جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

المستويان: النّحويّ والدّلاليّ في قراءة الأعمش

إعداد الطالب

محمد أحمد السلامين

إشراف

الدكتور فايز محاسنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة العربية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2007

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد أحمد السلامين الموسومة بـــ:

المستويان النحوي والدلالي في قراءة الأعمش

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. فايز عيسى المحاسنة		2007/5/2	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2007/5/2	عضواً
أ.د. يحيى عطية عبابنة		2007/5/2	عضواً
د. حسين عباس الرفايعة		2007/5/2	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والديَّ، وإخوتي، وابن أخي (عُبيدة).

محمد أحمد السلامين

الشكر والتقدير

لَكَ الشّكْرُ ربِّي، ولَكَ المِنَّةُ والفَضْلُ، ولَكَ الحَمْدُ والشّكْرُ حَتَّى تَرْضَى ، وإنْ رَضِيْتَ، وبَعْدَ الرِّضَى، كَمَا هَدَيْتَنِي لِهَذا، ووَفَّقْتَنِي فِيه. فَأَحْتَسِبُهُ خَالِصاً لِوَجْهِكَ، عَسَى أَنْ يُقَرِّبَنَا مِنْكَ زُلْفاً، فَتَقَبَّل مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السّمِيعُ العَلِيمُ.

وإن طابَ ذكر أهل الفضل، وشكرهم في هذه السّطور، فإنّه لزام عليَّ شكر الأستاذ الفاضل فايز المحاسنة لتفضّله بالإشراف على رسالتي؛ فأحسبه على الله فاضلاً، رحب الصّدر، طيّب المعشر، والخُلق، صوّب ما فيها من زَلَل، وعدَّل فيها دون مَلَل، فاعتنى بها قراءة، وتدقيقاً، فأغنى ما كانت إليه تفتقر من لمسات وتوجيهات، فله الشّكر كما يطيب ويليق.

وإن كنتُ أدينُ بفضل المشرف، فإنَّني أدين بفضلٍ مثله للأستاذين: يحيى عبابنة ، وجزاء المصاروة، على سعة صدريهما، فقد تقبلا أسئلتي ، وأفاداني ، ولم يبخلا بمعلوماتهما ، ولم يكتما علماً، فأمدَّاها بمصدر أخصبت فيه بعد أن كادت أن تجدب... وكان ذلك على حساب وقت فراغيهما. فلهما التقدير والاحترام ، وجزاهما الله خيراً.

وتشرّفت رسالتي أن سطَّرت بين دفتيها أسماء أعضاء المناقشة الذين تفضّلوا بمناقشتها، فتحمَّلوا عناء قراءتها، فأمدّوها بحُسن رعايتهم وعلّمهم وتوجيهاتهم، ونفضّوا عنها غبار الغلط واللّغظ، فكانت ملاحظاتهم ثروةً أَغْنت البحثَ ، والباحث، وأَسْدوا عملي رأياً ، وحكمة، عسى أنْ يكون ذلك في صحيفة أعمالهم، وعلّمنا وإيّاهم ما ينفعُ به البريّة وينفعنا.وهم: الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، والأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، والدكتور حسين الرفايعة.

والشّكر موصول لإخوتي ، وزملائي الذين أعانوا ما استطاعت جهودهم من جمع ، وطباعة ، وتدقيق... فلهم الشّكر... ولا يذهب العرف بين الله ، والنّاس.

محمد أحمد السلامين

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
فهرس المحتويات.....	ج
قائمة الملاحق.....	ح
الملخص باللغة العربية.....	ط
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ي
الفصل الأول: التمهيد.....	1
1.1 المقدمة.....	1
2.1 التمهيد.....	4
1.2.1 التعريف بعلم القراءات.....	4
2.2.1 انتشار القرارات وتطورها.....	8
3.2.1 القراءات الشاذة.....	8
3.1 شخصية الأعمش.....	10
1.3.1 اسمه ولقبه.....	10
2.3.1 ولادته.....	10
3.3.1 بيئته.....	11
4.3.1 رواية الحديث.....	12
5.3.1 أخلاقه، ومزاحه.....	15
6.3.1 قراءة الأعمش.....	16
7.3.1 الأعمش، وشروط القراءة الصحيحة.....	18
8.3.1 تلاميذه.....	23
9.3.1 أشهر رواته.....	13
10.3.1 ما تفرد به الأعمش من قراءات.....	24
11.3.1 ما تفرد به من قضايا صوتية.....	25

12.3.1 ما تفرد به في المجال الصرفي..... 34
13.3.1 ما تفرد به في حقل الدلالة..... 37
الفصل الثاني: ظاهرة الإعراب..... 46
1.2 الحذف، والإضمار..... 47
1.1.2 إضمار المبتدأ..... 48
2.1.2 حذف الخبر..... 52
3.1.2 إضمار الفاعل..... 53
4.1.2 حذف المفعول به الثاني..... 55
5.1.2 حذف المفعول والفاعل..... 56
6.1.2 إضمار اسم كان..... 56
7.1.2 حذف الفعل..... 58
8.1.2 حذف جواب القسم..... 59
9.1.2 إضمار أنْ..... 60
10.1.2 إضمار واو القسم..... 61
11.1.2 حذف الموصوف..... 62
12.1.2 حذف حرف الجر..... 63
13.1.2 حذف نون التوكيد..... 64
2.2 المرفوعات..... 65
1.2.2 تقديم خبر كان..... 65
2.2.2 الفاعل..... 66
3.2.2 النواسخ..... 69
4.2.2 اسم كان..... 70
5.2.2 خبر (إنَّ)..... 70
6.2.2 لا النافية للجنس..... 73
3.2 المنصوبات..... 74
1.3.2 المفعول فيه..... 75

2.3.2 الحال..... 77
3.3.2 النداء..... 78
4.3.2 الترخيم..... 80
5.3.2 الاستثناء..... 81
4.2 المجرورات..... 82
1.4.2 الإضافة..... 83
2.4.2 حروف الجر..... 85
3.4.2 إعمال المصدر..... 87
4.4.2 إعمال اسم الفاعل..... 88
5.4.2 الممنوع من الصرف..... 89
6.4.2 الشرط..... 92
7.4.2 جواب الطلب..... 94
8.4.2 جزم المضارع في غير جواب الطلب..... 96
9.4.2 تضمين الفعل..... 98
5.2 التوابع..... 99
1.5.2 النعت..... 100
2.5.2 البدل..... 101
3.5.2 العطف بالحروف..... 102
6.2 التخفيف..... 108
1.6.2 في الفعل..... 108
2.6.2 في الحروف..... 108
3.6.2 كسر همزة (إنّ)، وفتحها..... 112
7.2 الحمل على الجوار في قراءة الأعمش..... 116
1.7.2 لام التعليل..... 119
2.7.2 لام القسم..... 120
3.7.2 واو الاستئناف..... 121

الفصل الثالث: المستوى الدلالي..... 123
1.3 المعنى المعجمي..... 125
2.3 الحمل على التفسير..... 135
3.3 الاختلاف في الحركات البنائية..... 139
4.3 الحمل على المعنى والحمل على اللفظ..... 147
5.3 الدلالة الصرفية..... 150
6.3 حروف الزيادة..... 151
1.6.3 (عدا-اعتدى)..... 151
2.6.3 (أتى-آتى)..... 151
3.6.3 (مستطرْ، مستطِرّ)..... 152
4.6.3 (فرَّق- فرَقَ)..... 153
7.3 التناوب بين المشتقات..... 153
1.7.3 بين اسم الفاعل والمفعول (مُنشَأة، مُنشِئة)..... 154
2.7.3 بين اسم الفاعل والصفة المشبهة..... 154
3.7.3 بين صيغ اسم الفاعل..... 155
4.7.3 بين الإفراد والجمع..... 156
8.3 الدلالة في عناصر النظم..... 158
9.3 الحذف..... 158
1.9.3 حذف همزة الاستفهام..... 158
2.9.3 حذف (إنْ)..... 160
3.9.3 حذف (أنَّ)..... 161
4.9.3 الزيادة..... 161
10.3 التقديم والتأخير..... 162
11.3 التعريف والتنكير..... 163
12.3 التناوب بين الأفعال..... 163
1.12.3 التناوب بين المضارع والماضي..... 164

2.12.3 بين الماضي والحاضر..... 165
13.3 الالتفات..... 166
1.13.3 الإسناد إلى المتكلم..... 166
2.13.2 الإسناد إلى الغائب..... 166
14.3 قراءة الأعمش والأحكام الفقهية..... 167
15.3 الخاتمة..... 173
المراجع..... 177
الملاحق..... 192

قائمة الملاحق

رمز الملحق	عنوانه	الصفحة
أ	فهرست الآيات الواردة في الرسالة.....	192

الملخص

المستويان: النحوي والدلالي في قراءة الأعمش

محمد السلامين

جامعة مؤتة، 2007

هدفت هذه الدراسة إلى الاعتناء بقراءة الأعمش أبي محمد سليمان بن مهران، دراسة وتحليلاً ضمن المستويين النحوي والدلالي، فعرفت بالقارئ اسمه ونسبه، ثم درست القراءة قياساً على شروط القراءة الصحيحة من سند ولغة ورسم.

واعتنى الفصل الثاني بالقضايا والظواهر اللغوية (التركيبية) من حذف وإضمار في أركان الجملة الإسنادية، ثم عرضت لما جاء في باب المبتدأ والخبر والنواسخ والمنصوبات والمجرورات والنداء والاستثناء والتوابع، والممنوع من الصرف وإعمال للمصدر، والتخفيف في الفعل والحرف، والشرط وجواب الطلب.

وعالجت الدراسة في الفصل الثالث بعض الظواهر الدلالية كالمعنى المعجمي، واختلاف الحركة البنائية، والحمل على المعني، والحمل على اللفظ، والدلالة الصرفية، واختلاف الحركة الإعرابية، والدلالة في عناصر النظم كالزيادة والحذف والتقدم والتأخير، والإفراد والجمع. كما عرضت للالتفات في إسناد الضمائر.

كما عالجت بعض القراءات التي استند عليها أصحاب المذاهب الفقهية، وأُلحقت الدراسة بفهرس للقراءات التي رويت عن الأعمش، وخرجت الدراسة إلى بعض النتائج، منها:

1. حمل الأعمش (ثمود) على اسم الحي، فصرفها أينما وردت في القرآن خلافاً للجمهور.
2. تأثر بلهجات القبائل وبخاصة تميم، كما استخدم اسم الجنس بدلاً من المفرد في صيغة (الريح).

Abstract

The Two Levels: The Syntactical and Semantical in Al- A'amash reading

Muhammad Al-Salamein

Mu'tah University, 2007

This study aimed to concern about Al- A'amash reading through study analysis within the two levels : the linguistic and semantic, the study followed the descriptional and imperative approach, then, studied the reading typically on the correct reading conditions to know the standard of innormality in the reading .

The second chapter dealt with the linguistic (Structural) phenomena such as cancellation, concealment in the basic elements of the predicative sentence, moreover, the study investigated, revocatories, accusatives, genitives, vocative, exceptions, appositions, indeclinable, processing the recourses, lightening for verbal and letter, condition and response of request.

In chapter 3, the study treated some of the semantical phenomena such as lexicon meaning, the different structural movement, holding on the concerned and on pronunciation, and the semantical morphology, the difference of the grammatical movement, the evidence of systems elements such as : addition cancellation, preceding delaying and discussed the consideration in pronouns predication.

Furthermore, the study covered some of reading that the creditors of philogical ideologies depended, the findings of the study were as follows:

1. Al –A'amush held (Thamoud) on the neighborhood name, and inflected it wherever it came in the holy Koran, on the country of the majority.
2. He was influenced by the tribes accents, specially, the trip of Tamim, he also used the name of gender instead of individual in (Al-Reih) form.

الفصل الأول

التمهيد

1.1 المقدّمة:

لقد شاءت حكمة المولى أن يُيسِّرَ على عباده في أمور العقيدة، والفقه، وفي تلاوة الكتاب العزيز؛ ليدّبروا غايته، ومقصوده، فتغايرت القراءات، وتعددّت بتعدّد قرّائها، وانتشرت في الأمصار، والأسفار، فانبرى لها كوكبةٌ من يراعات علمائنا، تتبّعوا سندها، وتثبّتوا أمر نَقْلها، فمازوا الصّحيح من الشّاذ، ثمّ أُعتنيَ بها جمعاً، وتوجيهاً، فغدتْ معيناً لا يَنْضب للدّارسين؛ فاغترفَ منها اللّغوي ما شاء من شواهد لقاعدته، واحتجَّ بها آخر لمذهبه، وأَحسَن الإفادةَ منها الفقيه؛ إذ استنبط حكماً فقهياً منها، وقوَّم المتحدِّث لسانه بها، فباتت من المعايير التي يخضع لها القياس في تحديد الصّواب من الخطأ، ثمَّ هي شواهد على الاستعمال اللغوي في بيئة ما، ولا يَنفدُ خير القرآن، وخيرها، ولو كان البحر مداداً لِحصيها.

وحَسْبُ نفسي فخراً أنْ جاء موضوع دراستي متّصلاً بالقرآن وأهله، وزادني شرفاً، وتِيهاً أنْ أتناول بعض آياته بالدّرس والتّحليل، فقضت مشيئته -عزّ وجلّ- أنْ أزاحم بركبتيَّ أولئك الذين عنوا بها وبجمعها، فكان وافر قسمتي قراءة الأعمش، وقد وُسِم عنوان الرّسالة بـــ(المستويان: النّحوي، والدّلالي في قراءة الأعمش).

وتقتضي الأمانة إلى الإشارة أنّ هنالك من تناول قراءته من قبل، فقد درس نادر جمعة حنفيّة المستوى الصّوتي، في رسالة خاصة، ودرس سمير أحمد عبد الجواد، الظّواهر اللّغويّة، والصّرفيّة في قراءته، إلاَّ أنَّ ذلك المؤلَّف قد خلط المستويات الأربعة، تحت هذا المسمّى، ممّا حدا بنا إلى إفراد هذه الرّسالة، لتتناول المستويين النّحوي، والدّلالي في رسالة منفردة، والمستويان يتمّم كل منها الآخر، فالعلاقة وطيدة بين التّركيب، والمعنى.

وأَمْلتْ طبيعةُ الدّراسة أن أتّبعَ المنهج الوصفي التّفسيري، فاتّبعتُ القراءات التي نُسبتْ للأعمش في كتب القراءات، والتّفاسير، ثمّ تصنيفها، وعرض القضايا

التركيبية، والدّلاليّة فيها، وإدراجها تحت المفاهيم، والمصطلحات اللّغويّة، وإبداء ما يليق من رأي في بعضها.

ولا يَخفى أنّ كتب التّفسير غنيّة بالتّوجيهات لآي الذّكر عامّة، ولبعض القراءات القرآنيّة، ممّا يسّر الحكم على القراءة، وصفاً، وتحليلاً. إلاَّ أنَّ كثيراً من قراءات الأعمش قد اقتُصر على ذكرها في مؤلَّف واحد، أو اثنين، دون توجيه، أو توضيح، مما أوجد عناءً في فهمها، أو دراستها.

وأوجبت عنايّة البحث أنْ أُورد أسماء القرّاء، الذين قرأوا الحرف نفسه، فأسلمني ذلك إلى تتبُّع أسمائهم، فاعتمدتُ على معجم القراءات القرآنية ، وكتب التّفسير والقراءات، وأسباب النّزول، عسى أنْ يكون صدقةً يفيد منها منْ شاء ممّن أراد حقل القراءات القرآنيّة.

وقد استدعى أمرُ الدّراسة تقسيمها إلى ثلاثة فصول، وخاتمة، وملحق خاص بالقراءات، التي درستها في البحث، فعرّفت بالقراءات من حيث: نشأتها، وأهميتها، وعرَّفت القراءات الشّاذة.

ولا بدَّ أنْ أُعرّف بصاحب القراءة (الأعمش)، اسمه، ولقبه، وولادته، ووفاته وبيئته، ومنزلته العلميّة، وروايته للحديث، وأخلاقه، كما تطرّقت لمعيار الشّذوذ في قراءته قياساً على شروط القراءة الصّحيحة، ثمّ ذكرتُ تلاميذه، ورواته، متكئاً على ما توافر من معلومات، جُنيَت من كتب التّراجم والسّير.

وقراءات الأعمش كثيرة، تنوّعت في جميع حقول اللّغة، من صوت، وصرف، ونحو، ودلالة، وقد انفرد بقراءات عن غيره من القرَّاء، فجمعتُ تلك المنفردة في مبحث خاص، ودرستُ الظّواهر اللّغويّة فيها من صوت: كالإتباع والمماثلة، وقضايا الهمزة، والتّبدّلات الصّرفيّة، ثمّ الوجوه النّحويّة، والدّلاليّة، كالمعنى المعجمي، والحركة البنائية، وعناصر النظم، والتّناوب في الصّيغ الصّرفيّة، والالتفات، ثمّ ما جاء فيها من زيادة وحذف؛ ولأنّها لا تشكّل ظاهرة في تفردّها، آثرت أنْ تكون ضمن الفصل الأول. ولم أعرّف بالمصطلحات التي وردت في هذا الباب(ما تفرَّد به)، لأنّ كثيراً منها سيكرر في الفصلين اللاحقين.

أمّا الفصل الثّاني: المستوى النّحوي، فقد جرى تقسيمُه على نهج من سلف، فابتدأ بالمصطلحات، والأصول، كالحذف والإضمار في المبتدأ، والخبر والفاعل، والمفعول، والموصوف، وأداة النّداء، والقسم.

ثمّ عرضت ما جاء من قراءاته ما يمكن إدراجه في حقل الإسناد في الجملتين: الاسميّة والفعليّة، من مبتدأ وخبر، ونواسخ، والفاعل ونائبه، ثمّ المنصوبات بأنواعها، ثمّ النّداء، والاستثناء.

وكذلك المجرورات بصنفيها: الإضافة، وحروف الجر، ثمّ التّوابع من نعت وعطف، وبدل. وصنّفتُ ما جاء في مجال العطف تحت عطف الاسم، وعطف الفعل، وعطف على الضمير.

وإنْ كان التّخفيف ظاهرة صوتيّة، إلاّ أنّه يمكن دراسته في المستوى النّحوي، فدرست التّخفيف في الفعل، والحرف في قراءته، ثمّ درست ما جاء في الجملة الشّرطيّة، وجواب الطّلب، وكسر همزة (إنّ) وفتحها.

كما تعرّضت الدّراسة للممنوع من الصّرف، وإعمال المصدر، والحمل على الجوار.

الفصل الثّالث حمل عنوان "المستوى الدّلالي" وقد عرضت فيه القراءات التي يمكن توجيهها في الحقل المعجمي، مستنداً على ما جاء في كتب التّفسير والقراءات، وكتب المعاني في القرآن واللّغة، والمعاجم اللّغويّة عامّة، محاولاً تلمُّس الفرق بين قراءته وقراءة العامّة.

وتطرّقت الدراسة إلى اختلاف الحركات البنائيّة، واستعمالها في بيئتين، وما وجده اللّغويون من فروق دلاليّة ومعانٍ بين الاستعمالين، والمفردتين؛ لذا ما جاء من ذلك عُرض في الفصل الثّالث.

وعرضت الدّراسة الحمل على المعنى؛ أي: اختلاف القراءة بناءً على المعنى الذي يراه القارئ، والحمل على اللّفظ؛ وهي القراءة التي خالفت قراءة العامة لمناسبة اللّفظ السّابق أو اللاحق، وكذلك ما حُمل على التّفسير.

وقد عرضت الدّراسة للدّلاليّة الصّرفيّة، لما هو في باب تناوّب في الصّيغ الصّرفيّة، كالعدول عن اسم الفاعل للمفعول، واسم الفاعل والمصدر، والعدول عن

صيغة الأمر إلى الماضي، والماضي إلى المضارع، والمضارع إلى الماضي، والمعاني التي يمكن الإفادة منها في ضوء هذا التّبدل.

وكذلك ما جاء من تغايُر حركات الإعراب، من نصب، ورفع، وجرّ، وما أفادت من دلالات.

ودرست عناصر النّظم في قراءته، من زيادة، ونقص (حذف) وتقديم وتأخير، ثمّ عرضت لبعض القراءات التي يمكن أنْ تُدرس ضمن الالتفات، وما فيه من إسناد للغائب، والمتكلم، والمخاطب.

وأوردت بعض القراءات القرآنيّة للأعمش، مما ترتّب عليها حكم فقهي استنبطه الفقهاء، خلال تفكّرهم بالقراءة، وكانت تلك ضمن أحكام الميراث، وكفّارة اليمين، والوضوء، وغيرها.

وختمت الرّسالة بأهمّ النّتائج التي توصل لها البحث، استنتاجاً من عرض القراءات في المستويين.

وأُلحِق بالدّراسة فهرس للقراءات القرآنيّة، تضمن اسم السّورة، والآية ورقمها، ورسمها كما جاءت في رسم المصحف، يقابلها ما قرأ به الأعمش، ووصف القراءة باقترانها بالقراء السّبعة، أو شذوذها، أو انفرادها، ثمّ رقم الصفحة التي دُرست فيها الآية ضمن الرّسالة.

2.1 التّمهيد:

1.2.1 التّعريف بعلم القراءات:

القراءات: جمعُ قراءة، والقراءةُ في اللّغة مشتقَّة من مادة: (قَرأَ)، وهي مصدر للفعل قرأ، يقرأُ، قراءة، فكلّ منها مصدر للفعل، وهو على وزن (فِعالة)[1].

أمَّا اصطلاحا، فقد تعدّدت تعريفات العلماء للقراءات القرآنيّة: عرّفها ابن الجزري (833هـ) بقوله: "علمٌ بكيفيّة أداء كلمات القرآن، واختلافها بعزو

---

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين، (د.ت)، لسان العرب، (قرأ)، دار صادر، بيروت؛ ابن فارس، ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1991م)، مقاييس اللّغة (قرأ)، تحقيق: عبد السّلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

النّاقلة"[1]، أي: بإسنادها إلى النّاقل، وهي عند التّهانويّ: "أنْ يُقرأ القرآن، سواء أكانت القراءة تلاوة، بأن يقرأ متتابعاً، أو أداء، بأن يُؤخذ عن المشايخ، ويقرأ"[2].

ويُفهم من التّعريفين السّابقين، أنّ علم القراءات يهتمّ بكيفيّة النّطق بألفاظ التّنزيل، كما نزل بها الوحي، وبالطّريقة المثلى لأدائها.

وقد كثُر القرّاءُ بعد الطّبقة التي تروّت للقراءة، والأخذ بها، فاعتنت بها ضبطاً، ثمّ عناية، حتى صاروا أئمة يُقتدى بهم، ويُرحل إليهم، ويُؤخَذ عنهم، وقد أجمع أهل بلدتهم على تلقّي قراءتهم بالقبول، فكان منهم في الكوفة: يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النّجود، وسليمان الأعمش، ثمّ حمزة، ثمّ الكسائي[3].

وقد كثُرت القراءات بكثرة القرّاء، الذين يقرؤون بها في الأمصار، ولهذا التّعدّد وجوه، وأسباب، فسّرها العلماء، وبيّنوا وجوهَ الاختلاف من سبعة أوجه:

1. الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يُزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰقَوْمِ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[4]، فقد قُرئت "أطهرَ".
2. أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة، وحركة بنائها بما يغيّر معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[5] قُرئت: "ربَّنا باعَدَ بين أسفارنا".

---

(1) ابن الجزري، محمد بن محمد، (1400هـ)، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 3.

(2) التّهانوي، محمد علي، (1996)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: د. رفيق العجم، 1312/5.

(3) ابن الجزري، محمد بن محمد، (د.ت)، النّشر في القراءات العشر، صححه: علي محمد الضباع، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 8/1 .

(4) سورة هود، الآية: 78.

(5) سورة سبأ، الآية: 19.

3. أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة، دون إعرابها بما يغيّر معناها، ولا يزيل صورتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾[1]، فقد قُرئت "نَنْشرها".

4. أن يكون الاختلاف في الكلمة، بما يغيّر صورتها في الكتاب، ولا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ فَإِذَا هُمۡ خَٰمِدُونَ﴾[2]، حيث قُرئت "زقيّة".

5. أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها، ومعناها، نحو قوله تعالى: ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾[3]، حيث قُرئت "طلع".

6. أن يكون الاختلاف في التّقديم، والتّأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ﴾[4]، حيث قرئت: "وجاءت سكرة الحق بالموت".

7. أن يكون الاختلاف بالزّيادة، والنّقصان، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ﴾[5]، في موضع "وما عملتْ أيديهم".

وهذه الحروف جميعها، من كلام اللّه تعالى، "نزل بها الرّوح الأمين، على النّبي المصطفى، فيسّر على النّاس، بأنْ يقرأ كلّ قوم بلغتهم، وما جرت عليه عاداتهم، فقرأ (عتى حين)، بدلاً من ﴿وَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[6]؛ لأنّ لفظه، واستعماله لها هكذا"[7]. ولولا هذا التيسير، لكانت المشقّة على النّاس، بتغيير لغة

---

(1) سورة البقرة، الآية: 259.

(2) سورة يس، الآية: 29.

(3) سورة الواقعة، الآية: 29 .

(4) سورة ق، الآية: 19.

(5) سورة يس، الآية: 35.

(6) سورة الصّافات، الآية: 178.

(7) ابن قتيبة، محمد بن عبد اللّه بن مسلم، (1954م)، تأويل مشكلّ القرآن، شرح وتحقيق: السّيد أحمد صقر، ط1، 28 – 30، وانظر: الزّرقاني، مناهل العرفان، (د.ت)، مناهل العرفان في علوم القرآن، خرّج أحاديثه ووضع حواشيه: أحمد شمس الدّين، ط1، دار الكتب العلميّة،115/1.

شبّوا عليها، وما جرت عليه ألسنتهم، فاحتاج إلى رياضة، ودُربة لتذليل لسانه على لهجة، ولغة أخرى.

ويعزو الدّكتور عبده الرّاجحي اختلاف القراءات لاختلاف اللّهجات، والقراءات التي تشير إلى فروق لهجيّة، في المستوى الدّلاليّ، لا يجد فيها إلا كلماتٍ قليلة – وهي من القراءات الشّاذّة، وهذا أمر طبيعي؛ لأنّ القراءة لم تكن تختلف في اللّفظة ذاتها، بل تختلف من ناحيّة أدائها، ومعظم تلك الاختلافات هي صوتيّة[1]، إلا أنّ في القراءات جوانب لا يمكن أن تُعزى بحال إلى اختلاف اللّهجات كما في التّقديم والتّأخير، والحذف والزّيادة وتناوب الحروف والاسم والفعل...، ممّا يمكن ردّه إلى الاختلاف في فهم النّصوص وتذوقها، وما يجده القارئ من معنى يلذ له.

ونجد الطّبريّ يحدّد لغة القراءة، التي تُعدّ من القرآن الكريم بقوله: "الواجب أنْ تكونَ معاني كتاب اللّه المنزل على نبينا محمد ﷺ لمعاني كلام العرب موافقة وظاهرة لظاهر كلامهم، وإن باينه كتاب اللّه بالفضيلة..."[2]، فلا بدّ أن تتّفق وقواعدهم وبلاغتهم وحسهم اللّغوي.

والقرآن نزل بلسان قريش ومن جاورهم من العرب، ثمّ أبيح للعرب أن تقرأه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب[3]، وهذا هو تيسير وتخفيف لتجنب المشقة، إلا أنّه يرتبط بمستوى واحد من مستويات الأداء اللّغوي، وهو الاختلاف الصّوتيّ[4].

---

(1) الرّاجحي، عبده، (1998م)، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، ط1، دار المعرفة الجامعيّة، 83 وما بعدها.

(2) الطّبريّ، جعفر محمد بن جرير، (1992م)، تفسير الطّبريّ، المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، دار الكتاب العلميّة، بيروت، لبنان، 30/1.

(3) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 32، انظر الزرقاني،114/1-115

(4) محمد، أحمد سعد، (1998م)، التّوجيه البلاغي للقراءات القرآنيّة، ط1، مكتبة الآداب، 19.

2.2.1 انتشار القراءات وتطوّرها:

كان الرّسول ﷺ يُرسل البعثات إلى خارج مكّة، بعد أنْ وجد لديه رجال ثقات، عرفوا القرآن، وعلّموه أهل مكّة، كأمثال: مصعب بن عمير، وابن أمّ مكتوم، وكان معاذ بن جبل يعلّم القرآن في مكّة[1].

وبدأ الصّحابة يُقرِئون النّاس القرآن، حسبما تلقّوه من النّبي ﷺ ومن ثمّ اختلف النّقل في التّابعين، وفي تلاميذهم، فانتشرت القراءات، وظهر الشّذوذ فيها، واختلف المسلمون فيها، فبلغ الأمر عثمّان بن عفان، فجمع المصاحف، وكتب المصاحف برسم يحتمل أكثر الأوجه الصّحيحة المتواترة، ثمّ أرسلها إلى الأمصار المشهورة، فأقبل النّاس على تلك المصاحف، والمقرئين، يتلقّون منهم، فكان في المدينة: معاذ بن الحارث ،القارئ، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزّبير، وعمر بن عبد العزيز، وعطاء بن يسار، وعبد الرّحمن الأعرج، وغيرهم.

وفي مكّة: كان مجاهد بن جبير، وطاووس بن كيسان، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة، مولى ابن عباس، وغيرهم.

وفي الكوفة: عمرو بن شرحبيل، وعلقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، وأبو عبد الرّحمن السّلمي، والأسود النّخعي، وزر بن حبيش...وغيرهم.

وفي البصرة، كان الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وقتادة ... وغيرهم[2].

3.2.1 القراءات الشّاذّة:

تُعرف القراءة الشّاذّة، بأنّها كلّ قراءة فقدت أحد الأركان الثّلاثة لقبولها، بحيث لم تكن متواترة، أو خالفت رسم المصاحف العثمّانيّة كلّها، أو لم يكن لها أصل في اللّغة العربيّة، فهي شاذّة، وقيل: الشّاذّ ليس بمتواتر[3].

---

(1) انظر: ابن الجزري، النّشر، 8/1، الزرقاني، مناهل العرفان،168/1

(2) السّيوطي، جلال الدّين السّيوطي الشّافعي، (1996م)، الإتقان في علوم القرآن، حققه وراجعه: سعيد المندوه، ط1، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، لبنان، 197/1-198 وانظر: ابن الجزري، النّشر، 8/1.

(3) ابن الجزري، منجد المقرئين، 17 – 18.

وعرَّف الإمام السّيوطيّ القراءة الشّاذّة بقوله: "هي ما لم يصحّ سندها"[1]، إلا أنّ كثيراً من القراءات صحّ سندها، فلا يمكن تعميم التّعريف على جميع القراءات القرآنيّة.

وأمّا من قال بأنّ الشّاذّ غير متواتر، فلا ينطبق جميعاً على القراءات، خاصة الأربعة التي تزيد على العشرة، فقد قيل بتواتر بعضها، وقيل بصحّتها، وقيل بشذوذها إخلافا في الكلّ.

والمسألة عند الزّرقاني : "ليست مسألة أشخاص ولا أعداد، بل هي قواعد، ومبادئ، فأيّما قراءة تحقّقت فيها الأركان الثّلاثة لضابط القراءة، فهي مقبولة، وإلاّ، فهي مردودة، فلا فرق بين قراءات السّبعة، والقراء العشرة،والقراء الأربع عشر، وغيرهم، فالميزان واحد في الكلّ، والحقّ أحقّ أن يتّبع"[2].

وإنْ وُجدت قراءة تخالف القواعد، والأركان الثّلاثة للقراءة، أو تخالف ركناً منها، فهي مردودة، وغير مقبولة،بقطع النّظر عن كون هذه القراءة للسبعة، أو العشرة، أو الأربعة عشرة[3].

ونُقل عن ابن تيميّة(ت 728هـ) كذلك أنّه قال: "القراءات الثّابتة عن الأئمة القرّاء، كالأعمش، ويعقوب، وخلف، وأبي جعفر، وشيبة، وغيرهم، هي بمنزلة القراءات الثّابتة عن هؤلاء السّبعة عند من يثبت ذلك عنده، وهذا أيضاً ممّا لم يتنازع فيه الأئمة المعنيون، من أئمة الفقهاء، والقرّاء، وغيرهم"[4].

وهنا نجده قد ذكر واحداً من القرّاء الأربعة فوق العشر وهو: الأعمش، أي: أنّه بمنزلة القرّاء السّبعة، ثمّ إنّ أئمة الفقه المعنيين، قد قبلوا قراءتيهما، كقبولهم لقراءة غيره.

---

(1) السّيوطي، الإتقان، 208/1.

(2) الزّرقاني، مناهل العرفان، 545/1.

(3) ابن الجزري، النّشر، 9/1.

(4) السّابق، 40/1

ويتّضح أنّ الشّذوذ لا يقتصر على القراءات التي فوق العشرة، بل هو شامل لكلّ قراءة خالفت الرّسم، أو قواعد اللّغة، أو اختل سندها، سواء أكانت من السبعة أم من غيرهم.

3.1 شخصيّة الأعمش:

1.3.1 اسمه ولقبه:

هو أبو محمد، سليمان بن مهران، مولى بني كاهل، ولَد أسد،المعروف بالأعمش، الكوفيّ، الإمام المشهور[1].

والأعمش لغة، تعني: الفاسد العين، الذي تَغْسَق عيناه[2]، ويُقال كذلك: إنّ العمش أنْ لا تزال العين تسيل بالدّمع، ولا يكاد الأعمش يبصر بها[3]، وهذا اللّقب اشتهرت به شخصيّة سليمان بن مهران، بسبب ما كان يصيب عينيه من ضعف.

2.3.1 ولادته:

لم تتّفق الأخبار على تاريخ محدّد لولادة سليمان بن مهران، الأعمش؛ فابن خلكان(681هـ) أثبت مولده في سنة (60 هـ)[4]، وذهبت رواية ثانية إلى أنّ مولده كان في سنة (59هـ)، وجزمت رواية ثالثة أنّ مولده سنة (61 هـ)[5]، على الأرجح يوم مقتل الحسين ﷺ وهذا ما يراه الذّهبي(748هـ)، وما أخذ به[6].

---

(1)ابن خلكان، شمس الدّين أبو العباس أحمد بن محمد، (1969م)، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، (د.ط)، دار صادر، بيروت، لبنان، 400/2، الذّهبي، الحافظ شمس الدّين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمان، (1404هـ)، معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأمصار، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 94/1.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (عمش).

(3) المصدر السّابق نفسه.

(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 400/2، الذّهبي، الحافظ شمس الدّين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمان، (1981م)، سير أعلام النّبلاء، أشرف على تحقيق وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، وحقق هذا الجزء: حسين الأسد، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، 240/6.

(5) العسقلانيّ، ابن حجر الحافظ شهاب الدّين أحمد بن علي بن حجر، (1325هـ)، تهذيب التّهذيب، ط1، حيدر أباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمّانيّة، 224/4.

(6) الخطّيب البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي، (1931م)، تاريخ بغداد، (د.ط)، مطبعة السّعادة، القاهرة، مصر، 5/9.

وكما اضطربت الرّوايات في تحديد زمان ولادته، فقد اضطربت في مكانها، فيقال: إنّه وُلد بدنباوند، وهي ناحيّة من رستاق الرّي، في الجبال[1]، ويقال وُلد بقريّة في طبرستان، يقال لها (أمه)[2].

وفي رواية أخرى قيل: إنّ أمّ الأعمش قَدِمت به حميلاً إلى الكوفة[3]، وولدت به في الكوفة.

ويبدو أنّ الأعمش وُلد بالكوفة، ونشأ بها، وكانت بيئته التي شبّ و ترعرع فيها، وهو من أسرة فارسيّة، لا يُعرفُ عنها الكثير، سوى أنّها كانت ضمن السّبي الذي احتازه الفاتحون، ونزلوا به سوق الكوفة ... وفيها اشتراه رجلٌ من بني كاهل ابن أسد، ثمّ أعتقه[4]، وهذا سرّ نسبه إليهم، إذ يقال: الكاهل الأسدي.

أمّا وفاته، فكانت سنة (148 هـ) في شهر ربيع الأول، وله من العمر سبعٌ وثمّانون[5].

3.3.1 بيئته:

شبَّ الأعمش في الكوفة، تلك التي حضنت نخبةً من العلماء، والمحدّثين، وقرّاء القرآن، والصّحابة والتّابعين، وهي –مع ذلك– مركزٌ، اصطرع عليه بنو أميّة وخصومهم[6]، واشتعلت على رقعتها الثّورات، فتّصدّى الحجّاجُ لبعضها، وتعقّب عُبّاداً من أهلها وقرّاءهم، فقضى على بعضٍ منهم، وكان من بين أولئك: سعيد بن جبير؛ معلّمها الأول، وهو من كبار أساتذة الأعمش، الذين اختصّ بهم[7].

---

(1) البغداديّ، تاريخ بغداد، 3/9.

(2)الذّهبي، الحافظ شمس الدّين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمّان، (د.ت)، تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، (د.ط)، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر، 75/5.

(3) الذّهبي، تاريخ الإسلام، 78/5، وانظر: الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، 240/6.

(4) العسقلاني، تهذيب التّهذيب، 223/4، وانظر: الضبيب، أحمد محمد، (1981م)، الأعمش الظّريف أخباره ونوادره، ط1، المكتبة الصّغيرة، 15.

(5) البغداديّ، تاريخ بغداد، 1155/9، العسقلاني، تهذيب التّهذيب، 223/4.

(6) الضبيب، أحمد محمد، الأعمش الظّريف أخباره ونوادره، 15 – 16.

(7) المرجع السّابق: 15–16.

وشهد الأعمش وفاة ابن عمر، ومقتل ابن الزّبير، وله ثلاث عشرة سنة، ووفاة جابر بن عبد اللّه، وله ثمّاني عشرة سنة، ووفاة ابن أبي أوفى، وللأعمش سبع وعشرون سنة، كما شهد وفاة أنس بن مالك (ت93هـ)، وله ثلاث وثلاثون سنة[1]، وكلّ هؤلاء ممّن كان لهم أثرٌ في حياة الأعمش، من قريب أو من بعيد.

ولم تقتصر الكوفة على العنصر العربيّ، فقد اختلطت فيها الأجناس من الأعاجم، وقد أُطلق عليهم اسم (الحمراء)، وإليهم ينتمي الأعمش[2]، اتّجه بعضُهم إلى الصّناعة، والحرف اليدويّة، إلا أنّ الأعمش آثرَ ميدان العلم، والتّعليم، فحظي بمحبة النّاس، واحترامهم، وأنقذه ذلك الخيار من ظروف قد تجعله بقّالاً، أو خادماً، أو صاحب حرفة، لا يحترمه النّاس، كما هو حال الموالي، وقد صرّح بذلك بقوله: "أرأيتم لولا أنّني تعلمتُ العلم، من كان يأتيني؟ لو كنتُ بقّالاً، كان يقذُرني النّاس أنْ يشتروا مني"[3]. ولو كان ذلك، لحُرمت هذه الأمة من عالم جليل، وقارئ كبير.

4.3.1 رواية الحديث:

يُعدُّ الأعمشُ من كبار العلماء، وسيّد المُحدّثين[4]، في الكوفة، والعالم الإسلامي؛ فقصده الطّلابُ يستقون من معينه، وقد لُقِّبَ "بالإمام المعلِّم"[5]، وهو ممّن كان لهم يدُ الفضل في نشر العلم، وشهد بذلك الجاحظ، فقال: "والذين بثّوا العلم في الدّنيا أربعة: قتادة، والزّهري، والأعمش، والكلّبي"[6]، وهو كذلك ثاني اثنين انتهى

---

(1) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرّاغب، (1992)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق وضبط: صفوان عدنان داوودي، (د.ط)، دار القلم، دمشق، سوريا، الدار الشامية، بيروت، لبنان، 52/5، 63.

(2) الضبيب، أحمد محمد، الأعمش الظّريف أخباره ونوادره، 190.

(3) الأصبهاني، أبو نعيم الحافظ أحمد بن عبد اللّه، (1988م)، حليّة الأولياء وطيفات الأصفياء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 74/5.

(4) المزني، جمال الدّين أبو الحجاج يوسف المزي، (1985م)، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، 88/12، وانظر: البغداديّ، تاريخ بغداد، 11/9.

(5) الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، 94/1.

(6) الجاحظ، أبو عثمّان عمرو بن بحر، (1986م)، البيان والتّبيين، تحقيق: عبد السّلام هارون، ط4، مكتبة الجاحظ، بيروت، لبنان، 242/1.

إليهم علم الكوفة، كما قال ابن المديني (ت 151هـ): "وانتهى علم الكوفة إلى ابن إسحق والأعمش"[1].

والتقى الأعمش في حياته ثلاثةً من الصّحابة، يُفتَرض أنّه نال نصيباً من علمهم، أوّلهم: عبد اللّه بن أبي أوفى، وقد روى عنه[2]، إلا أنّ الرّوايات التي بين أيدينا لا تسعفنا في الجزم بسماعه منه كثيراً من العلم[3]، غير أنّها لا تنكرُ السّماع على إطلاقه.

وثاني الصّحابة: هو أبو بكرة الثّقفي[4]، وفيه خلاف، أورده ابن حجر (ت49هـ)، استند فيه إلى ميلاد كلّ من الاثنين؛ فقد ولد الأعمش سنة (61هـ)، في حين توفّي أبو بكرة سنة (51هـ) أو (52 هـ)، والحجّة بالغة في ذلك؛ إذ لا يُعقَل أنْ يكون قد التقاه، أو نال منه نصيبا من العلم، ولكن قد يكون روى عنه.

وكان الأعمش يقول: "إنّما بيننا وبين أصحاب محمد ﷺ ستر"[5]، كناية عن قرب عهده بالصّحابة، وروايته عنهم، أو سماعه عن بعضهم.

أمّا الصّحابي الثّالث: فهو أنس بن مالك ﷺ وقد تضارب الخبر في حقيقة لقائه، أو سماعه منه، فقيل: إنّه سمع منه أحرفاً يسيره[6]، وأنكر آخرون أخذَه منه؛ لأنّه استغنى بذلك بأصحابه[7].

وأورد ابن حجر أنّ الأعمش قال: سمعتُ من أنس حديثاً واحداً، سمعته يقول: قال رسول اللّه ﷺ: "طلب العلم فريضة على كلّ مسلم"[8].

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 140/6.

(2) الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، 95/1.

(3) العسقلاني، تهذيب التّهذيب، 223/4.

(4) البغداديّ، تاريخ بغداد، 4/9.

(5) البغداديّ، تاريخ بغداد، 5/9، والنّظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 400/2.

(6) البستي، محمد بن حبان، (1959م)، مشاهير علماء الأمصار، تّصحيح: فلايشهمر، (د.ط)، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، مصر، 111/9.

(7) السابق، نفسه، 111/9.

(8) العسقلاني، تهذيب التّهذيب، 225/4، وانظر: البغداديّ، تاريخ بغداد، 78/5، الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، 240/6.

وأورد الذّهبي راويّة، تنصُّ على ندم الأعمش على فوات السّماع من أنس ﷺ لمّا وجده قادماً إلى الحجّاج ليولّيه، قال: "كان أنس بن مالك يمرُّ بي طرفيّ النّهار، فأقول: لا أسمعُ منك حديثاً، خدمتَ رسول اللّه ﷺ ثمّ جئتَ إلى الحجّاج حتى ولاّك. قال: ثمّ ندمتُ، وصرتُ أروي عن رجلٍ عنه"[1].

والظّاهر أنّ الأعمش لم يلتق أنساً، ولكنّه روى عنه، وكانت روايته إرسالاً[2]، أخذه عن أصحاب أنس.

وسمع الحديث من إبراهيم النّخعي[3] ومن المعرور بن سويد، الذي كان يروي عن عمر بن الخطّاب، وابن مسعود، وسمع من عماره بن عمير، وسعيد بن جبير، وزياد بن الحصين، والشّعبي، وغيرهم[4].

ومع كلّ ما مرّ من أخلاق الأعمش، وورعه، نجد من علماء الحديث من يصف الأعمش بالتّدليس[5] مع إمامته[6]، وقال فيه إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: الأعمش ثقة، وقال النّسائيّ:" ثقةٌ ثبت"[7]، وقال الذّهبي: هو يُدلّس، وربّما دلّس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال "عن" تطرّق إليه احتمالُ التّدليسِ، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كابن أبي وائل، وأبي صالح السّمان، فإنّ روايته عن هذا الصّنف محمولة على الاتّصال[8].

---

(1) الذّهبي، سير الأعلام، النّبلاء،240/6.

(2) والإرسال لغة، الإطلاق، أرسلت كذا إذ أطلقته ولم تمتعه. وأمّا في الاصطلاح عند المحدثين: هو ما رفعه التّابعي، بأن يقول: قال رسول اللّه ﷺ سواء كان التّابعي كبيراً أو صغيراً، وأكثر ما يطلقه المتقدمون على الحديث المنقطع. ومذهب الجمهور من المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين هو ضعيف لا يحتج به؛ لأنّ المحذوف مجهول يمكن إنّ يكون غير صحابي...انظر: نور الدّين عتر، منهج النّقد في علوم الحديث، 369-374.

(3) البغداديّ، تاريخ بغداد، 3/9.

(4) الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، 227/6 – 228.

(5) التّدلّيس: لغة: اختلاط الظّلام بالنّور، وسمّي المدلّس بذلك لما فيه من الخفاء والتّغطية. وقد قسمه العلماء إلى تدلّيس الإسناد، وتدلّيس الشّيوخ، انظر نور الدّين عتر، منهج القد في علوم الحديث، 380-384

(6) الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، 227/6-228.

(7) الرّازيّ،الجرح والتّعديل،4/ التّرجمة 360

(8) الذّهبي، ميزان الاعتدال،224/2

وجمع وكيع (ت197هـ) الأحاديث التي رواها الأعمش في كتيّب، وسمه بـ"نسخة وكيع عن الأعمش"، وعدد الأحاديث واحد وأربعون حديثاً، وقال البخاري عن أبي المدني: "له نحو ألف وثلاث مائة حديث"[1].

وتجدر الإشارة هنا أنْ نذكر أنّ ابن طولون الشّامي قد ألّفَ كتاباً في نوادره سمّاه: "الزّهر الأنعش في نوادر الأعمش"[2]، وكتب من المحدثين الدّكتور صاحب جعفر أبو جناح، مقالة تحت عنوان: "قراءة الأعمش وخصائص القراءة الكوفيّة"[3]، ودرس (نادر جمعة حنفيّة) الظّواهر الصّوتيّة في قراءاته[4]، ودرس الظّاهرة النّحويّة، والصّرفيّة في قراءة الأعمش (سمير أحمد عبد الجواد)[5]، إلا أنّه قد خلط الظّواهر الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، والدّلاليّة في كتاب واحد، ممّا حدا بنا لإفراد هذه الدّراسة في النّحو، والدّلالة في قراءته.

5.3.1 أخلاقه، ومزاحه:

أغفلت الرّواياتُ الإشاراتِ إلى حياة الأعمش المبكّرة، فلم يصل إلينا عنه الكثير، ولكنّ مَن تتبّع أثر سيرته، التي جاءت من خلال مخالطته للتلاميذ، والعلماء، وانخراطه في الحياة العلميّة، والاجتماعيّة، يجده رجلاً ورعاً، صادقاً، حتى سُمّي "المصحف"[6]، من صدقه.

والأعمش عابدٌ زاهد، لم تفته التّكبيرة الأولى، قريباً من أربعين سنة[7] وشهادة زهده في الدّنيا، وتركه متاعها، أنّ المنصور عرض عليه القضاء فلم يقبل[8]، راغباً عنه، راغباً في العلم، والتّعليم.

---

(1) الإمام المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، 83/12.

(2) زاده، يوسف افتدى، رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشّاذّة، 54.

(3) أبو جناح، صاحب جعفر، مجلة المورد البغداديّة، 1998/4/17، قراءة الأعمش وخصائص القراءة الكوفيّة، 92/71.

(4) حنيفة، نادر جمعة، الظّواهر الصّوتية في قراءة الأعمش.

(5) عبد الجواد، سمير احمد، التّوجيهات النّحويه والصّرفية في قراءة الأعمش.

(6) الإمام المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، 78/12.

(7) المرجع نفسه 83/12.

(8) العسقلاني، تهذيب التّهذيب 123/4.

وممّا تبيّن من سيرته أنّه كان عسراً، سيئ الخُلق في بعض المواقف، لكنه لم يتحيّز لفئة دون أخرى، وهو صارم في رأيه، مقنع بحجته، مُسكت بإجابته، فهذا هشام بن عبد الملك يبعث إليه قائلاً: اكتب لي مناقب عثمان، ومساوئ علي، فأخذ القرطاس، وأدخله في فم شاةٍ تلوكه، وقال للرّسول: قل للخليفة هذا جوابي إليه... ثمّ استعطفه الرّسول، حتى لا يُلحق به هشامُ بن عبد الملك الأذى، فكتب له: أمّا بعد، فلو كانت لعثمان مناقبُ أهل الأرض ما نفعك، ولو كانت لعلي مساوئ أهل الأرض، ما ضرّك، فعليك بخويصة نفسك، والسّلام[1]. فيتّضح حكمته، وحدّته، وحسن تّصرفه في الأمور، فما يثير نزاعاً، ولا يؤجّج خلافاً بين اثنين، وربّما كانت مواقفُ كهذه، هي التي جعلت بعض النّاس يصفونه بسوء الخلق.

وإلى جانب هذه الحدّة والغلظة، نجد من يصفه بأنّه لطيف الخلق، مزّاحٌ[2] وهذا واضح من كثرة نوادره، والحقّ، أنّه يجمع بين هذه وتلك، موازناً بين اللّين والشّدّة، وبين الجدّ والهزل، فكانت تلك المواقف نَتَاج لقائه بجنس الثّقلاء، والجاهلين، والأغبياء، والمغفّلين والحمقى، فتنوعت نوادره حسب المواقف التي كانت تملي عليه، وقد جُمعت تلك النّوادر في كتّيب ضمن أربعة أنماط من تلك النّوادر: الحوار، الجواب، المسكت، الحركة، الأحكام المقررة[3].

6.3.1 قراءة الأعمش:

كثُرت القراءاتُ القرآنيّة بتكاثر قرّائها، وتعدّدت بما يتناسب والبيئات التي كانت تبعد عن قريش ولغتها، لِما تراه من سهولة ويسر في لغاتها، ولا بدّ في ضوء هذا التّعدّد والتّنوّع من اختلاط الصّواب بالخطّأ، فيمسّ ذلك قداسة الكتاب المجيد – وقد تعهد الباري بحفظه– فدفع ذلك علماء الأمة لتأصيل ضوابط فرعيّة في القراءة.

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 403/2، الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، 240/6.

(2) الإمام المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، 78/12.

(3) الضبيب، أحمد محمد، الأعمش الظّريف أخباره ونوادره، 49/ وما بعدها.

وتلك الشّروط كما ذكرها ابن الجزري[1]:

أ. موافقة السّند: ويُراد به أنْ تكونَ القرّاءة منقولة جمعا عن جمع، وبالسّند المتّصل إلى الرّسول ﷺ من غير شذوذ، ولا علّة قادحة.

ب. موافقة لرسم أحد المصاحف العثمّانيّة، بحيث تكون ثابتة، ولو في واحد من هذه المصاحف، ولا يُشترط أنْ تكونَ ثابتة فيها كلّها.

ج. موافقة العربيّة، ولو بوجه، أي: أنْ تكونَ متّفقة مع وجوه النّحو، أو لقاعدة من قواعده، سواء أكان مجمعاً عليها أم مختلفاً.

وهذه الشّروط انطبقت على قراءة القرّاء السّبعة، الذين اختارهم ابن مجاهد، إلا أنّه لم يُسقط رواية مَنْ بعدهم، بل جعلهم وراء السّبعة[2].

أمّا القراءات الشّاذّة عند العلماء، فهي ما سقط منها أحد هذه الشّروط، فمتى اختلّ ركن من هذه الأركان، أُطلق عليها ضعيفة، أو شاذّة، أو باطلة، سواء أكانت عن السّبعة، أم عمّن هو أكبر منهم. وهذا هو الصّحيح عند أئمة التّحقيق من السّلف، والخلف[3]، وقد وُصِفت القراءات الأربعة بعد العشرة[4]، بهذه الصّفة فهي شاذّة.

والشذوذ عند ابن جني والجزري لا يعني الضّعف، وإنّما يعني قلّة القراءة بها في الأمصار، بالقياس إلى قراءات السّبعة، على أنّ هذه القلّة لا تعني عدم التّواتر، فقد تداولها أئمة ثقات، وقرّاء حفظة، بحيث أصبحت لها صفة التّواتر[5].

وابن الجزري لم ينكر على ابن مجاهد (321هـ) تسبيعه السّبعة، وإنّما الذي أنكر ذلك عليه، هم مجموعة من العلماء منهم المهدوي، أبو العباس أحمد بن عماد (144هـ)، ونسبه بعضهم إلى الأهوازي (446هـ)[6].

---

(1) ابن الجزري، النّشر، 1/9-11.

(2) ابن مجاهد،السّبعة في القراءات، 22.

(3) ابن الجزري، النّشر، 1/9.

(4) القرّاء الأربعة بعد العشرة: (1) ابن محيض. (2) اليزيدي. (3) الحسن البصري. (4) الأعمش. انظر: ابن مجاهد: السّبعة في القرّاءات، 25، ابن الجزري، منجد المقرئين/72.

(5) ابن مجاهد، السّبعة في القرّاءات، 22.

(6) ابن الجزري، منجد المقرئين، 72.

وما قام به ابن مجاهد اجتهاداً كما يراه ابن الجزري، فذكر ما وصله على قدر روايته، ويُذكر أنّه لم تكن له رحلة واسعة، كغيره ممّن كان في عصره، ويضيف: "غير أنّه -رحمه اللّه- ادّعى ما ليس عنده فأخطأ بسبب ذلك النّاس؛ لأنّه قال في ديباجة كتابه مخبراً عن القراءات التي عليها النّاس في الحجاز والعراق والشّام، وليس كذلك بل ترك كثيراً ممّا كان عليه النّاس في هذه الأمصار في زمانه، كان الخلق إذ ذاك يقرؤون بقراءة أبي جعفر، وشيبة، وابن محيصن، والأعرج، والأعمش، وأبي رجاء، وعطاء، ومسلم بن جندب،...فكيف يقول إنه يقول مخبر عن القراءات التي عليها الناس بهذه الأمصار، وقد قال أبو علي الأهوازي وغيره: هو الذي أخرج يعقوب من السبعة، وجعل مكانه الكسائي (189هـ)"[1]. وشاهد هذه العبارة أنّ من جاء بعد مجاهد اتخذ كتابه دستورا في الحكم على القراء، واتّخاذ السبعة دون غيرهم، فكان الأجدر به أن يعدّد القرّاء دون تحديد للعدد، فيجنّب نفسه شرَك الطعن في نزاهته.

وربّما كان هذا التّقسيم من ابن مجاهد، من الأسباب التي كانت وراء تأخير الأعمش، وتقديم غيره عليه، حتى وإنْ كان كتاب السّبعة بلغ شهرة لا يمكن الطّعن بها.

7.3.1 الأعمش، وشروط القراءة الصّحيحة:

تُعدُّ قراءة الأعمش من القراءات الشّاذّة، باتّفاق العلماء[2]، وقد سلكه العلماء ضمن القرّاء الأربعة، ما عدا أبا علي الفارسي(377هـ) والزرقاني، إذ أوردا مكانه الشّنبوذي (388هـ)[3].

ولا بدّ أنّ ركناً من أركان القراءة الصّحيحة قد اختلّ في قراءة الأعمش حتى عدّت قراءته شاذّة.

---

(1) ابن الجزري، منجد المقرئين، ص72.

(2) البناء، إتحاف فضلاء البشر، 9.

(3) الفارسي، الحجّة للقراء السّبعة: 20/1، الزرقاني، مناهل العرفان: 544/1.

أمّا سند قراءة الأعمش، فهي متواترة، بدليل قراءته على عبد اللّه بن مسعود[1]، ورُوي عنه أنّه قال: قرأت على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على علقمة، ومسروق، وقرأ هو على عبد اللّه بن مسعود، وقرأ ابن مسعود على رسول اللّه ﷺ[2].

كما أنّه قرأ على زر بن حُبيش، وإبراهيم النّخعي، وعرض على أبي العالية الرّياحي، وعلى مجاهد، وعاصم بن بهدلة، وابن محيصن[3].

وذهب النّويريّ(733هـ) إلى أنّ القراءات الأربعة بعد العشر غير متواترة؛ لأنّها لو كانت كذلك، لكانت قرآناً، والقرآن لا يُختلف فيه[4]، فيبيّن سبب شذوذ قراءة الأعمش والثلاثة الذين معه، إلا أنّ هذا ينتفي، ويدحض بذكر سند قراءة الأعمش حتى تتّصل بعبد اللّه بن مسعود، ثمّ تنتهي إلى النّبي ﷺ.

ويؤكّد الأعمش على صحة سند قراءته وتواترها، وذلك حين سأله حمزة بشأن قراءة ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾[5] و﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾[6] بالخفض فيهما، فقال: "إذا لحنك النّاس فقل لهم: قرأت بذلك على الأعمش، وأخبرني أنّه قرأ بذلك على أصحاب عبد اللّه بن مسعود، وقرأ ابن مسعود على الرّسول ﷺ"[7]، وشاهد هذه الرّواية، أنّه من خطّأك، فقد خطّأ هؤلاء.

وقد تحدّث غانم قدوري أنّه عثر على قطعة من كتاب (القرّاء) لأبي عبيد القاسم بن سلام (223هـ)، أوردها علم الدّين السّخاوي (643هـ) في كتابه: جمال القرّاء، يتحدّث فيها عن طبقات القرّاء من زمن النّبي الكريم، حتى زمانه، على مدى ثلاثة أجيال، يتّضح من خلالها أنّه يقدّم تاريخاً واضحاً لنشأة مدارس القراءة. ثمّ يُضيف قدوري: "يُلاحظ أنّ القرّاء السّبعة، الذين اشتهروا في وقت متأخر، هم من

---

(1) ابن الجزري، النّشر /8/1، وانظر: ابن مجاهد /السّبعة في القراءات، 68.

(2) الأصفهاني، حلية الأولياء، 54/5.

(3) الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، 235/6، العسقلاني، تهذيب التّهذيب، 225/2.

(4) البناء، إتحاف فضلاء البشر، 6.

(5) سورة النّساء، الآية: 1.

(6) سورة إبراهيم، الآية: 22.

(7) ابن وهاب، أحاسن الأخبار في محاسن السّبعة، 99.

ضمن القرّاء الذين ذكر أبو عبيد أنّ أهل بلداتهم أطبقوا عليهم، وكذلك فإنّ مَن أشتهر مِن القرّاء العشرة، والأربع عشر، ومن ضمن أولئك: أبو جعفر، وابن محيصن، والحسن البصري، والأعمش، إلا يحيى بن المبارك اليزيديّ، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي...[1]. وهذا شاهد على صحة سند قراءة الأعمش.

أمّا من حيث موافقة اللّغة، فنجد أنّ مذهب معظم القرّاء هو: أنّه متى صحّ نقل القرّاءة، وموافقتها خطّ المصحف فهي القراءة الصّحيحة المقبولة[2]، والشّرط في صحّة اللّغة، هو كلّ قراءة وافقت العربيّة مطلقاً[3]، ثمّ عدّل ابن الجزري في موضع آخر بزيادة "...ولو بوجه"[4]، ثمّ أفصح عن مرامه من هذه الزّيادة، وهو موافقتها وجهاً من وجوه النّحو، سواء أكان أفصح، أم فصيحاً، مجمعاً عليه، أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرّ مثله، إذا كانت القراءة ممّا شاع، وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد في ركن موافقة العربيّة...[5].

ولم يثبت أنّ الأعمش خالف قواعد اللّغة، وقد وُصفَ بأنّه "فصيح لم يلحن"[6] ثمّ إنّ ابن جني اقتفى القراءات القرآنيّة الشّاذّة، فلم يظفر بقراءة للأعمش خالفت قواعد النّحو واللّغة[7].

وعلى الرّغم من هذه الشّهادة في حق لغة الأعمش، فإننا نجد الأصمعي (218هـ)، وأبا علي الفارسيّ قد وصفا قراءةً له باللّحن، بقولهم: لحن الأعمش في هذه القراءة وذلك في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ﴾[8]، فقد قرأ الأعمش (وِلاَيَتِهِم) وهي قراءة حمزة، وابن وثاب[9]، وحجّة الأصمعي في

---

(1) الحمد، غانم قدوري، رسم المصحف، 642.

(2) السّابق، 650.

(3) ابن الجزري، منجد المقرئين، 15.

(4) ابن الجزري، النّشر، 9/1.

(5) المرجع السّابق، 9/1.

(6) البغداديّ، تاريخ بغداد، 6/9. وانظر: الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، 335/6.

(7) ابن جني، المحتسب، 59/1، 169، 171، 59/2، 60، 205/87.

(8) سورة الأنفال، الآية: 72

(9) أبو حيّان، البحر المحيط 581/4، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ، 390/4، القيسي، مكي، الكشف، 497/1.

ذلك أنّ (فِعاله) إنّما تجيء فيما كان صنعة، أو معنى متقلدا، وليس هناك تولي أمور[1].

ولكنَّ بين الفتح، والكسر دلالة، فيجوز كسر (الولاية)؛ لأنّه في تولي بعض القوم بعضاً جنساً من الصّناعة، والعمل، وكلّ ما كان من جنس الصّناعة كالخياطة، والنّجارة... فهو مكسور[2]، والفتح يعني كذلك النّصرة، والكسر يعني الإمارة[3].

وحسبُ الأعمش فخراً، أنّه بالولاية ينتمي لقبيلة أسد[4]، ولا يخفى أنّها من القبائل العربيّة التي يُحتجّ بلغتها، وبعض الذين نُقلت عنهم اللّغة العربيّة، وعنهم أُخذ اللّسان العربي[5].

ويتّضح أنّ الشّرطين السّابقين قد توفّرا على قراءة الأعمش، ولا يمكن أنْ يكونا السّببين وراء وسم قراءته بالشّذوذ، فقد صحّ سند روايته، كما صحّ لسانه، واستقام، فتجنّب الخطّأ، واللّحن في اللّغة.

أمّا رسم الصّحف، فلا بدّ أنْ نشير أولاً إلى أنّ الفراء (ت 207هـ) صرّح غير مرة في كتابه (معاني القرآن) بردّ القراءة المخالفة لرسم المصحف، فهو لا يشتهي مخالفة الكاتب، فحين تحدث عن زيادة الألف بعد اللام في مثل (لا أذبّحنّه)، بدلاً من ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[6]، وغيرها في مواطن دون الأخرى، يذهب إلى ما يقرب من هذا الاتجاه حين يقول: "ذلك أنّهم لا يكادون يستمرّون في الكتاب على جهة واحدة، ألا ترى أنّهم كتبوا ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾[7] بغير ياء، ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْأَيَـٰتُ

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط، 581/4.

(2) ابن منظور، اللّسان، (ولي).

(3) المرجع السّابق.

(4) ابن الجزري، غاية النّهاية، 315/1.

(5) السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة، وأنواعها، 211/1.

(6) سورة النّمل، الآية: 21.

(7) سورة القمر، الآية: 5.

وَٱلنُّذُرُ﴾[1] بياء، وهو من سوء هجاء الأولين"[2]، فهو يعزو مخالفة الرّسم للكاتب، واللّهجة التي يستمع إليها.

إلا أنّ في قراءة الأعمش شواهد على خروجه على رسم المصحف، لا يمكن اقتصارها، وردّها إلى سوء هجاء الأولين، فيما يتعلق بمد بعض الحروف أو، قصرها، كزيادة كلمة، أو حرف، أو إبدال حرف مكان آخر، أو تقديم، وتأخير، ممّا يمكن حمل بعضه على التّفسير، لا القراءة.

وهذا الشّرط هو ما اختلّ في قراءة الأعمش، وقد خرج نادر جمعة حنفيّة في رسالتّه إلى نفس النّتيجة، فقد صحّ سند روايته، ووصف لسانه بالفصح، لكنّه خالف الرّسم، ممّا دفع العلماء إلى وسم قراءته بالشّذوذ.

ويبدو لي أنّ مكانة ابن مجاهد، ونفاذ شهرته في ميدان القراءات، واختياره أشهر القرّاء الذين أخذوا قراءاتهم عن كبار التّابعين، واقتصاره على سبعة قرّاء، ساعد على تعميم مفهوم الشّذوذ، ممّا جعل القرّاء الآخرين بعد السّبعة، ممّن يُوسَمون بأصحاب القراءات الشّاذّة.

إلا أنّ هذا التّصنيف، واعتماده من قبل العلماء لم يمنع الفرصة لغير السّبعة من الشّهرة، والحقُّ أنّ ابن مجاهد "اكتفى بالتّلميذ عن الأستاذ، فاكتفى بقراءة أبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، أستاذ اليزيدي، ويعقوب الحضرمي، ولم يلتفت للتلميذ... ولعلّه ترك الأعمش للسبب نفسِه"[3]، لذا سرى شعور بأنّ ماعدا هؤلاء السّبعة هم أقلّ مرتبة بقراءاتهم.

ولم يقتصر تقسيم السّبعة على ابن مجاهد، بل نجد عبد الواحد بن أبي هاشم، صاحب ابن مجاهد يقول: "لولا أنّ أبا بكر، شيخَنا جعله أي: (ابن عامر) سابعاً لأئمة القرّاء، فاقتدينا بفعله، لما كان إسناد قراءته مرضياً، ولكان أبو محمد، سليمان

---

(1) سورة يونس، الآية: 101.

(2) حنفية، نادر جمعة الظّواهر الصّوتية في قراءة الأعمش، 17.

(3) ابن مجاهد، كتاب السّبعة في القراءات، 230.

بن مهران، بذلك أولى منه، إذ كانت قراءته منقولة عن الأئمة المرضين، وموافقة للمصحف المأمور باتّباع ما فيه"[1].

وهذه شهادة تعزّز ما ذهبنا إليه من صحة سند قراءته، ثمّ نلمس أنّ ذلك التّقسيم قضيّة فرضها ابن مجاهد، فسار على نهجه كثيرٌ ممّن بعهده، فتقدّم بعض القرّاء على بعض، ومعيار المفاضلة هو الشّهرة.

والظاهر أنّ قراءة الأعمش قد أثّر فيها مجموعة من العوامل، كثقافته الواسعة، ومنزلته العلمية..فهو من رواة الحديث، وهو واسع المعرفة، وقد أثمرت جهوده في من بعده، سواء في القراءات، أو الحديث، فتتلمذ على يده الكثير، كحمزة وهو أحد القراء السّبعة الذين أخذ عنه.

8.3.1 تلاميذه:

الأعمش شيخ، ومعلم لعدد كبير ممّن عُدّوا علماء، وصفهم الذّهبي "بأنّهم خلق لا يُحصون"[2] منهم، وكيع بن الجراح، إمام المسلمين[3]، ويحيى بن سعيد العطان[4]، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثّوري، وحمزة بن حبيب الزّيات، أحد القرّاء السّبعة، وسلمان التّميميّ[5].

وقد روى عنه إبراهيم بن طهران، وإسرائيل بن يونس القرشيّ، وجرير ابن عبد الحميد، وعبد السّلام بن حرب، وعبد اللّه بن الأجلح، وغير هؤلاء الكثير[6].

9.3.1 أشهر رواته:

اشتهرت قراءة الأعمش بروايتين، رواية الشّنبوذيّ، ورواية المطوّعيّ.

---

(1) السّخاوي، جمال القرّاء، 435.

(2) الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، 230.

(3) الزّركلّي، الأعلام، 158/3.

(4) المرجع نفسه.

(5) الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، 79.

(6) الزّركلّي، الأعلام، 58/3 – 162. الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، 79 – 82.

الشّنبوذيّ:

هو أبو الفرج، محمد بن أحمد بن إبراهيم الشّنبوذي، البغدادي، والشّنبوذي، نسبة إلى (ابن شنبوذ) القارئ المعروف، لكثرة ملازمته له.

أخذ القرّاءة عرضاً عن ابن مجاهد، وابن بكر النّقّاش، وأبي الحسن بن الأحزم، وابن الحسن بن شنبوذ، وأبي بن بكر مقسم العطار، وأبي بكر محمد بن الحسن الأنصاري، وغيرهم[1]. وممّن قرأ عليه: الأهوازي، وأبو العلاء بن علي الواسطي، وغيرهما، وهو أستاذ من أئمة القراءات، رحل ولقي الشّيوخ، وقد اشتهر اسمه، وطال عمره مع علمه بعلل القراءات، ولد سنة (300هـ) وتوفي (388هـ)[2].

المطوّعيّ:

هو أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر العباديّ العمريّ المطوّعيّ البصريّ.

قرأ على إدريس بن عبد الكريم وأحمد بن الحسن الحريري، ويوسف ابن يعقوب الواسطي، وابن شنبوذ، وابن مجاهد، وحمد بن أحمد الصّوري، وابن يعقوب، وابن ذكوان، وغيرهم.

وقرأ عليه أبو الفضل، محمد بن جعفر الخزاعي، وأبو زرعة الخطيب، ومحمد بن الحسين الكازيني، وغيرهم. ولد سنة (270هـ) وتوفي (371هـ)[3].

10.3.1 ما تفرّد به الأعمش من قراءات:

اتّسمت قراءة الأعمش باقترانها -في الغالب- بقراءة القرّاء المشهورين، كحمزة، والكسائي، وأبي عمرو، وابن مسعود، واتّصل سند تلك القراءات بالنّبي المصطفى ﷺ ووافقت في بعضها، قراءة حفص عن عاصم، واستحسن الجمهور بعض قراءاته، واختار أبو عُبيد بعضها، بما يوافق قواعد اللّغة، والرّسم، والتّفسير.

---

(1) الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، 333/1 – 334. ابن الجزري، غاية النّهاية، 50/2.

(2) الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، 333/1 – 334. ابن الجزري، غاية النّهاية، 5/2 – 15.

(3) الذّهبي، معرفة القرّاء الكبار، 317/1 – 319. وانظر: ابن الجزري غاية النّهاية، 213/1 – 215.

إلا أنّنا نجدُ قراءاتٍ للأعمش انفرد بها دون غيره من القرّاء، وهذا يعني الشّذوذ، وقد وُجدتْ عباراتٌ تدلّ على التّفرد في القراءات، كقولهم: (زعم)[1] كقول الفرّاء: زعم الفضل أنّ عاصم بن أبي النّجود كان ينصب (غِشاوة) من قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾[2]، كما تُستخدم عبارة "نُسبت هذه القراءة..."[3].

والتّفرد في القراءات لم يقتصر على قارئ دون آخر، في بعض الحروف، بل نجد أنّ هذه الظّاهرة قد صُنِّف لها مؤلَّفات تحمل عنوان التّفرد، كما في مؤلَّف ابن مجاهد: (انفرادات القراء)، وكتاب: (انفراد القرّاء لابن شنبوذ)[4]، واقتصر اهتمام تلك المؤلَّفات على الحروف التي رُويت عن قارئ واحد، دون اقترانها بقرّاء آخرين، ولكنّ تلك المؤلَّفات لم تّصل إلينا[5].

11.3.1 ما تفرّد به من قضايا صوتيّة:

ومما جاء من تلك القضايا:

الممّاثلة[6]: وتضمّ مصطلحي الإدغام والإتباع، ومن ذلك: في قوله تعالى:

---

(1) الفرّاء، معاني القران، 13/1.

(2) سورة البقرة، الآية: 7.

(3) سيبويه، الكتاب، 172/1.

(4) ابن النّديم/ الفهرست، 52.

(5) المرجع لسابق، نفسه، ص52.

(6) يقصد بالمماثلة تأثّر الأصوات أو الصوت بالصوت الذي يليه، أو الذي قبله تأثّراً يجعله مثله، أو قريباً منه في الصفة أو في المخرج، تحقيقاً للانسجام الصّوتي في الألفاظ والكلام، وتوضيحاً للجهد العضلي الذي يبذله الإنسان في أثناء النطق، انظر: عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، 123.

وتحدث علماء اللغة المحدثون عن أنواع تأثّر الأصوات وهي ثمانية كما يلي:

أ. التأثّر المقبل الكلي في حالة الاتصال: حيث يؤثّر الصوت السابق في الصوت اللاّحق مع عدم وجود فاصل بين الصوتين، ومثل ذلك: ادّهن حيث الأصل: دهن، ثمّ تحولت إلى انْدهن ثمّ إلى الصورة الأخيرة.

ب. التأثّر المقبل الكلي في حالة الانفصال: وفي هذا النوع من التأثّر يؤثّر الصوت السّابق في اللاحق بوجود فاصل يفصل بين الاثنين، فيتحول إلى صوت مماثل للمؤثر مثل بِهْ – بِهِ.

﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾[1]، قرأ الأعمش وحده (ويجعل الله الرّجز)[2]، وبزيادة لفظة الجلالة (اللّه).

وهذا شكلٌ من أشكال الممّاثلة، بحيث تأثّرت السّين المهموسة، بالرّاء المجهورة فيها، فقُلبت إلى نظيرها، وهو الزّاي، فالتّأثّر مُقبل جُزئي منفصل.

ويبدو أنّ معنى دقيقاً بين المفردتين، يتجاوز حدود التّأثير والمستوى الصّوتي، إلى مستوى دلاليّ معجميّ، حيثُ جُعلت كلّمة (الرّجز) للعذاب، والعمل الذي يؤدي إلى العذاب، أمّا (الرّجس)، فهو العذاب وحده[3].

أمّا الإدغام[4]، ففي قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[5]، إذ قرأ الأعمش هذا الحرف: (واذّكِروا)[6] بتشديد الذّال، وكسر الرّاء، وهو من الإذكار،

ج. التأثّر المقبل الجزئي في حالة الاتصال: وهو أنّ يؤثّر الصوت السابق في الصوت اللاحق مع وجود فاصل يفصل بينهما فيتحول إلى صوت قريب من الصوت المؤثر مثل صبَرَ – اصتبر – اصطبر.

د. التأثّر المقبل الجزئي في حالة الانفصال: وهو أن يؤثّر اللاحق في السابق مع عدم وجود فاصل فيتحول الصوت المتأثّر إلى نفس الصوت المؤثر مثل مهندس – مهندز.

هـ. التأثّر المدبر الكلي في حالة الاتّصال: حيث يؤثّر الصوت اللاحق في السابق مع عدم وجود فاصل فيتحول الصوت المتأثّر به إلى نفس الصوت المؤثر. مثل يتثاقل – يثّاقل.

و. التأثّر المدبر الكلي في حالة الانفصال: وهو أن يؤثّر الصوت اللاحق في الصوت السابق مع وجود فاصل يفصل بينهما، فيتحول إلى نفس الصوت المؤثر. مثل مِنْذُ – مُنْذُ.

ز. التأثّر المدبر الجزئي المتصل: حيث يؤثّر الصوت اللاحق في السابق، مع عدم وجود فاصل بينهما فيتحول الصوت السابق إلى صوت قريب من اللاحق، مثل: صقر – زقر.

ح. التأثّر المدبر الجزئي في حالة الانفصال: وفي هذا النوع من المماثلة يؤثّر الصوت اللاحق في السابق بوجود الفاصل فيتحول إلى صوت قريب من المؤثر مثل سطر – صطر. انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 324 – 329، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 127 – 129، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي،: 135 – 137.

(1) سورة يونس، الآية: 100.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط، 193/5.

(3) ابن منظور، اللّسان (رجس).

(4) الإدغام كما عرفه المحدثون:ضرب من ضروب المماثلة التامة الرجعية، حيث يتأثر الصوت الأول في الصوت الثاني تأثرا تاما فيماثله ويفنى فيه فناءً تاماً. عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي،182.

(5) سورة البقرة، الآية: 63.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط، 419/4. وانظر: السّمين الحلبي، 510/5.

والأصل: اذْتَكروا[1]، وحُكي عن الأعمش أنّه قرأها كذلك (واذّكّروا) بتشديد الذّال، والكاف [2].

وفي تحليل الحرف الأول، في ضوء الممّاثلة، نجدُ أنّها ممّاثلة، مقبلة، كلّيّة متّصلة:

الأصل: ← المماثلة

واذْتَكروا ← واذَّكِروا

wa<u>dd</u>akirū ← *wa<u>dt</u>akirū*

حيث التقت الذّال السّاكنة، مع التّاء المتحرّكة، وهما متقاربان في المخرج، دون وجود فاصل بينهما، فتحقّق شرط الممّاثلة، فتأثّرت التّاء المهموسة بالذّال المجهورة فقُلبت التّاء إلى ذالٍ واتّصفت بجميع خصائصها.

وعمليّة الممّاثلة هذه لم تكن لتتمّ لولا أنّ الفعل انتقل بهذه القراءة من المجرد إلى المزيد، ليدلّ على معنى المبالغة، فهو يريد التّمسك بما أُنزلَ عليهم، ويتذكّروا ما فيه.

الإتباع[3]:

في قوله تعالى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ﴾[4]، فقد قرأ الأعمش (رُضُوان)[5] بضم الرّاء، والضّاد، وقال أبو حاتم(250هـ): لا يجوز هذا، لكنَّ أبا حيّان قال: ينبغي أن يجوز؛ لأنّ العرب قالت (سُلُطان)، وأورده الصّرفيّون في أبنيّة الأسماء[6].

---

(1) السّمين الحلبي، الدر المصون 510/5.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط 419/4.

(3) الإتباع: وهو ضرب من التّجانس الصّوتي، يؤثّر فيه الصّوت السّابق في اللاحق، ويسمى بالتّأثّر المقبل، أو أن يتأثّر اللاحق بالسّابق، وهو التّأثّر المدبر.انظر: عبد القادر مرعي،المصطلح الصّوتي،.155

(4) سورة التّوبة، الآية:21.

(5)ابن عطية، المحرر الوجيز، 444/6أبو حيّان، البحر المحيط 23/5 .

(6) ابن عطيه، المحرر الوجيز444/6أبو حيّان، البحر المحيط 23/5،، السّمين الحلبي، الدّرالمصون، 33/5.

وهذه ممّاثلة مدبرة، كلّيّه منفصلة، حيث أثّر الواو بما قبله من كسر، على الرّغم من وجود الفاصل، وقد ترتّب على هذه الممّاثلة، أو الإتباع أنْ زاد عدد المقاطع، ولم يتحقّق التّخفيف، كما هي أغراض الممّاثلة، والإتباع.

الأصل:

رِضْوان ← رِضْوان ← رُضُوان

ri ḍ wān ← ri ḍ wān ← ru ḍ uwān

المخالفة بين الحركات[1]:

وقد وجدت شواهد على هذه الظاهرة في قراءة الأعمش،كما في قوله تعالى:﴿إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾[2]، فقد قرأ الأعمش: (لن يضِرُّوا) بكسر السين[3].

قال أبو الفتح[4]: في (ضار) أربع لغات: ضاره، يضيره، وضاره يضوره، وضرّه يضرُّه، وضرَّ يَضرّه، وضرّ يَضِرّه، والأخيرة وصفها بأنّها غريبة، أي: (يَفعِل) في المضاعف متعديّة؛ لأنّها شاذّة قليلة، وإنّما بابه (يفعُل)، مثل: شدّ يشُدّ،صبّ يصُبّ.

ويبدو أنها صيغة اختيارية غير محبَّبة،وهي قليلة في الاستعمال اللغوي، حدث فيها مخالفة بين حركة الراء(rū)، وحركة الضاد(*ḍu*). وبالتوضيح:

1 - يضُرُّوا ← *ya ḍ urrū*

2- يضِرُّوا← *ya ḍ irrū*

ولا أعدم أن هذا الاختلاف مردّه للاختلافات اللهجية، فقد يكون اللفظان مستعملين، فاشتهر واحد وطرح الآخر.

---

(1) المخالفة عند علماء اللغة المحدثين: نزعة صوتين متشابهين إلى الاختلاف، مثل تحول (الشين) إلى (سين)، نحو : شمش إلى شمس، وتحول الراء إلى ياء، مثل: قرّاط إلى قيراط. انظر: مرعي ، عبد القادر، المصطلح الصوتي:139.

(2) سورة آل عمران، الآية: 176.

(3) ابن خالويه،المختصر ،23/ ابن جني، المحتسب، 163/1

(4) ابن جني، المحتسب، 220/1،136.

ويظهر من هذه القراءات، التي صُنِّفت في المستوى الصّوتي، أنّ غايّة الأعمش الميل للتّخفيف في قراءته لهذه الحروف، وتلمُّس مواطن السّهولة، واليسّر، إلا في (رُضوان) فقد زاد عدد المقاطع الصّوتيّة، ولتلك القراءة ما يدعمها من الاستعمال اللغوي، كما مرّ.

واللّهجات واللّغات تختلف في الميل لظاهرة الإتباع اختلافا بيّنا، نجده واضحا قويا في اللّهجات النّجديّة، وتميم خاصة، في حين قلّ في اللّهجات الحجازيّة[1]. والأعمش في كثير من قراءته، جاء موافقا للهجة قبيلة تميم.

قضايا الهمزة:

في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾[2].

قرأ الأعمش (بطونِ مّهاتكم)[3] بحذف الهمزة، و كسر الميم، وقال أبو حاتم: إنّ حذف الهمزة هنا رديء[4]؛ وعلّة ذلك أنّ كسر الميم إنّما هو إتباع لحركة الهمزة قبله، فلمّا زال الهمز، زال الإتباع[5].

ويبدو أنّ الحذف قد أفاد التّخفيف، ثمّ أعاد النّظر في عدد المقاطع الصّوتيّة، كما يلي:

"بطونِ أمَّهاتِكم" ← *buṭūni > ummahātikum*.

"بطُونِ مَّهاتكم" ← *buṭūni * mmahātikum*.

"بطونِ مِّهاتكم" ← *buṭūni immihātikum*.

ويتّضح أنّ الحذف قدْ تمّ قبله مرحلة، وهي مرحلة الإتباع، إذ تحولت الضّمّة إلى كسرة لمماثلة حركة النّون فيها، وهي مماثلة مدبرة كلّيّة منفصلة، ثمّ حذفت الهمزة، وبقي أثر المماثلة، وابتدأ المقطع من بعد بحركة، وهذا جائز في القراءات

---

(1) المطلبي غالب، الأصوات اللّغوية،138

(2) سورة النّحل، الآية: 78.

(3) ابن عطيه، المحرر الوجيز 480/8 أبو حيّان،البحر المحيط 505/5.

(4) أبو حيّان،البحر المحيط 505/5.

(5) الآلوسي، روح المعاني،439/7.

القرآنية. و حركة الهمزة ليست أصليّة لتسدّ مسدّ الهمزة بعد حذفها، فهي حركة إتباع.

وممّا تفرّد به ممّا يمكن حمله على الإتباع، في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾[1] فقد قرأ (يوسفَ اعرض)[2] بفتح الفاء، والظّاهر أنّ هذه القراءة أُشكلت على النّحويّين، ووجّهها بعضهم على أنّ الأعمش أخرجها على أصل المنادى[3]، وهو النّصب، وهذا موجود في أشعار العرب، كقول الشّاعر[4]:

ضَرَبَت نَحرَها إِلَيَّ وَقالت يا عَدِيّاً لَقَد وَقَتكَ الأَواقي

أمّا علّة فتح (يوسف) دون التّنوين، فهي منعه من الصّرف، وأصل المنادى الذي يريده، هو مفعول به.

وأورد النّحاة وجهاً آخر، هو وقوفه على الكلمة، ثمّ وصل بعد ذلك، وأجرى الوصل مُجرى الوقف، فألقى حركة الهمزة على الفاء، وحذفها، فصار اللّفظ (يوسفَ)، كما في قولهم (اللّهَ أكبر)[5].

ونقل الحركة تحدّث عنه النّحويّون، إذ يكون ذلك لِما يعتور النّاطقَ من ثقل، فتُخفّف بالإبدال، والحذف، أو أنْ تُجعل بين بين[6]، ولكنّ نقلها في كلمتين يكون

---

(1) سورة يوسف، الآية: 29.

(2) العكبري، التّبيان، 729/2.

(3) المصدر نفسه، 729/2.

(4) البيت للمهلهل، انظر المبرد: المقتضب، 437/4، وانظر :السّمين الحلبي،الدّر المصون،473/6

(5) العكبري، التبيان: 729/2.

(6) هي الهمزة تنطق بين بين الهمزة وحرف اللين، ان كانت مفتوحة، فهي بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء ، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو.انظر : ابن منظور، اللسان،(بين) .

تناول من المحدثين يحيى عبابنة مسألة همزن (بين بين) ، فأفصح عن علّة استخدام القدماء لذلك المصطلح:" وهو أن النحويين أجفلوا من كون الحركة تلتقي مع الحركة؛لان هذا يتعارض مع النظام المقطعي في اللهجات الفصيحة ووجوده في بعض القراءات القرآنية الصحيحة لم يكن على إطلاقه.. فلا يمكن أن تنطق الكلمة الا بوجود وَقيفة لإظهار الحركة عند الحركة، وإلا فإن الأمر مستحيل؛ لان مبدأ

مسوّغاً إذا كان السّابق ساكناً[1].

أمّا نقل حركة الهمزة المنفصلة، إلى آخر الكلمة المتحرّكة بحركة بنائيّة، فقد عدّه النّحويّون من الشّاذّ، نحو: قالِ إِسحاق، قالُ أُسامه، وإن كانت حركة إعرابيّة لا يصحّ[2].

وفي قراءة الأعمش السّابقة، حركة (يوسف) هي حركة بنائيّة؛ لأنّه مُنادى، فالقراءة شاذة عن القياس.

ويبدو أنّ الأعمش مال إلى التّخفيف في هذه القراءة، فأسكنَ الفاء، ثمّ أسقط الهمزة، وأتبع الفاء لحركة الهمزة، كما يلي:

1: (يوسفُ أعرض) ← *yusufu > arid* .

2: (يوسفْ اعرض) ← *yūsuf * i < rid* .

3:(يوسفَ اعرض) ← *yūsufa < rid* .

وقد بدأ بساكن –كما هو في المرحلة الثانية–وهذا لا يجوز في العربية، فأقحم همزة الوصل لتصحيح النظام المقطعي.

وقد غابت قرينتان للدّلالة على المنادى، وهما: الأداة، والحركة الإعرابيّة، فلم يبقَ إلا النّغيم والمعنى، وسيلتين دالّتين على أن الجملة في باب النداء.

ومن قضايا الهمزة ممَّا تفرّد به الأعمش:

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾[3]، قرأ الأعمش (إِزْراً)[4] بكسر الهمزة، وتجريد الفعل من الاستفهام.

التعويض قد يتدخل في هذا الموضع، فتتغلب إحدى الحركات على الأخرى، فتتحول الضمة إلى صوت انزلاقي ،وهو(الياء أو الواو)..." يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة: 226.

(1) الدّاني، التيسير في القراءات،35

(2) ابن الحاجب، شافية ابن الحاجب، 36/3، الحموز، الحمل على الجواز،102.

(3) سورة الأنعام، الآية: 74.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز، 253/5.

وقد اختُلِف في (آزر) هل هو أبو إبراهيم، أم اسم لصنم، على أنّ أرجح الأقوال هو اسم لأبيه [1]، إلا أنّ هذه الكلمة في قراءة، الأعمش ليست اسماً لأبيه؛ فلو كانت كذلك لمُنعت من الصّرف

وقرئ في الشاذ (أإزراً) ، فقد دخلت همزة الاستفهام على الاسم ، وعده أبو السعود اسما للصنم[2]، وعليه تكون قراءة الأعمش اسما للصنم لا لأبيه ، ثم حذفت همزة الاستفهام للتخفيف، وربما يؤيد هذا أن الأعمش يميل إلى حذف الاستفهام أن كان دالا على التوبيخ، في بعض قراءاته_كما سيأتي.

ولكن صرف الاسم بعده يشكك في هذا التوجيه، ثم جاء بعد (تتخذ أصناما آلهة) حيث أصناما بصيغة الجمع، ولو كان كذلك لوجب المطابقة بين المبدل والمبدل منه.

ويبدو أنّ (إزرا)، من القوة والشّدّة والمظاهرة[3]، كما في قوله تعالى: ﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾[4]. ويدعم هذا القول ما قرأ به ابن عباس: (أأزْراً تتخذ)[5]. فتكون مصدراً للفعل (أَزرَ)، ويرى عبد الصّبور شاهين أنّ المراد هو (وزراً) ثمّ قلبت الهمزة إلى الواو[6]. وقراءة العامّة هي الصّواب للإجماع عليها.

التّخفيف:

في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةَ تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ﴾[7].

فقد قرأ الأعمش (سَينا)[8]، واختلف في همزة (سيناء)، فذهب فريق إلى أنّها ليست للتّأنيث، فلا يوجد في الكلام (فِعلاء)، وإنّما الهمزة للإلحاق، مثل: ، علباء،

---

(1) الطّبريّ، تفسير الطّبريّ، 11/465-467.

(2) أبو السعود،تفسير أبي السعود،3/151.

(3) ابن منظور، اللسان (أزر).

(4) سورة طه، الآية:31.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، 5/253.

(6) شاهين، عبد الصّبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، 386.

(7) سورة المؤمنون، الآية: 20.

(8) السّمين الحلبي، الدّر المصون، 6/236، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ، 23/90.

فتكون الهمزة منقلبة عن واو أو ياء؛ لأنّ الإلحاق يكون بهما، فلمّا وقعت متطرّفة، قُلبت إلى همزة مثل: رداء[1].

وجعل أبو البقاء الهمزة أصليّة، مثل: (حملاق)، وليست للتّأنيث، ولا يوجد في الكلام (سَنأ)[2].

والتّخفيف بترك الهمزة، مجازي عن أهل المدينة[3]، وقد أنكر عبد الصّبور شاهين ما ذهب إليه ابن يعيش(643هـ)، حين تحدّث عن حسّان بن ثابت، وشاعر آخر من أنّهما تركا الهمز، وعقّب أنّه ربّما يُحمل حديثه على الصّواب، إنْ قصد بعض أهل المدينة[4]، أي: أنّ التّخفيف بترك الهمزة لا يقتصر على قبيلة معينة. والأعمش لم يكن يقصر في جميع قراءاته، بل نجد بعض ا لقراءات قد همز فيها غير المهموز مما جاءت عليه قراءة العامة، كما في قراءته في قوله تعالى: ﴿خُطُوَٰتِ﴾[5]، فقد قرأ (خطؤات) وكذلك(معائشهم)[6]، في موضع قوله تعالى: ﴿مَّعِيشَتَهُم﴾[7]. وكذلك في قوله تعالى: ﴿مَعَٰيِشَ﴾[8] قرأها: (معائش)[9] فلا يمكن اعتبار ذلك ظاهرة عنده.

وخفّف الأعمش كذلك في غير الهمز، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ﴾[10]، فقد قرأ (ثُمْره)[11]، بضم الثّاء، وتسكين الميم، منفرداً، كما خفّف في

---

(1) السّمين الحلبي، الدّر المصون، 236/6.

(2) المصدر نفسه، 326/6.

(3) الكرماني، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، 166.

(4) شاهين، عبد الصّبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث،35

(5) سورة البقرة، الآية: 168.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 655/1.

(7) سورة الزّخرف، الآية: 32.

(8) سورة الأعراف، الآية: 10.

(9) أبو حيّان، البحر المحيط: 271/4.

(10) سورة يس، الآية: 35.

(11) أبو حيّان، البحر المحيط، 320/7، النّحاس، إعراب القرآن، 86/2.

قوله تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾[1] قرأ (ثُمْره)[2]، وهو تخفيف من (ثُمُر)، التي هي جمع (ثَمَرة) مثل: (خشبة خُشُب) فاسكن لثقل الضمّ[3].

واحتمل النحاس (ت 338هـ) أنْ تكونَ جمعاً لـ (ثمرة) مثل (بدنة بُدُن)[4] وقد فسره صاحب التّاج –نقلاً عن الجوهري– بأنّه أنواع الأموال[5].

ويبدو أنّ الأعمش يميل إلى تخفيف صيغة (فُعُل)، فقد قرأ (حُمْر)[6] في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾[7].

ويستفاد من هذا التّخفيف تقليل عدد المقاطع الصّوتيّة، كما يلي:

1. ثُمُرِهِ ← tumurihi_

2 . ثُمْرِهِ ← tumrihi_

12.3.1 ما تفرّد به في المجال الصّرفي:

في تناوُب الصّيغ: كما في قوله تعالى:

﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾[8] قرأ الأعمش (قالوا سِلْم قال سِلم)[9]، والسّلم والسّلام مصدران للفعل (سَلم)، يؤدي كلّ منهما معنى دلاليّا معينا،كالتّحيّة، والصّلح في الأمر.

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 99.

(2) العكبري، التبيان 1\526، النّحاس، إعراب القرآن المنسوب للنحاس، 86/2.

(3) النّحاس، إعراب القرآن، 86/2.

(4) المرجع نفسه، 86/2.

(5) الزّبيدي، تاج العّروس، (ثمّر).

(6) ابن عطية، المحرر الوجيز 198/15.أبو حيّان، البحر المحيط، 342/8،

(7) سورة المدثر: آية 50.

(8) سورة هود، الآية: 69.

(9) البناء، إتحاف فضلاء البشر، 258.

والسّلم: هو الصّلح، أي: أنّ أمري سِلم، فلا أُريد منكم غير السّلامة والصّلح[1]، قال الفرّاء: المعنى نحن سلم؛ لأنّ التّسليم لا يكون من عدو[2].

فكأنّ الملائكة لمّا سلّموا عليه، كان ذلك دليلاً على براءتهم ممّا وقع في نفسه من أنّهم عدو، فقال: نحن متسالمون، وقد يكون (سِلم) في معنى سلام كما تقول حِلّ حلال، وحِرم حرام[3]، فيكون لها نظير في الاستعمال اللّغوي،يؤيد قراءة الأعمش.

وهكذا فإن القراءة لم تخرج عن قواعد اللّغة، ما دام أنّ الاستعمال اللّغوي أباحها، وكلتا المفردتين: (سلام وسلم) مصدر للفعل (سَلِم)، فاختار الأعمش، (سِلْم) كأنّه أراد القصر للتّخفيف. والظّاهر أنّ الأعمش مال إلى قصر هذه المفردة في القرآن عامّة.

في قوله تعالى:﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾[4]، قرأ الأعمش وحده (وتكلُّمي) وقرأ كذلك (وتكليمي)[5].

وكلاهما مصدر للفعل (تكلَّم)، ولكنّ قراءة العامّة جاءت لتناسب اللّفظ فيما سبق، وهو رسالاتي، وكلامي، ولا فرق في المعنى بين القراءتين.

وفي قوله تعالى:﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾[6] قرأها (إصلاحاً)[7]، فقد جاء بالمصدر، وعدل عن اسم المصدر، فقراءته على الأصل، فأفعل مصدره إفعال. وقد حمل أبو جعفر هذه القراءة على المعنى، كما تقول: يدعه تركا[8].

---

(1) ابن زنجلة، حجّة القراءات، 346.

(2) الفرّاء، معاني القرآن: 204/1.

(3) الزّمخشري، الكشّاف، 2/ 280.

(4) سورة الأعراف، الآية: 144.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز 6/ 73، أبو حيّان، البحر المحيط، 4/ 284.

(6) سورة النّساء، الآية: 128.

(7) النّحاس، إعراب القرآن،493/1

(8) المرجع نفسه، 493/1.

في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ﴾[1] قرأها (تتوفّاه)[2]، بزيادة تاء، وإسناد الفعل للمذكّر، ويُراد به أعوان ملك الموت[3]، الذين يقبضون الأرواح، فهو حمل على المعنى، والتّفسير، أمّا قراءة العامّة فهي على تأنيث الجماعة[4].

وقراءة الأعمش أبلغ؛ لأنه جاء بصيغة المضارع، فاستحضر صورة توفيهم إياهم وهي صورة مخيفة، فيها معنى التهويل والرعب. كما أنّ هذه القراءة جاءت حملا على قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡۖ﴾[5].

أمّا ما يمكن تّصنيفه في المستوى النّحويّ، فلم أجد إلا شواهد قليلة على ذلك، مثل:

في قوله تعالى:﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ﴾[6] فقد قرأ (ذهبٌ)[7] باعتباره بدلاً من المعرفة؛ لأنّ (ملءُ الأرض) معرفة، وقواعد اللّغة لا تلزم المطابقة بين البدل ومتبوعه بالتّنكير والتّعريف، فقد تُبدل المعرفة من النّكرة، كما جاء في الكتاب:﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[8]، وعند الفرّاء رُفعت (ذهب) على الاستئناف، بتقدير هو ذهب[9].

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 61.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مجلد 4: 7/7، الشّوكاني، فتح القدير، 2/ 124،.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مجلد 4: 7/7.

(4) العكبري، التّبيان،503/1

(5) سورة:النحل آية:28

(6) سورة آل عمران، الآية: 91.

(7) الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ، 144/8، النّحاس، إعراب القرآن، 394/1.

(8) سورة العلق، الآية: 15-16.

(9) الفرّاء، معاني الفرّاء، 226/1.

وأضمر المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ۝ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾[1] فقد قرأ (قواريرُ من فضّة)، بالرّفع على تقدير، هي (قوارير)[2].

وأجد للأعمش قراءة يبعُد تفسيرها وتوجيهها؛ لغرابتها، وذلك في قوله تعالى:﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[3]، فقد قرأها (سبإٍ) بكسرة واحدة، وبترك التّنوين، فإن كان الاسم ممنوعا من الصرف وجب جره بالفتحة ما لم يكن مضافاً، وإلا نوّن بالكسر، وقد يكون الأعمش حمل (سبأ) على أنه اسم للحي، فصرفه. ولا ينطبق أيّ من هذا على تلك المفردة، فلم يبقَ إلا وسمها بالغرابة والشذوذ، أو أنّه أتى بها بكسرة واحدة للتخفيف.

قرأ الأعمش كذلك: ﴿فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾[4]. بنصب (أمثال) ، وقراءة العامّة بالجر، وعند الطّوسي نصبت (أمثال) على التّمييز، كقولك: عندي خمسةٌ أترابا، وذكر ذلك الزّجاج، والفرّاء[5].

13.3.1 ما تفرَّد به في حقل الدّلالة:

أكثر القراءات التي انفرد بها الأعمش هي في مجال الدّلالة، وربّما مردّ ذلك للتّفسير، والمعنى الذي يراه.

وممّا جاء من ذلك في قوله تعالى: ﴿تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[6]. فقد قرأها (خِيْفه)[7] وعدّهما الأخفش (ت:211هـ) لغتين، فالخفية من الإخفاء، وأمّا

---

(1) سورة الإنسان، الآية: 15-16.

(2) السّمين الحلبي، الدّر المصون، 609/10، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ، 250/1.

(3) سورة النّمل، الآية: 22.

(4) سورة الأنعام، الآية: 160.

(5) الطّوسي، التّبيان،330/4.

(6) سورة الأنّعام، الآية: 63.

(7) أبو حيّان، البحر المحيط، 154/4، العكبري، البيان، 504/1.

الخيفة، فمن الرّهب[1].

وعدّ القرطبيّ (ت 671هـ) هذه قراءة بعيدة؛ لما في معنى (التّضرّع) من التّذلّل، أمّا (خُفية) فتقتضي أن تبطنوا مثل ذلك[2]. إلا أنّي أرى أنّه لا خلاف فيها؛ ألا يسنّ للداعي أن يكون عند دعائه خائفا وجلا طامعا في إجابة الله لدعائه؟ فإن جمع بين الدعاء والخوف تحقّق مطلوبه، ولبّى الرحمن مطمعه، ثم انظر في حال المضطر والتائب عند الدعاء تجده وجلا خائفاً راجياً الظفر بما يريد.

ويبدو أنّ الأعمش قد حمل هذه القراءة على قوله تعالى:" وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً"[3].

في قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾[4] قرأها (يؤمن باللّه وآياته)[5].

وقد فُسّرت (كلماته) بالكتب الإلهيّة، التي أُنزلت على الأنبياء، والرّسل، وقيل: هي المعجزات التي ظهرت من خارج ذات الرّسول محمد ﷺ- كانشقاق القمر، ونبع الماء من بين أصابعه ... وفسّرها بعضهم بأنّ (كلماته) يقصد بها عيسى عليه السّلام[6].

أمّا (آياته): فلفظ يجمع تحته جميع التزامات الشّريعة ممّا جاء في الكتاب، كما يجمع المعجزات، وآيات القرآن التي نزلت على النّبي محمد، والكتب السّابقة له، فتكون أشمل بمعناها. أما من ذهب إلى اعتبار المقصود (بكلماته) عيسى عليه السلام،فلا وجه له ؛ لأنّه لو كان كذلك لوجب أن تُقرَأ بالإفراد. واللّه أعلم.

---

(1) الأخفش، معاني الأخفش، 277/2.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مجلد 4: 8/7.

(3) سورة الأعراف، الآية: 205.

(4) سورة الأعراف، الآية: 158.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط، 404/4.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط، 404/4، وانظر: ابن عطيه، المحرر الوجيز 8/6.

في قوله تعالى:﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾[1] قرأها (وقد تَركَكَ وألهتَك)[2] بزيادة (وقد) واستخدام الفعل (تَرَك)، وحملها أبو حيّان على التّفسير[3].

والأعمش قد نقل صيغة الخطاب من المستقبل إلى الماضي، ليؤكّد قومُ فرعون إنكارَ موسى لآلهتهم، وعزّز ذلك التّأكيد باستخدام (قد) التي تفيد التّحقيق، والتّأكيد.

أمّا استخدام الفعل (ترك) فلغاية التّفسير، ثمّ إنّ العرب قد أماتت المصدر، والفعل الماضي من (يذر)، فيقولون: ذرهُ تركاً، وهو يذره تركاً[4].

وممّا جاء كذلك على الدّلالة في قوله تعالى:﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾[5] قرأ (صدقاتهم)[6] في موطن (نفقاتهم)، وقد حملها ابن عطيّة على التّفسير.

وأرى أنّ الصّدقة أشمل لمفهوم الهبات والأُعطيات، فهي ما يعطَى للفقير لسدّ خلته[7] فتتضمّن الأموال، والأطعمة،وكل ما يُوهب، في حين أنّ النّفقة هي إخراج المال من الملك[8]، وهي ما تنفقه من الدّراهم على نفسك، والعيال[9].

في قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[10]، قرأها (وأتُوا)[11] وهي مخالفة لسواد المصحف، ومعنى هذه الآية بناءً على قراءة الأعمش: اطلبوا ليلة

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 127.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط، 367/4، ابن عطيه، المحرر الوجيز، 42/6.

(3) البحر المحيط، 404/4.

(4) ابن منظور، اللّسان، (وذر).

(5) سورة التّوبة، الآية:54.

(6) الزّمخشري، الكشّاف، 2/ 196.

(7) أبو هلال العسكري، الفروق اللّغوية، 183.

(8) المرجع السّابق، 186.

(9) ابن منظور، اللّسان، (نفق).

(10) سورة البقرة، الآية: 187.

(11) الزّمخشري، الكشّاف، 1/ 338.

القدر، وما كتب اللّه لكم من الثّواب، إنْ أصبتموها وقمتموها، وهو قريب من بدع التّفسير، أمّا ما قرأ به الجمهور (ابتغوا)، فتكون بمعنى الرخصة التي كتب الله لكم بإباحة الأكل والشرب والجماع في اللوح المحفوظ، كما أنَّ الخطاب موجهٌ للرجال خاصة لبيان كيفيّة التّعامل مع النّساء، ويوضح آداب المعاشرة، و الجماع، أي: اطلبوا المحل الذي كتبه اللّه لكم، وحلّله دون ما لم يكتب لكم من المحل الحرام[1].

ويبدو أنّ قراءة الأعمش وتفسيرها بطلب ليلة القدر بعيدة؛ لأنّ نص الآيات يتحدّث عن المعاشرة الزّوجيّة، وآدابها في الصّيام، وتحدثت عن إباحة الأكل والشرب في وقت معلوم ومحدد، ولم تكن هنالك إشارة لانتظار ليلة القدر.

وقد قرأ الأعمش (قل أولو أُتيتم)[2] بدلا من (جئتكم) في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾[3] وقد حملت القراءة على التّفسير .

إلا أنّ معنى عميقا، وفرقاً دقيقا يفرق بين صيغتي (أتى) و(جاء)، فالإتيان عند الفيروزابادي(ت: 817هـ) هو مجيء بسهولة ويُسر، ومنه قيل للسيل الجارّ على وجهه: أتيٌّ، وأتاويّ. والإتيان يقال للمجيء بالذّات والأمر والتّدبير، ويقال في الخير، والشّر، والأعيان، وفي الإعراض، كقوله تعالى:﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[4].

أمّا المجيء، فهو بمعنى الإتيان، إلا أنّه أعمّ؛ لأنّ المجيء باعتبار الحصول، وقد يقال جاءَ في الأعيان، والمعاني، وقد يكون مجيئه بذاته، وبأمره، ولمن قصد مكاناً، أو عملاً، أو زمناً[5].

ويفرّق الزّركشي (ت 794هـ) بينهما، حيث (جاء) تُقال في الجواهر والأعيان، أمّا (أتى) فخاص بالمعاني، والأزمان [6].

---

(1) الزمخشري، الكشّاف: 338/1.

(2) سورة الزّخرف، الآية: 24.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز، 213/13.

(4) سورة النّحل، الآية: 1.

(5) الفيروزابادي، بصائر ذوي التّمييز، 2/ 411.

(6) الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، 4/ 80 – 81. وانظر: البكري، البكريات، 2/ 14– 15.

وفي ضوء ذلك أرى أنّ قراءة العامّة أبلغ؛ لأنّ مشروع الهداية، وما جاء به النّبي ﷺ يتطلّب معجزات في الأعيان، وفي المعاني، وتكون تلك المعجزات جوهراً، أي: ماديّة ملموسة، ومحسوسة، ومرتبطة بالزّمان والمكان، فتعدّدت معجزاته ﷺ، وهذا ما يتّفق مع الفعل (جاء) والتي يقْصُر عن تأديتها (أتى). واللّه تعالى أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾[1] قرأ الأعمش: (رُدّوا)[2]، بدلاً من (أُعيدوا)، والإعادة والرّدّ لا يكونان إلا بعد الخروج، فكلا المعنيين واحد عند الزّمخشري[3].

وقراءة العامّة أبلغ؛ لإجماعهم عليها، ثمّ إنّ مادة (عَودَ) لها وجه عامّ، ينتهي في دلالته إلى العادة، أو شبه العادة، كقوله تعالى:﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾[4]، أمّا (ردد)، فقد استعملها القرآن في الشّيء العظيم، وللأمر الصّعب، الذي يُظنّ عدم تحقيقه على أرض الواقع، أو يستحيل تحقيقه[5]، وإرجاع الكفار إلى العذاب هو أمر مكرور، فيتحقّق معنى الخلود في جهنم، وهذا المعنى لا يُلمح في قراءة (ردّوا)، فلا وجه لها إلا حملها على التّفسير.

في قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾[6].

فقد قرأها (يا أيّها الذي أُلقيَ)[7]، وحملها الآلوسي (ت 217هـ)على التّفسير؛ لمخالفتها سواد المصحف.

---

(1) سورة الحج، الآية: 22.

(2) الزّمخشري، الكشّاف،150/3 ابن الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ،22/23،.

(3) الزّمخشري، الكشّاف،9/3

(4) سورة يس، الآية: 39.

(5) البكري، البكريات،190

(6) سورة الحجر، الآية:6

(7) ابن عطية المحرر الوجيز، 283/8، الآلوسي،روح المعاني،261/7

في قوله تعالى:﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[1]، فقد قرأها (فتتالكم) وهي للتّفسير كما وصفها ابن عطيّة[2].

في قوله تعالى: ﴿أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ﴾[3]، قرأ (على سُوء)، وقال أبو حيّان: وهي عندي تفسير، لا قراءة؛ لمخالفها السّواد المجمع عليه[4].وربما قرأ الأعمش على لفظ السوء بعده(ألا ساء ما يحكمون)

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِن يَعْلَمِ اللّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْراً يُؤْتِكُمْ خَيْراً ممّا أُخِذَ مِنكُمْ﴾[5] قرأها (يُثِبْكم) [6]، من الثّواب، وهي تفسر لـــ(يؤتكم). إلا أنّي أظنّ أنّ قراءة العامة أبلغ؛ لأنّ الإعطاء أشمل فيتضمن الأجر الدنيوي والمكافأة في الآخرة، في حين أنّ الثّواب هو الجزاء الحسن في الآخرة.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[7] قرأ الأعمش (غِمْراً)[8] والغمر هو الحقد، وفيه لغتان: غِمْر وغَمْر والجمع غُمور[9]. ولا فرق في المعنى بين القراءتين، سوى أنّ اللّغة التي قرأ بها الأعمش قليلة الاستعمال.

ومن قراءات الأعمش ما خالف فيه بزيادة حرف، أو كلمة، أو إسقاط كلمة، أو إبدال حرف مكان الآخر، ومن ذلك:

---

(1) سورة الفتح، الآية: 25.

(2) ابن عطية المحرر الوجيز، 465/13.

(3) سورة النّحل، الآية :59

(4) أبو حيّان، البحر المحيط، 516/5، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد 5، 117/9، الشّوكاني، فتح القدير، 170/3

(5) سورة الأنفال، الآية:7

(6) أبو حيّان، البحر المحيط،460/5،ابن عطية، المحرر الوجيز، 369/8.

(7) سورة الحشر، الآية:10

(8) ابن عطية، المحرر الوجيز،383/14،ابن جني، المحتسب،318/2

(9) ابن منظور، اللّسان:(غمر).

في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[1] قرأها (فتعالى)[2]، بزيادة الفاء على ما قرأه الجمهور، ويبدو أنّها فاء السّببيّة، فإن تفرده تعالى بالخلق موجب لتعاليه عن أن يكون له شريك، فتتّضح قدرة اللّه من خلق السّماوات والأرض، فتعالى سبحانه لأجل ذلك عن اتّخاذ شريك له.

وأبدل الأعمش الفاء مكان الواو في قراءة له، في قوله تعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلۡجَحِيمُ لِلۡغَاوِينَ﴾[3] وهذه الفاء للتّرتيب، والتّعقيب، إذ إنّ تبريز الجحيم بعد تقريب الجنة مباشرة، في حين أنّ ما قرأ به الجمهور فلمطلق الجمع، فيمكن أن يكون كلّ واحد منها قد ظهر قبل الآخر، ثمّ إنّ الفاء يستفاد منها معنى آخر، وهو تقديم الرّحمة على العذاب[4].

وتتّضح القراءة بهذا المعنى، وما انطوت عليه من تفسير، لذا نجد ابن عطيّة استحسنها[5]، إلا أنّ الجمهور اختار الواو للإجماع عليها، ولأنّ قراءة الأعمش قد خالفت الرّسم.

وقد يزيد كلمة على الرّسم، كما في قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ﴾[6] حيث زاد كلمةً، فأصبحت: (قاموا قياماً)[7] وهي زيادة بيانيّة، لغاية التّوكيد، فزاد المصدر، وهو أحد أساليب التّوكيد.

---

(1) سورة النّحل، الآية: 3

(2) أبو حيّان، البحر المحيط،460/5،ابن عطية، المحرر الوجيز، 369/8.

(3) سورة الشّعراء، الآية: 91.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز، 127/11الآلوسي، روح المعاني،101/10،

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، 127/11

(6) سورة الكهف، الآية: 14

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز 250/9.

وقد حذف الأعمش في قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1] فقد قرأها: (وترى كلّ أمّة جاثيّة تدعى إلى كتابها)[2] بإسقاط (كلّ أمّة) الثّانيّة، والتي من شأنها أن تجعل الحديث والخطاب مستأنفاً، وقراءة الأعمش، توحي أنّ الأمة التي تُدعى إلى كتابها، هي الأمّة الجاثيّة فحسب، وكلّ الأمم يومئذ جاثيّة فلا تفريق بين أهل الملل والأديان والمذاهب والكتب.

وللأعمش قراءة لم أجد ما يسوّغها في كتب اللّغة، والتّفاسير، كقراءته لقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[3] فقد قرأ (حشاة لله)[4]، ولم يذكر اللغويون هذه المفردة، ووصف عبد الصّبور شاهين هذه القراءة بأنّها خاطئة[5].

وقد تكون لغة في (حاش) ولم يدرجها الاستعمال اللّغوي، ولم يسمح بتمريرها.

والظّاهر أنّ هذه القراءات المنفردة لم تشكل ظاهرة تستحق الوقوف، لكنّه أراد التّخفيف في بعضها، كما هو في قضايا الإتباع، والممّاثلة، وأراد التّيسير والتّفسير، كما هو في المستوى الدّلاليّ، إلا أنَّ قراءة العامة كانت أبلغ من كثير منها.

ولا أنكر أنّ بعضها، قد أشكل على النّحويّين في تفسيره، ممّا يمكن وصفه بالشّذوذ والغرابة، كما في قراءته (حشاة لله) إذ لم ترد هذه الصّيغة في المعاجم العربيّة.

كما أنّنا وجدنا قراءة لم تَسِرْ على قواعد النّحو، كما في قراءته (من سبإٍ) بكسرة واحدة، فإنْ منع من الصّرف، وجب فتح الكلمة، وإن لم يمنع، وجب التّنوين، والكسرة لا يمكن تفسيرها، إلا بجعلها حيلة للتّخفيف.

---

(1) سورة الجاثية، الآية: 28.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، 322/13.

(3) سورة يوسف، الآية: 31.

(4) البحر المحيط، 300/5، السّمين الحلبي، الدّر المصون.6/ 481.

(5) شاهين، عبد الصّبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، 241.

وكانت له قراءتان في مجال الإتباع، وحذف الهمزة غريبتان، وخاصة في قراءته (يوسفَ)؛ لأنّ حركتها بنائيّة، وكذلك في قراءته (بطونِ مّهاتكم)، وأظنّ أنّ غايته من وراء ذلك هو التّخفيف، وأما الدّلالة، فقد جاءت قراءاته تفسيريّة بيانيّة.

الفصل الثّاني

المستوى النحوي

لكلّ لغة ما يميّزها من غيرها، وإنْ تشابه بعضها في خصائص وسمات معيّنة، فتتّخذ بعضها علامات ومباني تجعلها مستقلّة في ذاتها، وشخصها، ويصقل لها هويّة تفاخر به على سواها، فيفقه أبناؤها، والنّاطقون بها دلالاتها، ودقائقها فيسلكون سبل قواعدها، ويتجنّبون وحشيها، ووعرها ليصل المعنى إلى المتلقّي بسهولة، ويسّر.

والعربيّة من هذا حَفلت بظاهرة الإعراب، واتّخذت قرائن لذلك، كالحركات، والحروف، والسّياق، وغيره.

وهذه الظّاهرة تميّزها من غيرها من اللّغات الأخرى، فلا تكاد لغة تشاركها فيه؛ وذلك لاستيفائها جميع ظواهر الإعراب، من حركات، وحروف، وإعراب على المحل، والتّقدير، إلى غير ذلك من الظّواهر، التي تؤول إلى هذه الميزة الكبرى لهذه اللّغة، والإعراب له أساس من جملة العناصر التي يستدلّ به على وظيفة الكلمة في العبارة، وعلاقتها بما بعدها من عناصر الجملة[1].

ويقصد به تغيير أواخر الكلمات، بدخول العوامل عليها، لفظاً، أو تقديراً، وهو تغيير لفظيّ، أو تقديريّ، يحصل في أواخر الكلمة، بفعل عامل يجلبه عامل لفظيّ، أو معنويّ، وهو حال معقولة، لا محسوسة، واختصّ الإعراب بالحرف الأخير؛ لأنّ العلاقات الدّالة على الأحوال المختلفة المعنويّة، لا تحصل إلاَّ بعد تمام الكلمة[2]، والإضافة، والتّركيب، وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإنْ لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها[3].

---

(1) وافي، علي عبد الواحد، فقه اللّغة: 204، 209.

(2) انظر:عباس، حسن، النّحو الوافي: 1/74-75.

(3) انظر:ابن جني، الخصائص: 1/34.

وهذا المفهوم قد اختلط بمفهوم النّحو في المؤلّفات النّحويّة، حتّى إنّ النّحو يُسمّى إعراباً، والإعراب نحو[1] كتعريفهم: "والإعراب، الذي هو النّحو، إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[2].

والحقّ أنّ الإعراب ركيزة تستند إليها الدّراسات النّحويّة، فلم تحظَ باقي العناصر النّحويّة الأخرى، من تقديم، وتأخير، وتعريف، وتنكير، وحذف، وزيادة، مع ما تؤديه من دلالات قويّة؛ ذلك أنّها عناصر لُغويّة ناطقة في الاتّصال اللّغوي، بما حظي به عنصر الإعراب من اهتمام، وعناية، حتّى إنّ كتب النّحو قد بُوِّبت على حسب الأبواب الإعرابيّة، وإنْ كانت مختلفة في المعاني[3].

والقراءات القرآنيّة غنيّة بهذه الظّاهرة، كيف لا! وقد قطع اللّه -عزّ وجلّ- بأنّه أنزل القرآن بأفصح اللّغات، وأعرقها، كقوله تعالى:﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[4]، وكقوله تعالى:﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾[5]؛ ولأجل ذلك، اشتُرط على القراءات في نوعيها: الفصيح، والشّاذّ، أنْ تكونَ موافقة لوجه من وجوه العربيّة[6].

وهنا دراسة للقراءات القرآنيّة التي قرأ بها الأعمش، في ضوء علم النّحو.

1.2 الحذف، والإضمار:

الحذف لغة[7]: إسقاط الشّيء لفظاً، ومعنًى.

---

(1) ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقات فى القرآن الكريم: 15-19.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (نحو).

(3) انظر: ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي: 18.

(4) سورة الزّخرف، الآية: 3.

(5) سورة فصلت، الآية: 44.

(6) ابن الجزري، النّشر: 1/9-10.

(7) الكفوي، أيوب، الكلّيات: 1/212.

أمّا الإضمار: فإسقاط الشّيء لفظاً، لا معنى، وقيل الحذف: ما تُرك ذكرُه في اللّفظ، وهو مُراد بالنيّة، كقولك: أعطيت زيداً.

والإضمار: ما تُرك ذكره في اللّفظ، وهو مراد بالنّيّة، والتّقدير كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[1].

وذكر السّيوطي(ت 911هـ) أنّ الحذف هو: إسقاط جزء الكلام، أو كلّه لدليل[2]، ولا يأتي إلا لغاية، أو نكتة بلاغيّة، فعدّه عبد القاهر(ت471هـ): "باباً دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيها بالسّحر، فإنك ترى ترك الذّكر، أفصح من الذّكر"[3].

ولا بدّ من وجود دلّيل، وقرينة تدلّ على المحذوف[4]، فلا يكون اعتباطاً، إذ إنّه يخرج بفائدة يريدها المتحدّث ويرمي إليها.

والإضمار، والحذف ظهرا في وقت واحد، وفي استعمال القدماء لهما شيء من التّداخل؛ بسبب القرب، والاشتراك في المعنى (بالإسقاط)[5].

1.1.2 إضمار المبتدأ:

"يجوز حذف المبتدأ إذا دلّ عليه دليل جوازاً، كقولك: كيف زيد؟ فتقول: صحيحٌ أي: هو صحيحٌ.

وممّا جاء في قراءة الأعمش على إضمار المبتدأ:

في قوله تعالى:﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[6].

---

(1) سورة يوسف، الآية: 82.

(2) السّيوطي، البرهان في علوم القرآن: 103/3.

(3) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز: 95 وما بعدها.

(4) المرجع نفسه.

(5) عبابنة، يحيى: منهج أبي حيّان في تفسير، أبو حيّان، البحر المحيط: 267.

(6) سورة الأنعام، الآية: 154.

قرأ الأعمش[1] (أحسنُ) بالرّفع، وقرأ معه الحسن، ويحيى بن يعمر، وابن أبي إسحق، والسلّمي[2]، وهي على نيّة حذف المبتدأ، أي: (هو أحسنُ).

وهذا الحذف مُستضعَف عند أبي الفتح، إذ به حُذف العائد على (الذي)، ولأنّ تقديره (تماماً على الذي هو أحسن)[3]، وقد اتّفق المهدوي مع قوله للعلة نفسها[4].

وزَعم الخليل (ت 175هـ)أنّه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائل لك قبحاً، وعليه فإن هذه القراءة بحملها على حذف المبتدأ وتقديره (هو) قبيح عنده؛ لأنّ (هو) بعض الصّلة، وكقولك "هذا مَن منطلق" عدّه سيبويه (ت 180هـ) قبيحاً؛ إذ جعلت المنطلق حشواً، يعني صلة للموصول، أو وصفاً، فإن أطلقت الكلام، فقلت: مَنْ خير منك؟ حسن في الوصف والحشو. [5]

ووصف البصريّون هذه القراءة بالشّذوذ[6]، إذ إنّ منهجهم يشترط طول الصّلة، أما الكوفيّون، فأجازوا ذلك، ولم يقتصروه على الضرورة الشّعريّة، بل كانت هذه القراءة، وقراءة مالك بن دينار، وابن أبي عبلة، والضّحّاك، ورؤبة، في قوله تعالى:﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾[7]، برفع (بعوضة) مؤيدة لذلك[8]، وتقديره: مثلاً الذي هو بعوضة.

وبتغيير حركة (أحسن) إلى الرّفع، فُتح الميدان أمام المفسرين، والنّحويّين للتّأويل، والاجتهاد، ولا عجب؛ فالصّيغة تستوعب معنى آخر، فقد تُحمل على أنّها فعل، وليست اسماً، وقد ناقش ذلك السّمين الحلبي(ت 756هـ)، فتكون (الذي) واقعة

---

(1) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 220. أبو حيّان، البحر المحيط: 255/4، ابن الجني، المحتسب: 234/1،

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 255/4.

(3) ابن جني، المحتسب: 234/1.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 4، 142/7.

(5) سيبويه،الكتاب،107/2.

(6) ابن جني، المحتسب: 234/1، الحلبي، السّمين، الدر المصون: 228/5.

(7) سورة البقرة، الآية: 26.

(8) ابن جني، المحتسب: 234/1، السّمين الحلبي،الدر المصون: 228/5.

موقع (الذين)، وأصل (أحسنُ) هو (أحسنوا)، بالواو، ثمّ حُذف هذا الضّمير اجتزاءً لحركة ما قبله[1].

والمعروف أنّ الاجتزاء قد خصّه العلماء بالضرورة الشّعريّة[2]، فلا يمكن أنْ يحمل على نص المصحف الشّريف.

ويبدو أنّ السّمين قد اتكأ في توجيه هذه القراءة على قراءة أخرى، توافق الرّسم، وهي قراءة ابن مسعود: (أَحسَنوا)[3].

ومن ذلك، في قوله تعالى:﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[4]، رفع الأعمش (نزاعة)[5] على تقدير مبتدأ محذوف، وعليه فهي أقوى من النّصب؛ لأنّ عليه الجمهور، ولتمكُّنِه في الإعراب[6].

هذا وقد أورد النّحاة وجوهاً أخرى في الرّفع: فقد تكون خبراً لـــ(إنّ)، وتُرفع (نزاعة) بإضمار (هي)، ومن هذا الوجه يحسُن الوقف على (لظى)، وقد تكون (لظى ونزاعة) خبرين لـــ(إنّ)، أو أنْ تكونَ بدلاً من لظى، ولظى خبر (إنّ)، وقد تُجعل (لظى) بدلاً من اسم (إنّ) و(نزاعة) خبرها.. وآخر الوجوه، أن يكون الضّمير في (إنّها) للقصة، ولظى مبتدأ، ونزاعة خبر المبتدأ، والمعنى: إنّ القصّة والخبر لظى نزاعة للشّوى[7].

ويبدو لي أنّ أرجح الوجوه تقدير مبتدأ محذوف؛ لأنّه أفضى إلى معنى بلاغيّ، وقد ذكر الزمخشري في تلك القراءة معنى التّهويل[8].

---

(1)السّمين، الحلبي، الدّر المصون: 228/5.

(2) الزّجاج، معاني القرآن: 221/5،: 228/5،ابو حيّان البحر المحيط: 256/4. السمين الحلبي، الدر المصون

(3) الزّمخشري، الكشّاف: 263/1-264.

(4) سورة المعارج، الآية: 16.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد9: 287/18، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 127/30.

(6) القيسي، مكي، الكشف: 336/2.

(7) انظر:الفرّاء، معاني القرآن: 185/3، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 723-724.

(8) الزّمخشري، الكشّاف: 158/4.

وتحمل قراءته على حذف المبتدأ في قوله تعالى:﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾[1]، فقد قرأ الأعمش (أُذنٌ خيرٌ)[2]، على إضمار المبتدأ في (أُذنٌ)، وشاركه في هذه القراءة الحسن ومجاهد، وزيد بن علي، وابن عبَّاس، والسّلمي، وعلي ابن أبي طالب، وابن مسعود[3].

ويصحّ حذف المبتدأ، أو إضماره في الخبر في هذه القراءة، أي: هو أُذنٌ هو خيرٌ لكم، ولا بدّ من تقدير صفة لتسويغ الابتداء بالنّكرة، أي: إذنٌ لا يؤاخذكم خير لكم، وصحّ الابتداء بالنّكرة لحصول الفائدة، أو على حذف صفة[4].

وحُذف المبتدأ هنا لتقدّم ذكره، وهو النّبي ﷺ، وفي ذلك صيانة وتشريف له[5]، فقد استُغنيَ عن الذّكر بسياق الحال الذي يدلّ على المحذوف.

في قوله تعالى:﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[6]، قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود (شيخٌ)[7]، بالرّفع، وهي كذلك في مصحف ابن مسعود.

وقد خرّج النّحاة هذا الحرف على النحو الآتي:

أ. جوّزوا فيه وفي (بعلي) أن يكونا خبرين كقولهم: هذا حلوٌ حامضٌ.

ب. وجوزوا فيه أن يكون (بعلي) الخبر، و(شيخٌ) خبر مبتدأ محذوف، أو بدل من بعلي.

ج. أو أن يكون (بعلي) بدلاً، أو عطف بيان، و(شيخٌ) الخبر[8].

---

(1) سورة التّوبة، الآية: 61.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 64/5.

(3)الزّمخشري، الكشاف: 284/2، أبو حيّان، البحر المحيط: 64/5، السّمين الحلبي،الدر المصون: 72/6، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 319، الطّبرسي، مجمع البيان: 66/5.

(4)السّمين الحلبي،الدر المصون: 72/6، ابن زنجلة، حجّة القراءات، 319.

(5) أبو شادي، مصطفى، الحذف البلاغي في القرآن الكريم: 45.

(6) سورة هود، الآية: 72.

(7)الزّمخشري، الكشّاف: 411/2. ابن عطية، المحرر الوجيز: 350/7، أبو حيّان، البحر المحيط: 244/5، إتحاف فضلاء البشر: 259

(8)الزّمخشري، الكشّاف: 411/2 أبو حيّان، البحر المحيط: 244/5،

وهذه الوجوه الثّلاثة في توجيه الحرف متقبّلة، ما دامت الرّواية تؤيدها والعربيّة تجيزها، ولها كذلك من جانب الرّسم عاضد، يبيح تعدّد الأخبار، أو حذف المبتدأ، أو البدليّة.

وأرجح الوجوه في الأعاريب السّابقة هو اعتبارها خبر مبتدأ محذوف، ولاسيما أن هنالك قراءة تدعم هذا الوجه، وهي (هذا بعلي هذا شيخٌ)[1]، فقد حذف المبتدأ على القطع في قراءة الأعمش، وهي متّفقة مع التّأويل.

2.1.2 حذف الخبر:

يحَذْفُ الخبر وجوباً في مسائل، كأن يكون كَوْناً مُطْلقاً والمبتدأ بعد (لولا) نحو: (لَوْلاَ زَيْدٌ) أي لولا زيد موجود، أو أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: (لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ) أو أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نَصٌّ في المعية، نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)، أو أن يكون المبتدأ مَصْدراً عاملا في اسم مُفَسِّر لضمير ذي حال، لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: (ضَرْبِي زيداً قائماً). وأما حَذْفُ الخبر جوازاً فنحو: (خَرَجْتُ فَإذَا الأسَدُ) أي: حَاضِرٌ[2].

فقد يُستَغنى عن الخبر إذا كان الحديث مفهوماً عند السّامع، ولابد من قرينة تدلّ على ما أسقط ، وما أمكن حذفه، وتنهض القرينة بديلاً مناسباً عما أسقطه المتكلّم[3].

وممّا جاء من صورة حذف الخبر عند الأعمش:

في قوله تعالى:﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[4]، فقد قرأ الجمهور بنصب (أرجلكم)، وقرأها الأعمش بالرّفع[5]، ووُصفت هذه القراءة بأنها

---

(1) لم يذكر صاحب المحرر الوجيز قارئها، ولم أجدها عند غيره، انظر: ابن عطية المحرر الوجيز: 350/7.

(2) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك،1220-231.

(3) البياتي، سناء حميد، قواعد النّحو في ضوء نظرية النّظم: 159.

(4) سورة المائدة، الآية: 6.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 3: 91/6، ابن عطية، المحرر الوجيز: 270/4-271، ابن خالويه، المختّصر: 31، النحاس،إعراب النّحاس: 9/2.

شاذّة على نيّة حذف الخبر؛ أي: اغسلوا إلى الكعبين على مذهب من يوجب الغسل، وعلّل ذلك ابن خالويه (370هـ)، أنّ حذف الخبر لدلالة ما قبله عليه[1].

والاختلاف بين النّصب والرّفع والجر في هذا الحرف إنّما مردّه إلى حكم الغسل، والمسح في الأرجل، والرّفع يجعل الجملة مستأنفة حذف خبرها، وقدّر بـ(المغسولة)، ممّا ترتّب عليه وجوب غسل الأرجل، لا مسحها، وسيأتي تفصيل ذلك في قراءة الجر في موضع آخر.

وحذف الخبر في قوله تعالى:﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾[2]، فقد قرأها (أمَنْ)[3] مخفّفاً من التّشديد، فقد جعل همزة الاستفهام تدخل على (مَنْ) الموصولة، فأصبحت مبتدأً حُذف خبره، والتّقدير عند أبي حيّان: "يكفر بنعمه ويُشرك به"[4] وقدره ابن جني (خيرٌ) وقد حذف لدلالة ما قبله عليه[5].

ويذهب ابن عطيّة في توجيه هذا الحرف إلى اعتبار (أمَن) استفهاماً، فيكون بمعنى (أمْ مَن)[6]، فكأنّ إدغاماً حدث بين المتماثلين، ثمّ حذف أحدهما، وهذا لم يذكر عند غيره من المفسرين، ولا أرى مسوّغاً لحذف أحد الحرفين المتماثلين.

3.1.2 إضمار الفاعل:

رتبة الفاعل في العربيّة أن يكون بعد فعله اسماً مظهراً أو مضمراً في الفعل، وجب رفعه لتقدم الفعل عليه[7]، وهي رتبة في العربيّة محفوظة، غير حرّة، فنقل الفاعل يُحيل رسم الجملة العربيّة المقررة.

---

(1) ابن خالويه، مختّصر ابن خالويه: 31.

(2) سورة النّمل، الآية: 60.

(3) ابن خالويه، مختّصر ابن خالويه: 110، ابن عطية، المحرر الوجيز: 226/11، أبو حيّان، البحر المحيط: 452/3.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 452/3.

(5) ابن جني، المحتسب: 142/2.

(6)ابن عطية، المحرر الوجيز: 226/11.

(7)الثمانيني، الفوائد والقواعد: 179.

وقد أُضمر الفاعل في قراءات للأعمش منها:

في قوله تعالى:﴿فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾[1]، قرأ (غشاهم)[2] وهنا تتعدّد الوجوه في تحديد الفاعل، فبالنّظر في سياق الآية وربط النّص بعضه ببعض قد يوحي أن الفاعل هو فرعون، وبه فسّر الزّمخشري، إذ حمل المعنى على (ورّط جنوده فرعونُ) وقد تسبب في هلاكهم[3]، وهو توجيه يصرف هذا الحرف على طبيعة إرجاع الضّمير فيه.

ويمكن تقديره الفاعل بلفظ الجلالة[4]، فيكون نتيجة لمعصيّة فرعون وجنوده أن أهلكهم اللّه.

وقد يُعدّ الفاعل مظهَراً في صيغة (ما غشّاهم)، وهذا عند السّمين الحلبي[5]، ولا نستطيع الوقوف على تحديد هويّة الفاعل فيتدخّل المعنى والتّفسير في هذا الحرف، إلا أنّي أميل إلى اعتبار لفظ الجلالة هو الفاعل، وهو أبينها؛ لكمال قدرته وشدة عقابه.

ومن شواهد إضمار الفاعل كذلك، في قوله تعالى:﴿فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى﴾[6]، قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي (قُضي)[7]، وإضمار الفاعل هنا إنّما أتى عُقيب إخبار اللّه عن نفسه في قوله تعالى:﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ﴾[8][9].

---

(1) سورة طه، الآية: 78.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 245/6، ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 88، ابن الجوزي، زاد المسير: 311/15.

(3) الزّمخشري، الكشّاف: 547/2.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 245/6.

(5) السّمين الحلبي، الدّر المصون: 84/8.

(6) سورة الزّمر، الآية: 42.

(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 414/7، القيسي، مكي، الكشف: 239/2، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 624.

(8) سورة الزّمر، الآية: 42.

(9) أبو حيّان، البحر المحيط: 414/7، الفرّاء، معاني القرآن: 58/2،ابن زنجلة، حجّة القراءات: 624.

ولا فرق بين القراءتين، غير أنّ الأولى أبيَن لنسق الكلام؛ لأنّهم جمعوا على و(يرسِلُ) ولم يبنوا للمجهول[1].

وإضمار الفاعل وإقامة المفعول مكانه له أسباب، كالعلم به أو تعظيمه، ولمناسبة الفواصل[2]، ويبدو أنّ حذف الفاعل في هذا الحرف ما هو إلا تعظيم لشأنه؛ لأنّه معلوم، وبه دلالة على تفرده في هذا الأمر.

وقد أُحيل النّظر في هذا ونحوه، فإنه من البيّن أنّ هذه القدرة لا يصرّفها ولا يملكها إلاّ الواحد الصّمد[3]؛ لذا فإنّ اختيار القراءة الأولى عند أبي عبيد، وأبي حاتم يتّفق تماماً مع المعنى، ولأنّه يوافق قوله تعالى: "يتوفى الأنّفس"[4].

4.1.2 حذف المفعول به الثّاني:

اشترط ابن جني وجود الدّليل على الحذف في قوله: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[5]، وإنّ من النّحاة مَنْ لم يشترط الدليل على حذف المفعول"[6].

وحذْف المفعول به عند الأعمش جاء في قراءته لقوله تعالى:﴿فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰ﴾[7]، فقد قرأها الأعمش، والضحاك (تُرِى)[8] بضم التّاء وكسر الرّاء، أي ما ترينه، وما تبديه لأنظر فيه[9].

---

(1) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 624.

(2) أبو شادي، مصطفى، الحذف البلاغي في القرآن الكريم: 56/55.

(3) ابن عطية،المحرر الوجيز: 534/4.

(4) الشّوكاني، فتح القدير: 532/4.

(5) ابن جني، الخصائص: 360/2.

(6) خضير، محمد أحمد، قضايا المفعول به عند النّحاة العرب: 339-340.

(7) سورة الصّافات، الآية: 102.

(8) أبو حيّان، البحر المحيط: 355/7، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 609، الفرّاء، معاني القرآن: 389/2.

(9) أبو حيّان، البحر المحيط: 355/7، القيسي، مكي، الكشف: 227/2.

وحذف المفعول الثّاني إنّما يتّضح في التّفكّر في (ماذا) واعتبارها قطعة واحدة أعربت مفعولاً به، فيكون المفعول الثّاني قد حّذف، خاصة أنّ الفعل قد انتقل من المجرد إلى المزيد بدليل ضم التّاء، وهو من (الرّأي) فأصبحت (أُريته)[1]، أي ما يقع في خاطرك، لأنّ (رأى) ليست من الرّؤيّة البصريّة، بل هي من المشورة[2]، فكأنّه يستفسر عن رأيه بما سمع من خبر الذّبح وأمره.

5.1.2 حذف المفعول والفاعل:

في قوله تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[3]، فقد روى عصمة عن الأعمش، أنّه قرأ (دَارَسَ)[4]، وهي بمعنى ذَاكَر أهل الكتاب[5].

وهذه الصّيغة تفيد المشاركة، أضمر القارئ فيها الفاعل، وحذف المفعول، والتّقدير: دارس النّبيُّ أهلَ الكتاب، وقد وجّه الزّمخشري هذا الحرف بتقدير: دارس اليهود محمداً[6].

وقرأ الأعمش كذلك هذا الحرف (دَرَسَ)[7]، ويُحتمل فيها حذف المفعول به والفاعل معاً، أي درسَ محمدُ الكتاب.

6.1.2 إضمار اسم كان:

أفرد سيبويه باباً يتحدّث فيه عن اسم كان وليس، على جعل اسم كان أو ليس ضمير الأمر والشّأن، ولم يتحدّث عن الإضمار في أي من أخواتها، ثمّ إنّه لم

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 227/2.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 355/7.

(3) سورة الأنعام، الآية: 105.

(4) ابن الجوزي، زاد المسير: 101/3.

(5) المصدر نفسه: 101/3.

(6) الزّمخشري، الكشّاف: 42/2.

(7) ابن الجوزي، المصدر السابق: 106/3.

يصرح بوجود ذلك فيها[1]، إلا أنّ السّيرافي قال: "وأخوات كان بمنزلتها"[2]، فهو يرى وجود الإضمار فيهما جميعاً.

وقد أضمر الأعمش في قراءة له اسم كان في قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[3]، فقد قرأ الأعمش وأبَيّ بن كعب (معسراً)[4]، وهي كذلك في مصحف أُبيّ بن كعب.

ويُحمل هذا الحرف على إضمار اسم كان، وتقديره:(هو)،أي الغريم، ودليل ذلك ما تقدّم على كان من الكلام[5].

أما قراءة الرّفع عن الجمهور، فعلى اعتبار (كان) تامّة، والكوفيّون يجيزون اعتبار (كان) ناقصة مع حذف خبرها، ووافقهم الأخفش، ولم يجوّزه أبو حيّان، لا اقتصاراً ولا اختصاراً[6].

والظّاهر أنّ قراءة الجمهور بالرّفع أشهر؛ إذ إنّ الأمر لا يخلو من الدّلالة، فقراءة العامّة تجعل الحديث عامّاً في كلّ النّاس، في حين ما قرأ به الأعمش وصحبه تخصّص الأمر، بحيث يقتصر على فئة معيّنة، قال أبو حيّان: مَنْ نصب (ذا عسرة) أو قرأ (معسراً) يختصُّ بأهل الرِّبا، ومَنْ رفع فهو عامٌّ في جميع مَنْ عليه دين، وليس بلازم؛ لأنّ الآية إنّما سبقت في أهل الرّبا، وفيهم نزلت[7]، وقد قُدِّر الاسم المحذوف بـــ(المعامل) أي المرابي.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 96/1.

(2) السّيرافي، أبو سعد، شرح السّيرافي: 355/1، نقلا عن: النّعيمي، حسام سعد، النّواسخ في كتـــاب ســـيبويه: 40.

(3) سورة البقرة، الآية: 280.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 345/2، ابن عطية، المحرر الوجيز: 492/2.

(5)السّمين الحلبي، الدّر المصون: 645/2.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 345/2.

(7) المصدر نفسه، 345/2.

7.1.2 حذف الفعل:

يُحذَف الفعل في الاختصاص، والمدح، والذّم، والإغراء، والتّحذير[1]، وممّا جاء في قراءة الأعمش على هذه الظّاهرة:

قال تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّآئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[2]، رُوي عن الأعمش، وأُبيّ بن كعب، وعبد اللّه بن مسعود، وأبي عبد اللّه أنّهم قرأوا (التّائبين العابدين)[3]، وهذا الحرف له وجهٌ يتعلّق بما سبق، فهذه الصّفات شرط المجاهدة، فالآيتان ترتّبطان، فلا يدخل في المبايعة إلا المؤمنون الذين هم على هذه الأوصاف، ويبذلون أنفسهم في سبيل اللّه[4]، لذا حذف الفعل وقدّر بـــ(أعني) عند مَنْ اعتبرها مقطوعة لإفادة المدح[5]، كما أنّها تحمل وجهاً آخر هو النّعت للمؤمنين، وذكر ذلك ابن جني[6].

ويبدو أنّ اعتبارها مقطوعة لإفادة المدح يؤيد وجهاً في قراءة العامّة بالرّفع، إذ اعتبرها بعضهم صفة مقطوعة لإفادة المدح، والتّقدير:هم التّائبون، فوقعت خبراً لمبتدأ محذوف[7]، فتأتي قراءة الأعمش ومن معه لتؤيد هذا الوجه المرتضَى، إلا أنّ قراءة الأعمش تفيد التّجدد والحدوث -كما أرى- لاستخدامه للجملة الفعليّة، وهذا ما يتّفق مع طبائع البشر وعاداتهم، فهم لا يسيرون على وتيرة واحدة في العبادة، فأفعالهم متجدّدة وكذا عباداتهم، فصلُح استخدام الفعل في هذا الموطن، وأدّى معنى أدقّ من الاسم لدلالته على الثّبات، واللّه تعالى أعلم.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 2/297-301.

(2) سورة التّوبة، الآية: 112.

(3)ابن جني، المحتسب أبو حيّان، البحر المحيط: 5/107،: 1/304، الفرّاء، معاني الفرّاء: 1/16، الــشّوكاني، فتح القدير: 408.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 5/107، الشّوكاني، فتح القدير: 2/408.

(5) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 1/663.

(6) ابن جني، المحتسب: 1/304.

(7) العكبري، التّبيان في إعراب غريب القرآن: 2/662.

وفي قوله تعالى:﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾[1]، قرأ الأعمش[2] والحسن، ومجاهد، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، والجحدري، والمطوّعيّ (يومَ)[3]، بالنّصب، ويمكن توجيه هذه القراءة بالنّظر في (موعدكم) فهي عند الزّمخشري مصدر، والمعنى: إنجاز وعدكم يومَ الزّينة[4]، ويحتاج إلى فعل لتفسير النّصب، قدره النّحاس بالفعل (يقعُ) فتكون (يومَ) نصب على الظّرفيّة[5].

ووجه آخر في (موعدكم) أنْ تكونَ اسما للزمان، وهي مبتدأ، فلا تعمل فيما بعدها، وإنْ كانت مشتقَّة، تحتاج إلى فعل، وهو (يقع)[6].

واختيار النّصب عند الفرّاء صحيح؛ لأنّه حين معلوم، مسند إلى الذي بعده، فحسُنت الصّفة، كما أنّك تقول: عبد اللّه دونٌ من الرّجال، وعبد اللّه دونَك، فتنصب[7]، وقد يكون النّصب هنا ليس على تقدير فعل محذوف، بل على تقدير حذف مضاف إليه.

8.1.2 حذف جواب القسم:

ورد ذلك في قراءة واحدة للأعمش، في قوله تعالى:﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[8]، فقد قرأها الأعمش، والسّلمي، وابن وثاب، وعاصم، وحمزة (وقيلِه)[9] وقراءة العامّة بالنّصب.

---

(1) سورة طه، الآية: 59.

(2)ابن عطية، المحرر الوجيز: 44/10، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد6، 213/11.

(3)ابن جني، المحتسب القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 6، 2113/11، الشوكاني، فتح القدير: 215/1.

(4) الزّمخشري، الكشّاف: 542/2، السّمين الحلبي: الدّر المصون: 129/6.

(5) الفرّاء، معاني القرآن: 203/2.

(6) المرجع نفسه.

(7) الفرّاء، معاني القرآن للفراء: 203/2.

(8) سورة الزّخرف، الآية: 88.

(9)البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 387، أبو حيّان، البحر المحيط: 30/8،.

وقراءة العامّة بالنّصب هي عطف على (سرّهم ونجواهم) في قوله تعالى:﴿أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ﴾[1]، أمّا الجرّ، فهو عطف على السّاعة في قوله:﴿وعنده علم السّاعة وإليه ترجعون﴾[2]، أو على أنّ الواو للقسم ، وفي الإقسام به من رفع شأنه عليه الصلاة والسلام وتفخيم دعائه والتجائه إليه تعالى ما لا يخفى[3]. والجواب محذوف، أي لينصرنَّ، أو لأفعلنَّ بهم ما أشاء[4].

9.1.2 إضمار أنْ:

كما في قوله تعالى:﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ﴾[5]، قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود (ويقول الرّسول)، بحذف (حتى) ونصب الفعل، وهي كذلك في مصحف ابن مسعود.

والفعل المضارع ينتصب بعد الواو، بإضمار (أنْ) كما يراه سيبويه[6]، والمبرّد (285هـ)[7]، والبصريّون كذلك، باستثناء الجرمي (225هـ)، يرى أنّها ناصبة للفعل بنفسها[8]، لذا فإنّ نصب الفعل هنا بتقدير (أنْ) المضمرة، وهو غاية لما قبله.

وأرى أنّه لا خلاف في تناوّب الواو، وحتى، ما دام الفعل ينتصب بعدهما، إلا أنّ أمراً دقيقاً يفرق بين الاستعمالين، يرتبط بالمعنى، فاستخدام (حتى) يفضي إلى معنيين: الغايّة والتّعليل[9]، فيكون المعنى: زلزلوا إلى أنْ يقولَ الرّسول، أو زلزلوا كي يقولَ الرّسول متى نصر اللّه، والرّأي الذي اختاره النّحاة هو الأول[10].

---

(1) سورة الزّخرف، الآية: 80.

(2) سورة الزّخرف، الآية: 85

(3) أبو السعود،تفسير أبي السعود،57/8.

(4) القيسي، مكي، الكشف: 262/2.

(5) سورة البقرة، الآية: 214.

(6) سيبويه، الكتاب: 43/1.

(7) المبرد، المقتضب: 264/2.

(8) المصدر نفسه: 264/2.

(9)السّمين الحلبي،الدر المصون: 382/2.

(10) أبو حيّان، البحر المحيط: 140/2، السّمين الحلبي: الدّر المصون: 382/2.

أمّا استخدامها هنا، فأظنّهُ قد عطف الفعل (يقول) على (أن يدخلوا)، ويعزّز ذلك اشتراط الكوفيّين لصرف الفعل بعد الواو أنْ تكونَ مسبوقة بنفي، أو استفهام، أو نداء، وقد صرّح بذلك صاحب مغني اللّبيب[1]، فيكون المعنى - كما أراه - أم حسبتم أنْ يقول الرّسول متى نصر اللّه؟ فكأنّه ينفي حالة الضجر التي انتابت المؤمنين، والرّسول، واللّه تعالى أعلم.

وأضمر الأعمش (أنْ) في قراءة أخرى، وذلك قوله تعالى:﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[2].

فقد قرأ الأعمش، والحسن، ويحيى بنصب (تستكثرَ)[3]، ويؤيد إضمار (أنْ) قراءة ابن مسعود (أنْ تستكثرَ)[4].

ويجوز حذف (أنْ) وإبطال عملها، وشاهد ذلك عند الزّمخشري (أحضرَ الوغى)[5].

ولإضمار (أنْ) مواضع ذكرها ابن هشام، منها، كقولهم: (خذ اللّصَّ قبل يأخذَك)[6]، وأجاز النّحويّون حذفها، ولكن أوجبوا رفع الفعل، وهذا مذهب أبي الحسن، ومنهم من قال: ينبغي العمل، وهو مذهب المبرد، والكوفيّين، والصّحيح قصر ذلك على السّماع[7].

10.1.2 إضمار واو القسم:

واو القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية في أقسمت بالله، أبدلت عنها عند حذف الفعل، ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة، وقد روى الأخفش (برب الكعبة)

---

(1) ا لأنّصاري، ابن هشام، مغني اللّبيب: 360/2.

(2) سورة المدثر، الآية: 6.

(3)الزّمخشري، الكشّاف: 646/4، ابن عطية، المحرر الوجيز: 325/5، أبو حيّان، البحر المحيط: 364/8،

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 364/8.

(5) الزّمخشري، الكشّاف: 181/4.

(6) الأنّصاري، أبو هشام، مغني اللّبيب: 640/2.

(7) السّيد، أحمد، مسائل النّحو والصّرف في تفسير، أبي حيّان، البحر المحيط: 235/2.

فالباء لأصالتها تدخل على المضمر والمظهر، فتقول بالله وبك لأفعلن ، والواو لا تدخل إلا على المظهر؛ لنقصانها عن الباء والتاء[1] .

وجاءت قراءة للأعمش على إضمار القسم:

في قوله تعالى:﴿"نٓ ۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾[2]، قرأ الأعمش، وابن عباس، وأبي إسحاق، وأبو السّمال (نِ) بالكسر، على إضمار واو القسم[3]،

وقد اختلف في هوية هذه الأحرف المقطعة في فواتح السور، على اعتبارها آية، أم جزءً من آية، أم أسماء للسورة، وقد قيل إن جميع الفواتح آيات عند الكوفيين في السور كلها بلا فرق بينها، وأما من عداهم، فلم يعدوا شيئا منها آية، ثم إنها على تقدير كونها مسرودة على نمط التعديد لا تشم رائحة الإعراب، ويُوقف عليها وقف التَّمام، وعلى تقدير كونها أسماء للسور أو للقرآن كان لها حظ منه أما الرفع ،فعلى الابتداء أو على الخبرية، وأمّا النصب بفعل مضمر كاذكر، أو بتقدير فعل القسم على طريقة (الله لأفعلنّ) وأما الجر فبتقدير حرف حسبما يقتضيه المقام ويستدعيه النظام. لذا حمل تحريك هذه الحروف جميعا على المنع للالتقاء الساكنين. أمّا القسم في هذه الآية، فلا وجه له؛ لأن ما بعدها من (والقلم) محلوف به، وقد استكرهوا الجمع بين قسَمين على مقسَم عليه واحد قبل انقضاء الأول[4].

وما دام اختُلف في سرّ الأحرف المقطعة في فواتح السور فلا يُنكر أيّ من التوجيهين السابقين، وكلاهما متقبّل.

11.1.2 حذف الموصوف:

يجوز حذف الموصوف بشرط العلم به، ولا بد أن يكون النعت إما صالحاً، لمباشرة العامل نحو: ﴿أنِ أعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[5] أي دُرُوعاً سَابِغَات، أو بعض اسم مُقَدَّمٍ

---

(1) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب،383 .

(2) سورة القلم، الآية: 1.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 304/8، زاد المسير: 316/8. الشّوكاني، فتح القدير: 267/5،

(4) أبو السعود، تفسير أبي السعود، 22/1.

(5) سورة سبأ، الآية: 11.

مخفوضٍ بمِنْ أو في، كقولهم: (مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقَام)، أي مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ ومِنَّا فريقٌ أقَامَ"[1].

وما جاء في قراءة الأعمش على ذلك:

في قوله تعالى:﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ﴾"[2]، فقد قرأ الأعمش، والحسن، وقتادة: (الحقَّ)[3]، أي رُدّوا إلى اللّه مولاهم الرّدَّ الحقَّ، بحذف المصدر وهو الموصوف[4].

وحذف الموصوف كذلك في قوله تعالى:﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾[5]، فقد قرأ هو، ويعقوب، والحسن (عشرٌ أمثالُها) بالرّفع على الصّفة لـــ(حسنات) المحذوفة، على نيّة تقدير: فله حسناتٌ عشرٌ أمثالها، فيكون له من الجزاء عشرة أضعاف ممّا يجب[6].

فقد حذف الموصوف وأقام الصفة مكانه في القراءتين السابقتين؛ لأن النعت صالح أن يحلّ مكانها.

12.1.2 حذف حرف الجر:

لا يقتصر حذف حرف الجر على حروف خاصة، كـــ(ربّ)، بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص، وفي جميع الحروف في موضعين خاصين:وقد ذكر ذلك ابن هشام[7]، أما الأول: ففي لام التعليل فإنها إذا جرَّت كَيْ المصدرية وَصِلَتَهَا جاز لك حذفُها قياساً مطرداً، ولهذا تسمع النحويين يُجيزون في نحو جِئتُ (كَي

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك،323/3.

(2) سورة الأنعام، الآية: 62.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 153/6، النّحاس، إعراب القرآن: 72/2.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 261/4.

(5) سورة الأنعام، الآية: 160.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 261/4، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد4، 151/7.

(7) الأنصاري ، شرح شذور الذهب،419.

تُكرِمني) أَن تكون كي تعليلية، وأَن مضمرة بعدها وأَن تكون كي مصدرية واللام مُقَدَّرة قبلها.

وأَما الثاني: فإِذا كان المجرور أَنَّ وصِلتَها، أَو (أَنْ) وصلتها، فالأول: كقولك عَجبتُ أَنّكَ فَاضِلٌ، أي من أنك، والثاني كقولك عَجِبْتُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ ،أي من أَنْ قام، وقال الله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[1].أي من أن يطوف بهما.

وحذف حرف الجر في قراءة الأعمش، في قوله تعالى:﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾[2]، قرأ الأعمش، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب، ومجاهد (يُخافا)[3] بضم الياء، ويكون الفعل هنا قد تعدّى إلى مفعولين: الأول أُسند الفعل إليه، والآخر بتقدير حرف جر محذوف، قدّره بعضُهم بـــ(على) أي (على أن لا يُخافا)[4].

وبناء الفعل للمجهول يحتمل أن يكون الفاعل المحذوف هم الأئمة والحكام واختاره أبو عبيد لقوله تعالى[5]: "{فإن خفتم} فجعل الخوف لغير الزوجين وقد احتج بذلك من جعل الخلع إلى السلطان وهو سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين وقد ضعف النحاس اختيار أبي عبيد المذكور"، ويبدو لي أنّ تقدير حرف جر محذوف هو من باب الحمل على التّفسير، وقد اختار الفرّاء قراءة العامّة[6].

13.1.2 حذف نون التّوكيد:

فـــي قـــوله تعالى:﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ﴾[7]، ذكر الزّمخشري أنّ

---

(1) سورة:البقرة، آية: 158.

(2) سورة البقرة، الآية: 229.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 207/2، ابن الجوزي، زاد المسير: 264/1، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 101/6،السمين الحلبي، الدّر المصون: 448/2.

(4) القيسي، مكي، الكشف: 295/1،السمين الحلبي، الدّر المصون: 448/2.

(5) الشّوكاني، فتح القدير،362/1

(6) الفرّاء، معاني القرآن: 146/1.

(7) سورة الأنفال، الآية: 59.

للأعمش قراءتين في هذا الحرف[1].

1. ولا يحسَبَ.
2. لا تحسَبِ.

بحيث حذف النّون لملاقاة السّاكنين، وهذا وارد في شعر العرب، كقول الشّاعر[2]:

لا تُهينَ الفَقيرَ علَّك أن تَخْشَعَ يوماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ

أي لا تهينَنَّ، والفعل مؤكّد في قراءة الأعمش بنون التّوكيد الخفيفة، فحذفها لالتّقاء السّاكنين، هذا في قراءته الأولى، أمّا الثّانيّة، فهي غير مؤكّدة، وكسر لالتّقاء السّاكنين[3].

وحذف نون التوكيد ينقص الغرض الذي جاءت من أجله، وعدّه ابن جني[4] من الشذوذ في الاستعمال، ومن الضعيف في القياس وذلك أن غايته في الجملة التوكيد والتحقيق والتسديد وهو مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، لذا فالقراءة الأولى جاءت على ما هو مستقبح عند العرب.

2.2 المرفوعات:

1.2.2 تقديم خبر كان:

الأصل تأخير الخبر، وقد يقدّم إذا لم يحصل لبس، كأنْ يكون المبتدأ، والخبر معرفتين، أو نكرتين، أو أنْ يكون الخبر نكرة، ليس لها مسوّغ في الابتداء، أو أنْ يكون الخبر له صدر الكلام، أو أن يكون محصوراً المبتدأ فيه[5].

---

(1) الزّمخشري،، الكشّاف: 165/2، النّحاس، إعراب القرآن: 192/2.

(2) البيت للأضبط بن قريع السّعدي، وهو موجود في شرح المفصل: 43/9.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 506/4.

(4) ابن جني، الخصائص،126/1.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 92/1، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 212/1-224.

ففي قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[1]، قرأ الأعمش وإبان بن تغلب، وعلي ﷺ: (وما كان صلاتَهم إلا مكاءٌ)[2].

وعُدّت هذه القراءة خطّأ؛ لجعل المعرفة خبراً، والنّكرة مبتدأ، حتى وإنْ كان قد استخدم في شعر العرب، فهو موطن الضّرورة، كقول الشّاعر[3]:

قفس قبل التفرق يا ضُباعاً ولا يكُ موقف منك الوداعا

حيث اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة.

وعدّ ابن جني اعتبار المبتدأ نكرة قبيحاً؛ لأنّه خرجها على اسم الجنس، واسم الجنس تعريفه وتنكيره واحد[4]، ويبدو أنّ هؤلاء القرّاء جنحوا إلى الرّفع في (مكاء)؛ لأنّهم رأوا أنّ الصّلاة لفظ مؤنث، ورأوا أنّ الفعل المسند لا يخلو من علامة التّأنيث، فأرادوا تعليقه بمذكر، وهو (المكاء)، فأخطأوا في ذلك؛ لأنّ العرب إنما يعلّقون الفعل لا علامة فيه للمؤنّث[5]، كما في قوله تعالى:﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾[6].

وإن جاءت هذه القراءة قلبا لما عليه الكلام، فإني أظنها جاءت لتؤدي معنى ذم المكاء، فأخّر اسم كان، وجعله نكرة.

2.2.2 الفاعل:

هو ما كان المسند إليه من فعل، أو شبهه مقدماً عليه أبداً، كقولك: "ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه، وحقه الرّفع"[7].

وممّا جاء في قراءة الأعمش ممّا يمكن حمله على هذه الظّاهرة:

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 35.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 486/4، ابن عطية، المحرر الوجيز: 289/6.

(3) ديوان القطامي: 31، وضباع: مرخّم ضباعة، اسم امرأة.

(4) ابن جني، المحتسب: 279/1.

(5)ابن عطية، المحرر الوجيز: 289/6-290.

(6) سورة هود، الآية: 67.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل: 74/1.

في قوله تعالى:﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾[1].

فقد قرأ الأعمش، وباقي السّبعة، وابن وثاب (يظهرَ في الأرض الفسادُ)[2]، برفع الفساد؛ لأنّه فاعل (بظهور)، ولأنّ التّبديل إذا وقع في الدّين، ظهر الفساد في الأرض[3].

وقد اختار أبو عُبيد قراءة العامّة، على اعتبار أنّ (أو) بمعنى (الواو)[4]، واعترض على هذا الوجه أبو جعفر النّحاس لما يترتّب عليه من فساد في المعنى، فقال: إن هذا عند حذّاق النّحويّين لا يجوز أنْ تكونَ (أو) بمعنى (الواو)؛ لأنّ في ذلك بُطلان المعاني، ولو جاز أنْ تكونَ كذلك لَما احتيج إلى هذا هاهنا؛ لأنّ معنى الواو: إنّي أخاف الأمرين جميعاً، ومعنى (أو) لأحد الأمرين، أي: إنّي أخاف أنْ يبدّل دينكم، فإن أعوزه ذلك، أحدث في الأرض الفساد[5].

ويبدو أنّ التّفسير، والمعنى وراء قراءة الأعمش، إذ إنّ الفساد سيظهر إذا لم يُقتل موسى، وكذلك دينهم سيُبدّل كما زعم فرعون.

في قوله تعالى:﴿قَالَ أَخَرَقۡتَهَا لِتُغۡرِقَ أَهۡلَهَا لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـًٔا إِمۡرٗا﴾[6]، فقد قرأ هو، وحمزة، والكسائي، وزيد بن علي، وخلف (ليغرقَ أهلُها)[7].

---

(1) سورة غافر، الآية: 26.

(2) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 387، أبو حيّان، البحر المحيط: 441/7، الشّوكاني، فتح القدير: 488/4،.

(3) القيسي، مكي، الكشف: 243/2.

(4) نصر، محمد، اختيارات أبي عبيد: 375.

(5) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 629، النحاس، إعراب القران، 31/4، الزّمخشري، الكشّاف: 243/2.

(6) سورة الكهف، الآية: 71.

(7) القيسي، مكي، الكشف: 69/2، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 155/21، أبو حيّان، البحر المحيط: 141/6.

وقد أضاف القرّاء (الغرق) إلى (أهل)، بمنزلة مات زيد، و(الأهل) في الآية فاعل؛ لأنّهم مميّز عنهم، ولأنّ أمراً دخل عليهم من غير إخبار منهم[1]، في حين أن قراءة العامّة مُجراة على الخطاب للخضر من موسى عليه السلام، ويكون المخاطب هو الفاعل.

في قوله تعالى:﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[2]، قرأ الأعمش، وحمزة، وخلف، وعبد اللّه، والمفضّل (ينزِفون)[3].

والفعل في قراءة الأعمش من (أنزف يُنزِف) إذا سكر، والمعنى: ولاهم عن الخمر يسكرون، فتزول عقولهم، أي تبعد عقولهم كما تفعل خمر الدّنيا، وقيل: هو من أنزف يُنزَف إذا فرغ شرابه، والمعنى: ولاهم عن الخمر ينفد شرابهم كما ينفد شراب الدّنيا، أي: أنّ المعنى الأول: من نفاد العقل، والثّاني: من نفاد الشّراب، والأحسن أنْ يُحمل على نفاد الشّراب؛ لأنّ نفاد العقل قد نفاه اللّه تعالى عن خمر الجنّة"[4].

وقد حملها أبو جعفر النّحاس على أن يُقال أنزف الرّجل إذا نفد شرابه، وهذا يبعد أنْ يوصف به شراب الجنّة، ولكن مجازه أن يكون بمعنى لا ينفد أبداً[5].

وهكذا ينجلي معنى وراء قراءة الأعمش، ومن معه، يترتّب على وصف خمر الجنة، ظهر من خلال بناء الفعل للمعلوم، والأحسن أنْ يُحمل على معنى نفاد الشّراب، لا نفاد العقل[6]؛ لأنّه قد انتُفى عن تلك الخمرة صفة الذّهاب بالعقول.

قال تعالى:﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾[7]، فقد قرأ الأعمش، وأبو عبد الرّحمن السّلمي، وأبو جعفر، وابن كثير، وحمزة، ونافع

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 69/2.

(2) سورة الصّافات، الآية: 47.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 365/12.

(4) القيسي، مكي، الكشف: 224/2، 225، الفراء، معاني القرآن: 385/2، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 276.

(5) النّحاس، إعراب القرآن: 31/4.

(6) القيسي، مكي، الكشف: 224/2، السّمين الحلبي، الدّر المصون: 305/3.

(7) سورة الطّور، الآية: 45.

(تَصعَقون)[1] بالتّاء، وبنائه للمعلوم، وهو من (صعق) وهو ثلاثي لازم، أي يموتون، وقد جعلوا الفعل منسوباً إليهم[2].

ويبدو أنّ الأعمش يميل في قراءته لردّ الفعل إلى المجرد غالباً، كما أنّه يقيس على قراءات أُخر، فهذا الحذف، قد قاسه على قوله تعالى:﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾[3]، وكذلك في قوله تعالى:﴿فَٱلۡيَوۡمَ لَا تُخۡرَجُونَ مِنۡهَا وَلَا هُمۡ يُسۡتَعۡتَبُونَ﴾[4]، قد قرأ (يَخرُجون)[5] بفتح الياء من (خرج) وجعل الفعل لهم، وربّما أنّ المعنى يقف وراء تلك القراءات، كما أنّه ينسجم مع ميله إلى التّخفيف.

3.2.2 النّواسخ:

النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته[6]، وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو إن وأخواتها وما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها ويسمى الأول من باب كان اسماً وفاعلاً ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً، ويسمى الأول من معمولي باب (إن) اسما والثاني خبرا ويسمى الأول من معمولي باب (ظن) مفعولا أولا والثاني مفعولاً ثانياً[7]. فهي من العناصر التي تدخل على الجمل الاسمية، فتحدد الزمن، أو تؤكد المعنى، فتغير في إعرابه ومعناه.

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 150/8، الفرّاء، معاني القرآن: 94/3، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 684.

(2) السّيد، عبد الحميد، مسائل النّحو والصّرف في تفسير أبي حيّان: 453/3.

(3) سورة الزّمر، الآية: 68.

(4) سورة الجاثية، الآية: 35.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 326/13، القيسي، مكي، الكشف: 460/1.

(6) ابن منظور، اللسان،(نسخ).

(7) الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى1،/127.

4.2.2 اسم كان:

قال تعالى:﴿"فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾[1].

قرأ الأعمش، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبو الجراح العقيلي (جوابُ)[2] مرفوعة، اسماً لكان، وجملة (أن قالوا) خبر[3].

وقد عُدَّ هذا ضعيفا، وذلك لنيّة (أن) وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها، كما لا يجوز وصف المضمر؛ لأنّ المضمر أعرف من المظهر، لذا وصفها ابن جني بالشّذوذ[4].

وإنْ كانت هذه القراءة ضعيفة؛ لأن المصدر المؤول يشبه الضمير في أنّه لا يوصف فهو أعرف من غيره فالأوجب عدّه مبتدأ، واسماً لـــ(كان)؛ لأنَّ الأصل أن المعرفة هي أولَى ركني الجملة الإسناديّة بالابتداء.

ومع ذلك؛ فإنّ العرب يرفعون ما كان أهمّ إليهم[5]،لا يبالون اسما كان أم خبرا إذا جعلوه اسما، فقد يكون الرفع للأهمية، بحيث يكون التركيز على جواب القوم، لا على مقولتهم (أخرِجوا....).

5.2.2 خبر (إنَّ):

في قوله تعالى:﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾ [6].

رفع الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة،

---

(1) سورة النّمل، الآية: 56.

(2) الزّمخشري، الكشّاف: 3/ 374، ابن عطية، المحرر الوجيز: 222/11، السّمين الحلبي، الــدّر المــصون: 648/8.

(3) النّحاس، إعراب القرآن: 216/3،ابن جني، المحتسب: 141/2.

(4) ابن جني، المحتسب: 141/2.

(5) الزجاجي، الجمل في النحو،158/1.

(6) سورة الحشر، الآية: 17.

والمطوّعيّ (خالدان)[1]، والجهمور على نصبها، على أنَّها حالٌ، وخبر(أنّ) قوله: (في النّار)[2].

وبرفع (خالدان) تكون خبر (أنّ)، والظّرف ملغى، وسيبويه يجيز إلغاء الظّرف، حتى وإنْ كان مؤكّداً[3].

وتأتي هذه القراءة لتقدّم وجهاً نحوياً، فقد اعتبر الكوفيّون اجتماع الوصف مع الظّرف التّام، الواقع خبرا للمبتدأ، وتكرار الظّرف لا يجب فيه إلا النّصب. وجوَّز البصريّون فيه الرّفع، والنّصب، كقولك: (في الدّار زيد قائماً فيها، وقائمٌ) بنصبه على الحاليّة، كما هو عند الكوفيّين، ونصبه عند البصريين على الحال، ورفعه على الخبريّة.

وقد اعتمد الكوفيّون على السماع والقياس، فلم يرد قراءة بالرّفع، ثمّ إنّ الفائدة متحصّلة في الظّرف الثّاني في قولك: "(في الدّار زيدٌ قائماً فيها)، ولا تحصل بالرّفع. أمّا البصريّون فدليلهم: أنّ الرّفع جائز بإجماعهم على أنّه إذا لم يتكرّر الظّرف، جاز الرّفع، والنّصب، وكذلك إذا تكرّر، فتكرار حرف الجر، يفيد معنى التّوكيد[4].

وعليه، تكون قراءة الأعمش هذه داعمة لرأي البصريّين، ولا تجري على ما قاله الكوفيون، وحجّتهم ناقصة؛ فليس من الضرورة أنّه لم يقرأ به أحد من القراء أنْ لا يكون فصيحاً[5].

---

(1) ابن خالويه، مختصر: 154، الزّمخشري، الكشّاف: 507/4،. أبو حيّان، البحر المحيط: 248/8،

(2) الزّجاج، معاني الزّجاج: 149/5، الفرّاء، معاني القرآن: 146/3.

(3) الفرّاء، معاني الفرّاء: 146/3.

(4) الأنباري، أبو البركات، الأنّصاف: 258/1.

(5) المرجع السابق نفسه: 258/1.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾"[1].

قرأ الأعمش، والحسن، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، وأبو عمرو (مودةٌ بينَكم)[2]، بالرّفع، والتّنوين، ونصب الظّرف على اعتبارها خبراً لـ(إنّ) وما موصولة، بمعنى الذي[3]، وعدَّه بعضهم خبراً لمبتدأ محذوف أي(هي مودةٌ بينكم) و(ما) إذ ذاك موصوفة[4].

في قوله تعالى:﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[5].

قرأ الأعمش، ومعين، وأبو جعفر، والحسن، وشيبة، وطلحة، وأبو حاتم، وابن عيسى، وأيوب، وخلف، وحمزة، والكسائي، وعاصم (إنَّ هذان لساحران)[6].

وقد اختلف النّحويّون في تخريج هذا الحرف، فحمله بعضهم على حذف ضمير الشّأن، والتّقدير: "إنّه هذان لساحران"، وخبر (إنّ) الجملة من قوله (هذان لساحران). واللّام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ[7]، ونظير ذلك، قول الشّاعر[8]:

أم الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبة تَرْضَى مِن الشَّاةِ بِعظْمِ الرَّقَبَة

وهذا لا يقع إلاَّ ضرورة في الشّعر، إلا أنّ مسوغ ذلك، اعتبار (لساحران) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو)[9].

وقراءة تشديد (إنَّ) ودخول اللّام على (لساحران) هو إتباع لخطّ المصحف، و(هذان) نصب بالألف على لغة بني الحارث، وعذرة، وخثعم، كقول الشّاعر:

تزوَّدَ منا بين أُذْنَاهُ ضَربةً دعَتْه إلى هابي التُّرَابِ عقِيم [1]

---

(1) سورة العنكبوت، الآية: 25.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 144/7، الزّجاج، معاني الزّجاج: 166/4، زاد المسير: 367/6.

(3) الزّمخشري، الكشّاف: 450/3، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 550.

(4) الفراء، معاني: 315/2، الزّمخشري، الكشّاف: 450/3.

(5) سورة طه، الآية: 63.

(6)ابن عطية، المحرر الوجيز: 47/10، أبو حيّان، البحر المحيط: 238/6، ابن الجزري، النّشر: 321/2.

(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 238/6، الأخفش، معاني الأخفش: 408/2.

(8) ديوان رؤبة: 170.

(9) القيسي، مكي، الكشف: 99/2، ابن عطية، المحرر الوجيز: 47/10، ابن الجوزي، زاد المسير: 297/5.

حيث (أذناه) جاءت بالألف بدلا من (أذنيه).

وقد يكون اسم (إنّ) ضمير القصة (ها) التي للتنبيه، والمعنى: إنّ القصّة ذان لساحران، وفيه مخالفة للخطّ، إذ يجب كتابتها (إنّها)، ثمّ دخول اللّام في الخبر غير المسوّغ[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض المفسرين جعل (إنّ) حرفاً بمعنى (نعم)، فقد روي أنّ رجلاً جاء للزبير بن العوام يستحمله، فلم يحمله، فقال: لعن اللّه ناقة حملتني إليك، قال: إنّ، وراكبها[3]، أي نعم، وراكبها.

وتأخُّر اللّام مع حرف الجواب (إنّ) فيه شيء من القوة الواقعة على (إنّ)[4]، بحيث تضيف دلالة للمعنى، على العكس ممّا لو قُرئت بتخفيف النّون، فقوة الصّوت النّاتج من التّشديد في النّون يتناسب مع رفع (هذان) من خلال المدّ في حرف الألف بينها[5].

وقد جاءت هذه القراءة على لغات العرب، ولها ما يسوّغها من شواهد مستعملة، فهي صحيحة، اقتضى المعنى، والتّفسير الذي فهمه قارئوها بالعدول عن رسم المصحف، ومخالفته، كما أنّا لا نعدم موافقتها للغة القصر التي تحدثت بها عذرة، وخثعم، وبنو الحارث، ومراد وبنو الهجيم وزبيد وطيء.

6.2.2 لا النّافيّة للجنس:

وهي محمولة على (إن) فلذلك نصب بها الاسم، ورفع الخبر، وذلك إذا كان المنفي مضافاً، كقولك لا غلامَ رجل أفضلُ منه، ولا صاحب صدق موجود، أو مضارعاً له كقولك: "لا خيراً منه قائماً هنا"[6].

ومن قراءة الأعمش في هذا الباب:

---

(1) الشّاهد لهوير الحارثي، انظر: جمهرة اللّغة: 323/2.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 238/6، ا، السّمين الحلبي، الدّر المصون: 66/8.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 238/6، السّمين، الحلبي، الدّر المصون: 66/8.

(4) الفارسي، أبو علي في الحجّة للقراء السّبعة: 142/3.

(5) أحمد،عبد العباس، التّحول في التّراكيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السّبع: 155-157.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: 100/2.

قال تعالى:﴿وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾"[1].

جاءت قراءة الأعمش[2] وقتادة، والمطّوعي، وابن السّميفع، والنّخعي، بفتح الرّاء في (ولا أصغرَ ولا أكبرَ)[3]، والفتح إمّا على البناء، على أنْ تكونَ (لا) للتبرئة، فبني الاسم معها، والخبر (إلاَّ في كتاب)[4].

ووجه آخر أنْ تكونَ عطفاً على (ذرّة)[5]، أمّا قراءة العامّة بالرّفع عطفاً على مثقال، فلا خلاف فيه. وانفرد الآلوسي باعتبارها عاملة عمل (إن)، وما بعدها اسم منصوب لها؛ لأنّه شبيه بالمضاف[6].

ويبدو أنّ الأحسن في قراءة الأعمش، ومن معه اعتبار (لا) لنفي الجنس[7]، لِما تتضمّنه من معنى الاستغراق في إحاطة علم اللّه، وشمولها.

3.2 المنصوبات:

المفعول به: وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: ضرب زيدٌ عَمراً، وبلغتُ البلدَ، وهو الفارق بين المتعدّي، واللّازم من الأفعال، ويكون واحداً مضاعفاً إلى الثّلاثة[8].

وهنا نورد قراءة على هذه الظّاهرة أشكلت على النّحويّين؛ بسبب مذهب النّحويين في بناء(أيّ)، وإعرابها.

قال تعالى:﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾[1].

---

(1) سورة سبأ، الآية: 3.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 134/12، أبو حيّان، البحر المحيط: 303/7، زاد المسير: 433/6، السمين الحلبي، الدّر المصون: 149/9.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 134/12، أبو حيّان، البحر المحيط: 303/7، زاد المسير: 433/6، السمين الحلبي، الدّر المصون: 149/9.

(4) السمين الحلبي، الدّر المصون: 149/9.

(5) ابن عطية، المحرر 134/12، السمين الحلبي، الدّر المصون: 149/9،.

(6) الآلوسي، روح المعاني،281/11

(7) النّحاس، إعراب القرآن: 332/3.

(8) ابن يعيش، شرح المفصل: 124/1.

قرأ الأعمش، والأعور، وطلحة بن معرف، وهارون (أيَّهم)[2]، مفعولاً لننزعنَّ.

وعلى الرّغم من جواز هذه القراءة بالنّصب على الإضافة، واعتبارها لغة جيدة، فإنّنا نجد الفرّاء يسِمها بالشّذوذ؛ لمجيئها على لغة شاذّة لبعض العرب[3].

واتُّخذت هذه القراءة، عند الكوفيّين من الشّواهد التي تدعم زعمهم بأنّ (أيَّهم) إذا كانت بمعنى (الذي) وحذف العائد من الصّلة معربة، نحو قولهم: "لأضربنَّ أيَّهم أفضل، في حين أنّ البصريين يرون أنّها مبنيّة على الضّمّ"[4].

ولكنّ هذه القراءة لم تسند ما ذهب إليه الكوفيّون، لشذوذها، ومجيئها على لغة لبعض العرب، و لأنّ قراءة العامّة حجّة عليهم[5].

والظّاهر أنّ مسألة بنائها، وإعرابها قد أُشكل على النّحويّين، فالزّجاج[6] يغلّط سيبويه في هذا المقام، أي أنّه يسلم أنّها تُعرب إذا أُفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت، مع أنّ الإضافة مبعدة عن شبه الحرف، الذي هو موجب للبناء؟! والجواب أنّ سبب البناء، إذا أضيفت، وحُذف صدر صلتها كونها في هذه الحالة قد تنزّل ما أضيف إليها منزلة الصّدر.

1.3.2 المفعول فيه:

وهو ظرف الزّمان، والمكان وكلاهما منقسم إلى: مبهم، وموقّت، ومستعمل اسما وظرفا، ومستعمل ظرفا لا غير، فالمبهم نحو: الحين، والوقت، والجهات السّت، والموقت نحو: اليوم، واللّيلة، والسّوق، والدّار...[7].

---

(1) سورة مريم، الآية: 69.

(2) ابن خالويه، مختّصر ابن خالويه: 86،، الفراء، معاني القرآن: 47/1 ابن عطية، المحرر الوجيز: 508/9، أبو حيّان، البحر المحيط: 196/6.

(3) الفرّاء، معاني القرآن: 47/1.

(4) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف: 710/2-711.

(5) المرجع نفسه، 710/2-711.

(6) النجدي، عثمان، رسالة في أيّ المشددة: 47-50.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل: 40/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 526/1.

قال تعالى:﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ﴾[1]، فقد قرأ (يومَ)[2]، وهي قراءة الحسن ومجاهد وأبي حيوة وابن أبي عبلة، حيث جعلها على الظّرفيّة وقدر الفعل المحذوف بـــ(يقع)[3].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[4]، فقد قرأ الأعمش، والأعرج، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وعيسى بن عمرو (يومَ)[5]، أي هذا الذي ذكرناه واقع في هذا اليوم[6].

ولا يجوز اعتبار الفتح حركة بناء كما زعم الفرّاء؛ لدلالة هذا الظّرف على المستقبل، وعند سيبويه، والخليل لا تعني الظّروف إلاَّ مع الماضي[7]، ثمّ إن بناء (يوم) على الفتح مع (لا) هي لغة سفلى مضر؛ لأنّهم جعلوا (يوم) كالاسم الواحد، فهو في موضع رفع؛ لأنّه خبر لمبتدأ[8].

ويبدو أنّ هذه القراءة جاءت متّفقة مع مذهب الكوفيّين؛ بسبب إضافته إلى الفعل، وهو مرفوع في المعنى، كما يجوز اعتباره في موضع نصب إلى غير اليوم[9]، ففي مسألة الإعراب، والبناء في الأسماء المحمولة على (إذ) و(إذا)، يجوز وجهان: الرّفع على الأصل، أو البناء، حملاً عليهما، سواء أُضيفت إلى الجملة الفعليّة، المصدّرة بالماضي، أو المضارع، أو جملة اسميّة، وهذا مذهبهم.

---

(1) سورة طه، الآية: 59.

(2) الفرّاء، معاني القرآني: 203/2، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 213/11، أبــو حيّــان، البحــر المحــيط: 237/6.

(3) الفرّاء، معاني القران: 203/2.

(4) سورة المرسلات، الآية: 35.

(5) الزّمخشري، الكشّاف: 681/4، ابن جني، المحتسب: 316/1 الشّوكاني، فتح القدير: 360/5،.

(6) النّحاس، إعراب القرآن: 121/5،السمين الحلبي، الدّر المصون: 643/1.

(7) النّحاس، إعراب القرآن: 121/5، الفراء،معاني القرآن،225/3

(8) أبو حيّان، البحر المحيط: 399/8.

(9) القيسي، مكي، مشكلّ إعراب القرآن: 791/2.

أمّا البصريّون، فلا يجوز فيما أُضيف إلى جملة فعليّة مصدّرة بمضارع، أو جملة اسميّة إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلاَّ فيما أضيف إلى جملة فعليّة مصدرة بماضٍ[1].

وبالنّظر في قراءة الأعمش السّابقة، وفي قراءته لقوله تعالى:﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾[2]، بالفتح، في حين قراءة العامّة بالرّفع، نرى القراءة تؤكّد رأي الكوفيين في هذه المسألة.

2.3.2 الحـــال:

وهو وصف، فضلة، منتصب، جاء للدّلالة على هيئة، نحو: (فرداً أذهب)، ففرداً حال، لوجود القيود المذكورة فيه[3].

وجاءت قراءة واحدة للأعمش في هذا الباب، في قوله تعالى:﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ٱلۡيَوۡمَ فِي شُغُلٖ فَٰكِهُونَ﴾[4]، فقد قرأ هو، وطلحة، وابن مسعود (فاكهين)[5] نصباً على الحال، والمعنى: أصحاب فاكهة، وهذا الاستخدام في لغة العرب جائز، كقولهم: تامر، ولابن، وشاحم، أي : صاحب تمر، ولبن، وشحم[6].

وهما قراءتان مستعملتان، ولهما وجه في العربيّة، إلا أنّ قراءة الأعمش تخالف رسم المصحف الذي ارتضاه عثمّان ﷺ.

---

(1) سحلول، محمد، شواهد القراءات: 106.

(2) سورة المائدة، الآية: 119.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 55/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 568/1.

(4) سورة يس، الآية: 55.

(5)ابن عطية، المحرر الوجيز: 312/12 أبو حيّان، البحر المحيط: 327/7،، السمين الحلبي، الـدّر المـصون: 277/9.

(6) السمين الحلبي، الدّر المصون: 277/9،الفراء، معاني القرآن: 280/2.

3.3.2 النـــداء:

لم يقف النّحويّون تماما على معناه، وعرفه سيبويه على أنّه "كل نصب فيه إضمار الفعل المتروك"[1]، وهو أحد الأساليب الإنشائيّة، فيه توجيه الدّعوة للمخاطب، وتنبيهه للإصغاء، وسماع ما يريده المتكلّم. وله حروف وأدوات كالهمزة، والياء، وأيْ، وأيا، وهيا...ولكل منها موضع واستعمال ، كنداء القريب، والبعيد. ثمّ إن للمنادى أحكاما، ومعاني، كحذف الأداة، ونداء النّكرة، المقصودة وغير المقصودة، والمعرّف بـــ(أل)، والمضاف[2].

ومن قراءة الأعمش في هذا الباب:

قال تعالى:﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾[3]، نصب الأعمش، وحمزة، والكسائي، وابن وثاب، والجحدري، وطلحة (ربَّنا)[4] في قراءتهم بعد أنْ أسند الفعل (يرحم) إلى ضمير المخاطب.

ونصبه على المنادى بأداة النّداء المحذوفة، وحجّتهم أنّها في مصحف أُبيّ (قالوا ربَّنا لئن لم ترحمْنا وتغفرْ لنا)[5].

وهذه القراءة تُؤوّل على لسان من غلب عليه الخوف، وقوي على المواجه، فخاطب مستقيلاً من ذنبه، أمّا قراءة الرّفع، فهي عند من غلب عليه الحياء، فأخرج كلامه كلام المستحيي[6].

واختار الفرّاء قراءة النّصب، وفضّلها[7]، وهي محبَّبة لدى مكي(ت 437هـــ)[8].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 182/2.

(2) حسن، عباس، النحو الوافي،1-9 .

(3) سورة الأعراف، الآية: 149.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 392/4، الرّازيّ، الفخر الرّازيّ: 5/25، القيسي، مكي، الكشف: 477/1.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 392/4.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 392/4،السمين الحلب، الدّر المصون: 464/5.

(7) الفرّاء، معاني القرآن: 393/1.

(8) القيسي، مكي، الكشف: 477/1.

ويبدو لي أنّ استخدام النّصب، وحمله على النّداء أبلغ؛ إذ إنّه شكل من أشكال الطّلب، يظهر فيه معنى "الاستغاثة، والتّضرع، والابتهال في السّؤال والدّعاء"[1]، ويتّفق وحال العباد المذنبين، التّائبين، وما أحوجنا إلى رحمته تعالى، فالمعنى كان وراء قراءة الأعمش، ولم يخرجه ذلك عن الإطار العام لمعنى الآية، إلا انه أتى بالأسلوب الذي يليق وموقف المتذللين الخائفين يوم الحساب.

في قوله تعالى: ﴿قالَ يا اَبن أُمَّ﴾[2]، قراء الأعمش و هي قراءة حمزة، والكسائي، والحسن(أمِّ)[3].

وتخرَّج هذه القراءة على حذف ياء المضاف، فالأصل (يا ابن أمي) ونابت الكسرة من الياء المحذوفة، و حذفها تشبها بياء الإضافة في قول القائل: (يا غلامِ)، حيث جُعل الاسمان اسماً واحداً، فكأنك تنادي واحداً، وحذف الياء للتّخفيف[4].

وعد أبو جعفر هذه لغة شاذة؛ لأن الثاني ليس بمنادى، فلا ينبغي أن تحذف منه الياء؛ لذا فالقراءة بعيدة إلا على اعتبارها اسماً واحداً كالأعداد المركبة[5].

والقراءتان لا خلاف فيهما، فإذا كان المنادى مضافاً إلى مُضَافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير كقولك: يا ابْنَ أخِي) إلا إن كان (ابن أم) أو (أبن عم) فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء أو أن يُفتحا للتركيب المزجي، وهذه القراءة شاهدة على ذلك ولا يكادون يُثْبِتُونَ الياء والألف إلا في الضرورة الشعرية[6]، ولكن الأشهر في القراءتين كسر الميم للإجماع عليه.

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: مجلد 4، 286/7.

(2) سورة الأعراف، الآية: 150.

(3) البناء، إتحاف فضلاء البشر،53،ابن عطية، المحرر الوجيز،88/6،العكبري، التبيان595/1،القيسي، مكـــي، الكشف:178/1،الرازي، تفسير الفخر الرازي،12/15.

(4) أبو حيان، البحر المحيط،394/4،ابن زنجلة، حجة القراءات،298.

(5) النحاس،إعراب القرآن، 152/2.

(6) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك،40/4.

4.3.2 التّرخيم:

في اللّغة: هو التّسهيل، والتّليين، يقال: صوت رخيم، أي؛ سهل ليّن[1]، واصطلاحاً: حذف آخر المنادى تخفيفاً[2].

وجاءت قراءة للأعمش على التّرخيم، في قوله تعالى:﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[3]، فقد قرأ الأعمش، وأبو الدّرداء، وعبد اللّه بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وابن وثاب (يا مالِ)[4]، بالتّرخيم على لغة من ينتظر[5].

وقال ابن جني: "هذا المذهب المألوف في التّرخيم، إلا أنّ فيه في هذا الموضع سرّا جديداً، وذلك أنّهم لعظم ما هم فيه ضعُفت قواهم، وذلّت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ووقوفاً دون تجاوز إلى ما يستعمله المالك لقوله القادر على التّصرف في منطقه"[6].

والظّاهر أنّ أهل النّار أرادوا التّودّد والتّحبب إلى مالك، فاستعانوا بكلّ وسيلة ليجيبه، فاختاروا ترخيم الاسم استعطافاً له، على الرّغم من أنَّ الموقف لا يحتمل ذلك.

وقد يؤيد ذلك أن بعضهم فسر التّرخيم هنا، بأنّ أهل النّار اقتطعوا بعض الاسم لعظم ما هم فيه، وضعفهم[7].

وقال ابن عبَّاس ما أشغل أهل النّار عن التّرخيم[8].

والتّرخيم مِن وسائلِ التّخفيف، ربّما قرأ به الأعمش هنا لهذه الغاية.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب (رخم).

(2) سيبويه، الكتاب: 239/2.

(3) سورة الزّخرف، الآية: 77.

(4) الزّجاج، معاني الزّجاج: 420/4، أبو حيّان، البحر المحيط: 27/8، الرّازيّ، الفخر الرّازيّ: 227/27.

(5) أي لغة من ينتظر الحرف المحذوف، فإذا رخمت على لغة من ينتظر تركيب الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركته أو سكون، فنقول في جعفر: يا جعفَ وفي حارث: يا حارِ، انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 293/2.

(6) ابن جني، المحتسب: 257/2.

(7) الزّمخشري، الكشّاف: 499/3.

(8) المصدر نفسه: 499/3.

5.3.2 الاستثناء:

عرّف النّحويون الاستثناء بأنّه اسم يُذكر بعد إلا، أو إحدى أخواتها، يُخالف ما قبله في الحكم نفياً، أو إثباتاً، ويقول صاحب التّسهيل "هو المُخرَج تحقيقا أو تقديرا من المذكور، أو متروك بـــ(إلا) أو ما في معناها" ويعني تحقيقا أو تقديرا: هو إشارة إلى قسمي الاستثناء: المتصل والمنقطع، والمذكور والمتروك يعني الاستثناء التام والمفرغ[1].

وللاستثناء وأدوات، فالحروف: (إلا)، و(حاشا) ، وفعلان هما: (ليس)، و(لا يكون)، وهنالك ما يتردد بين الفعلية والحرفية، وهما (خلا) و(عدا)، ثمّ اسمان، وهما: (سوى)، (غير). ولكل أداة حكمها[2].

ومما جاء في باب الاستثناء في قراءة الأعمش:

قال تعالى:﴿وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ﴾[3].

قرأ الأعمش (حشى لله)[4]، وهي لغة في أهل الحجاز، قليلة الاستعمال، وهي حرف من حروف الجر، وُضعت موضع التّنزيه، والبراءة، والمعنى: براءة اللّه، وتنزيه اللّه، وذكر أنّها تفيد التّنزيه في باب الاستثناء غير معروف عند النّحويّين، فلا فرق بين قولك: قام القوم إلاَّ زيد، وقام القوم حاشى زيد[5].

وقد استخدم العرب صيغة حشى في أشعارهم فقد انشد الفراء:[6]:

حَشى رهطِ النّبيِّ فإنَّ منهم بحوراً لا تكدِّرُها الدّلاءُ

وقد تكون (حاشى) قُصِر منها الألف لكثرة الاستعمال، فأصبحت(حشى).

وفي قوله تعالى:﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾[7].

---

(1) الصبان، حاشية الصبان: 2/141-142، الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، 2/249.

(2) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، 2/249.

(3) سورة يوسف، الآية: 31.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 5/300،السمين الحلبي، الدّر المصون: 6/481.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 5/300، وانظر: القرافي، الاستغناء في الاستثناء: 22.

(6) البيت من قصيدة للجُميح الأسدي في المفضليات، انظر: ابن منظور، اللّسان (حشا)، و انظر:السمين الحلبي، الدّر المصون: 6/481.

(7) سورة البقرة، الآية: 249.

قرأ الأعمش، وابن مسعود، وأُبيّ بن كعب (قليلٌ)[1]، وهذا الحرف يفسَّر بالنّظر في معنى الآية، إذ إنّ جملة (فشربوا منه) كناية عن عدم طاعتهم، أي فلم يطيعوه إلاَّ قليلٌ، فمالوا مع المعنى، وأعرضوا عن اللّفظ جانباً، وقد وصفه الزّمخشري بأنّه" باب جليل في العربيّة"[2].

والعرب تحمل الإعراب على المعنى، فالفرزدق يورد بيتاً، يمكن حمله على المعنى[3]:

وَعَضُّ زَمانٍ يا اِبنَ مَروانَ لَم يَدَع مِنَ المالِ إِلاَّ مُسحَتاً أَو مُجَلَّفُ

كأنّه قال: لم يبقَ من المال إلا مُسحت أو مجلّف، ولكنه نصب (مسحتا)، فاللفظ لفظ نصب، والمعنى والمراد هو الرفع.

والوجه أن يُنصب ما بعد (إلاَّ) إذا كان ما قبلها مثبتاً، لا جحد فيه، وإن كان منفياً وأتبعت معرفة كان أو نكرة[4]، ولو لم يلمح معنى النّفي في الآية لما ارتفع (قليل) على أنه بدلٌ.

وجوّز الأخفش أنْ يُبدل المستثنى من المستثنى منه، إذا كان مثبتاً في الاستثناء التّام، كما في القراءة السّابقة[5].

4.2 المجرورات:

تحدث ابن هشام عن المجرورات في باب خاص، شمل الحروف، والإضافة: "المَجْرُورَات ثَلاَثَةٌ أَحدُهَا المجرور بالحرف وهو من وَإلى، وعنْ، وعلى، والباء، واللاّم، وفي مطلقا، والكاف، وحتَّى، والواو للظاهر مطلقا، والتَّاء للهِ وربِّ مضافاً للكعبة أو الياء، وكي، ولما الاستفهاميَّةِ أَو أَن المضمرة وَصِلتهَا ومذْ ومنذُ لزمنٍ غيرِ مستقبَلٍ ولا مبهمٍ وربّ لضمير غيبةٍ مفرد مذكَّر يميّزُ بمطابقٍ للمعنىَ قليلاً

---

(1) مختصر ابن خالويه: 15، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 298/2، الفرّاء، معاني الفرّاء: 166/1.

(2) الزّمخشري، الكشّاف: 381/2، أبو حيّان، البحر المحيط: 275/2.

(3) ديوان الفرزدق: 556.

(4) الفرّاء، معاني القرآن: 166/1، الكعبي، التّركيب الاستثنائي في القرآن: 126.

(5) الأخفش، معاني القرآن: 297.

ولمنكّر مَوصوفٍ كثيراً، والمجرورات قسّمها إلى ثلاثة أَقسام: مجرور بالحرف، ومجرور بالإِضافة، ومجرور بمجاورة مجرور[1].

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أَقسام.

1.4.2 الإضافة:

يكون الاسم مجروراً بالإضافة، وهي المقتضيّة للجرّ، كما أنّ الفاعليّة، والمفعوليّة هما المقتضيتان للرفع، والنّصب، والعامل هنا غير المقتضي كما كان، وهو حرف الجر أو معناه، وتكون على نوعيّة: لفظيّة ومعنويّة، والمعنويّة ما أفادت تعريفاً كقولك: دارُ عمروٍ، أو تخصيصاً، كغلامِ زيدٍ، أمّا اللّفظيّة: فأنْ تُضاف الصّفة إلى مفعولها، كقولك: هو ضاربٌ زيداً[2].

وممّا جاء على الإضافة في قراءة الأعمش:

في قوله تعالى:﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾[3].

قرأ الأعمش، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب (درجاتِ)[4]، من غير تنوين، فقد أوقع الفعل على درجات، وأضاف الدّرجات إلى الاسم الموصول بعده[5]؛ لأنّ الرّفع للأعمال دون الإنسان، وشاهد ذلك ما جاء في الأدعيّة مضافة، مثل: (اللّهم ارفع درجاته)[6].

وقراءة العامّة بالتّنوين جعلوا (نرفع) متعدّياً إلى مفعولين: أحدهما (درجات) والثّاني (مَن).

---

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب،408/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 127/2.

(3) سورة الأنعام، الآية: 83.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 112/6، القيسي، مكي، الكشف: 436/1.

(5) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 209، القيسي، مكي، الكشف: 436/1.

(6) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 209.

وكلتا القراءتين صواب عند أبي جعفر: فأيّهما قَرأت، فأنت مصيب، وهما متقاربتان في المعنى، فمن رُفعت درجته، فقد رُفع في الدّرج، ومن رُفع في الدّرج، فقد رُفعت درجته[1].

وكذلك في قوله تعالى:﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗا﴾[2].

فقد قرأ هو وابن مسعود (خيرُ حافظٍ)[3] على الإضافة، فاللّه متّصف بالحفظ، وزيادته على كلّ حافظ.

وفي قوله تعالى:﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾[4].

فقد قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود، والمطّوعي(آميّ البيتِ)[5]، بالإضافة، والمعنى: لا تحلوا قوماً قاصدين المسجد الحرام، وهم الحُجّاج، فلا يتهاونون بالشّعائر أو يذبحوا في الأشهر الحرم[6].

في قوله تعالى:﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا﴾[7].

حذف التّنوين كلٌّ من الأعمش، وحمزة، والكسائي، وطلحة في (مائة)[8] بسبب الإضافة، بحيث أوقع الجمع موقع المفرد، وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة، وعدّها قوم قراءة ليست مختارة؛ لأنّ العرب إذا أضافت هذا الجنس، أفردت، فيقولون: عندي ثلاثمّائة دينار، ولا يقولون ثلاثمائة دنانير، ولكن ابن زنجلة اعترض عليهم، وعدّها قراءة مختارة، لأنّهم أتوا بالجمع بعد ثلاثمّائة على الأصل؛ لأنّ المعنى هو

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 4، 33/7، النّحاس، إعراب القرآن: 79/2.

(2) سورة يوسف، الآية: 64.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 320/5.

(4) سورة المائدة، الآية: 2.

(5) الفرّاء، معاني القرآن: 298/1، أبو حيان، البحر المحيط: 435/3، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازي: 416/1،.

(6) العكبري، التّبيان: 416/1، النّحاس، إعراب القرآن: 4/2.

(7) سورة الكهف، الآية: 25.

(8)البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 289، الفرّاء، معاني القرآن: 137/2،القيسي، مكي، الكشف: 58/2،.

الجمع، فقولك: عندي ثلاثمّائة درهم يعني ثلاثمّائة من الدّراهم[1] ويؤيده مكي، إلا أنّه يبعده لقلّة الاستعمال، وهو أصل رُفض استعماله[2].

أمّا عند المبرد، فخطأ غير جائز في الكلام، لكنّه متقبّل في الشّعر؛ لأنّنا نحمله على المعنى للجماعة[3].

واتّخذ النّحويّون القراءة السّابقة شاهداً على إضافة الجمع إلى (مائة) إلا أنّهم لم يجدوا في كلام العرب شواهد على ذلك[4]، وكفى باللّه شهيداً.

ويبدو أنّ المعنى سوّغ القراءة السّابقة، إذ إنّ حكم (المائة) بعد إضافة (الثّلاث) أنْ تُضاف إلى واحد منكور كحكمها حين كانت منفردة، ولو انتّصبت بذلك، لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة، وليس ذلك معنى الآية[5].

2.4.2 حروف الجر:

في قوله تعالى:﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم﴾[6].

قرأ الأعمش، وأبو حيوة (شرّذ بهم مِن)[7]، فقد جعل (من) حرف جر، أي أناساً مِنْ خلفهم[8].

ويبدو أنّه لا فرق بين القراءتين؛ لأنّ المعنى: أفعل التّشريذ مِن ورائهم، وهو في معنى جعل الوراء ظرفاً للتّشريد لتقارب معنى (من) و(في)، والفارق هو المبالغة[9].

أمّا عند الفرّاء، فلا معنى لها يستجدّ مع التّفسير[10].

---

(1) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 414، القيسي، مكي، الكشف: 59/2.

(2) القيسي، مكي، الكشف: 58/2.

(3) المبرد، المقتضب: 171/2.

(4) الآلوسي، روح المعاني: 241/8.

(5) ابن سيدة، كتاب العدد في اللّغة: 35.

(6) سورة الأنفال، الآية: 57.

(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 504/4، الحلبي، الدّر المصون: 622/5، ابن عطية، المحرر الوجيز: 348/6.

(8) أبو حيّان، البحر المحيط: 504/4، الشّوكاني، فتح القدير: 319/2.

(9) الآلوسي، روح المعاني: 219/5.

(10) الفرّاء، معاني القرآن: 414/1.

وفي قراءة أخرى، نجد الأعمش ناوب بين حروف الجر، كما في قوله تعالى:﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[1]، فقد قرأ هو، وأُبيّ بن كعب، وابن مسعود بإبدال حرف الجر (على) بالباء[2].

وجوّز الفرّاء[3] وأبو علي الفارسي (377هـ)[4]، القراءة بهذا الإبدال؛ لتقارب معناهما، ويشهد لهذا التّوجيه قراءة ابن مسعود (بأن لا أقول)[5].

وتناوّب حروف الجر وتبادلها، قد ورد ما يدعمه في المصحف الشّريف: كقوله تعالى:﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾[6]، أي:على كلّ صراط.

كما أنّ شواهد العرب حجّة على صحّة ذلك، كما في قولهم: "فلان على حالة حسنة، وبحالة حسنة"[7]، والمعنى سيّان، فلا غرابة في قراءة الأعمش.

وجعل الأعمش هذا التّناوب غير مطرد، فلو قلت ذهبت على زيد، تريد: بزيد، لم يجز ذلك[8].

ومن العدول عن حروف الجر، في قوله تعالى:﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[9]، فقد قرأ (ومِنْ عنده) وقرأ معه علي بن أبي طالب وابن عباس وسعيد بن جبير[10]، ومعنى الآية في ضوء هذه القراءة: مِن فضله ولطفه، علم الكتاب[11].

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 105.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 356/4، الشّوكاني، فتح القدير: 231/2.

(3) الفرّاء، معاني الفرّاء: 386/1.

(4) الفارسي، أبو علي، الحجّة للقراء السّبعة: 255/2.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 356/4.

(6) سورة الأعراف، الآية: 86.

(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 356/4.

(8)السمين الحلبي، الدّر المصون: 402/5.

(9) سورة الرّعد، الآية: 43.

(10) ابن جني، المحتسب: 1/ 358 أبو حيّان، البحر المحيط: 391/5،.

(11) ابن جني، المحتسب: 358/1.

3.4.2 إعمال المصدر:

الأسماء التي تعملُ عملَ الفعل عشرة، أحدها المصدرُ وهو اسمُ الحدث الجاري على الفعل كضرب وإكرام، وشرطه أن لاَ يُصغَّر، و لا يُحَدَّ بالتَّاء نحو ضربتين وضرباتٍ ولاَ يُتبعَ قبل العمل وأن يخلفه فِعلٌ مع (أن) أو مَا وعمله منوّنا أقيَس، ومضافاً للفاعلِ أكثر، ومقروناً بِـ(أل) ومضافاً لمفعولٍ ذُكِر فاعله ضعيف[1].

وجاءت قراءة الأعمش على هذا في حرفين:

في قوله تعالى:﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾[2]، حيث نصب الأعمش، وإبان بن تغلب، وابن وثاب، ومسروق، وطلحة، وأبو بكر (الكواكب)[3]، وبقي التّنوين في (زينةٍ)، فتكون مصدراً عمل عمل الفعل، فانتصب ما بعده على المفعوليّة، أي: زيّنّا كواكب السّماء، أو زيّنّا الكواكب فيها، كقولك: عجبت لعمرو من ضَرب زيد، أي: أن يضرب زيداً[4].

ويحتمل انتصاب (الكواكب) أوجهاً إعرابيّة، بناءً على جرّ (زينة)، كأنْ تكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره: أعني، أو بدلاً من (زينة) على الموضع؛ لأنّ موقعها النّصب[5].

ويبدو أنّ أرجح الوجوه ما ذكره السّمين، من أنّ فاعل المصدر محذوف، تقديره لفظ الجلالة، أي: زيّن اللّه الكواكب؛ كونها مضيئة بنفسها[6].

ووافقت قراءته قراءة حفص في قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء فيه العاكف والباد﴾[7]، فقد جعل (سواءً) مصدراً عمل عمل فعله، وارتفع (العاكف) به، والمعنى: مستوياً العاكف فيه،

---

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب،490/1، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 88/2.

(2) سورة الصّافات، الآية: 6.

(3)البنّاء، إتحاف فضلاء البشر:367، أبو حيّان، البحر المحيط: 239/7،.

(4) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 605.

(5) النّحاس، إعراب القرآن: 410/3-411.

(6) السمين الحلبي، الدّر المصون: 290/9.

(7) سورة الحج، الآية: 25.

فهو مصدر في معنى اسم الفاعل، ويجوز في العربيّة: مررت برجلٍ سواء درهمه، أي: مستوياً درهمه، ويحتمل أن يكون سواء منصوباً على الحال[1].

أمّا قراءة الجمهور، فكانت بالرّفع؛ لأنّه خبر مقدّم للعاكف.

4.4.2 إعمال اسم الفاعل:

اسم الفاعل هو ما اشتُقَّ من فعل لمن قام به على مَعنى الحدوثِ كضَارب، ومكرِم فَإِنْ صغِّر أو وُصف لم يعمل ، فإن كان صلةً لـــ(أل) عمل مطلقاً، وإلاّ عمل إن كان حالا أَو استقبالاً واعتمد ولو تقديراً على نفي أو استفهام أو مخبرٍ عنه أو مَوصوفٍ..وإنما اشتُقَّ لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على مَن قام به. وينقسم اسم الفاعل إلى مقرونٍ بـــ(أل) الموصولة، ومجرَّد عنها، فالمقرون بها يعمل عملَ فعله مطلقاً، أي: كان ماضياً، أو حاضراً، أو مستقبلاً، تقول هذا الضَّارب زيداً أمسِ، أو الآن أو غداً[2]. ومما جاء في قراءة الأعمش على إعمال اسم الفاعل:

في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[3]. قرأ الأعمش، و الحسن، وأبو رجاء، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وابن محيصن (موهنٌ كيدَ)[4] على اعتبار (موهنٌ) اسم فاعل عمل عمل فعله؛ لذا انتصب (كيدَ) مفعولا له.والمراد به الاستقبال، وفاعله، ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة.

واسم الفاعل قد يدل على الماضي، أو الاستقبال، ولا بد من تنوينه إذا أردت المستقبل، لذا يكون المعنى في قراءة الأعمش على الاستقبال، فالله يمهل الكافرين ويمدهم في طغيناهم إلى أن يوهن كيدهم ويردَّه إلى نحورهم.

في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[5] قرأ الأعمش، وأبو حيوة،

---

(1) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 314، القيسي، مكي، الكشف: 118/2، الفرّاء، معاني القرآن: 221/2.

(2) انظر: الأنصاري،ابن هشام،شرح شذور الذهب،496/1-498

(3) سورة الأنفال: آية 18

(4) الفراء، معاني القران،406/1،القيسي، مكي، الكشف،490/1، البناء، إتحاف فضلاء البشر، 236

(5) سورة آل عمران : آية 185

واليزيدي، ويحيى، وابن إسحاق (ذائقةٌ الموتَ)[1].

وقراءة العامة على الإضافة، وقراءة الأعمش ومن معه على الأصل، فالنصب والتنوين في قراءته، على مجرى الفعل المضارع [2]، والفاعل ضمير مستتر عائد على (نفس).

وقراءة الأعمش ومن معه إشارة إلى ما سيقع في المستقبل ، فعاقبة كل حيّ هو الموت، ثم إنَّ هذه الأحوال ستبدل ولا يبقى فيها أثر للهموم، والدار الآخرة يتميز فيها المحسن عن المسيء، وهي في مضمونها بشرى للرسول لإزالة همه وغمه، وإزالته عن قلوب العقلاء، عامة،[3] فتلتقي بمعناها مع قراءة العامة، إلا أنّ قراءة العامة أبلغ، لأنَّ المعنى فيه تأكيد أكثر؛ فقد قضي الموت في الكتاب قبل وقوعه في المستقبل.

5.4.2 الممنوع من الصّرف:

صرف الاسم في العربية هو تنوينه لدلالته على تمكُّنه من العلميّة، وإعرابه بالحركات الثلاث، وهو أيضا مالا يدخله الجرّ ولا التّنوين، والأصلُ في الأسماء أنْ تكون منصرفة ،أي: مُنَوَّنة، وإنَّما تخرج عن هذا الأصل اذا وجد فيها علتان من علل تسع أو واحدة منها، كالعلمية والعجمة، ووزن الفعل، والعدل، والصفة...[4]

في قوله تعالى:﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾[5].

صرف الأعمش، وابن وثاب (ثمود) في هذا الموطن[6]، وصرفها الأعمش في

---

(1) الزمخشري، الكشاف،448/1، البناء، إتحاف فضلاء البشر،183، السمين الحلبي، الدر المصون،3 /519-520

(2) الرازي، تفسير الفخر الرازي، 129/9.

(3) المصدر نفسه، 129/9.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب،586/1، وانظر:أميل بديع يعقوب، الممنوع من الصرف، بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي:55-58

(5) سورة الأعراف، الآية: 73.

(6)البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 226، ابن خالويه، المختّصر: 44 ابن عطية، المحرر الوجيز: 558/5 أبو حيان، البحر المحيط: 330/4،، .

القرآن جميعاً أينما وردت[1]، ومنعه الجمهور من الصّرف.

وثَمود اسم قبيلة، لذا يجوز فيه الصّرف وعدمه، والحكم في ذلك عائد للتأويل، فمتى دلّت بالأب صرفت، لأنّك تتحدّث عن الحيّ، ومتى دلّت بالقبيلة منعت من الصّرف؛ وذلك بعد حذف المضاف منها، فنقول: هذه بنو تميمَ، فإن حذفت (بنو) قلت: هذه تميمٌ، بالتّنوين، والصّرف[2].

ويبدو أنّ الأعمش أرادَ الحيّ، فصرف ثَمود، ألا ترى أنّك لم تسمع (بنو ثَمود؟!) والأسماء التي يجوز فيها أنْ تقول (من بني فلان) تصرف، ونصّ سيبويه على ذلك: "وأما الأحياء فنحو: معد، قريش، ثقيف... وكلّ اسم لا يجوز لك أنْ تقولَ فيه من بني فلان، ولا هؤلاء بنو فلان، فهو اسم حي"[3].

وواضح أنّ قراءة العامّة قد حُملت على اسم القبيلة، وهو اسم أبيها الأكبر، وهو (ثَمود أخد جديس)، فيكون مؤنثاً تأنيثاً مجازياً، لذا جوّز الفرّاء منعه من الصّرف[4]، ومنع أبو حاتم صرفه لعلة العجمة[5]، وعدَّ النّحاس ذلك خطّأ؛ لأنّه مشتق من الثّمّد[6].

وما دامت الآراء تباينت حول صرف الاسم، ومنعه، فلا فرق في القراءتين، ويبقى الاختلاف في تحديد هويّة الاسم، أأعجمي، أم عربيّ، أم هو اسم لقبيلة، أم الحي.

وأرى أنّ الصّرف، ومنعه يحتاج إلى دراسة مستفيضة للوقوف على معاملة الأعلام في العربيّة.

---

(1) انظر: سورة الإسراء، الآية: 59، سورة فصلت، الآية: 17، سورة الفجر، الآية: 9، سورة الشّمس، الآيــة: 11، سورة غافر، الآية: 31.

(2) سيبويه، الكتاب: 247/3، المبرد، المقتضب: 364/3،سفر، عبد العزيز، الممّنوع من الصّرف: 45.

(3) سيبويه، الكتاب: 247/3.

(4) الفرّاء، معاني الفرّاء: 102/3.

(5) النّحاس، إعراب القرآن: 136/3.

(6) الثّمّد: الماء القليل الذي لا مادة له، وهو يُصرف ولا يُصرف، انظر: ابن منظور، اللّسان (ثمّد).

وصرف الأعمش كذلك في قوله تعالى:﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[1]، فقد قرأ هو، والأشهب العقلي: (يغوثاً ويعوقاً)[2].

ومن منعه من الصّرف حمله على مشابهة وزن الفعل، والعلميّة[3]، أمّا في صرفه، فالظّاهر أنّ الأعمش جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف، عند عامّة العرب، وهي لغة حكاها الكسائي، والأخفش، أو أنّ صرفها لمناسبة ما قبلها، فيتّسق الوزن مع ما قبله من التّنوين، وما بعده[4].

وقد وصف الزّمخشري هذه القراءة بأنها مشكلة؛ لأنّهما اسمان ممّنوعان من الصّرف، سواء أكانا أعجميّين، أم عربيّين، وصرفهما الأعمش لعلّة المصادفة[5]؛ وهو التّناسب مع ما قبلها، ويبدو أنّه أرجح الوجوه.

ويجوز صرف هذين الاسمين عند الفرّاء، إلا أنّه اشترط كثرة التّسميّة، أو نيّة التّنكير[6]، ويبدو أنّ الاسمين لم يستعملا كثيراً، وربّما اقتصر ورودهما والتسمية بهما زمن نوح، فلا أظنُّ أنَّ هناك من سمّى بهذه الأسماء غير تلك الأصنام، لذا فلم يتحقّق شرط الفراء.

وقد خالف رأي الفرّاء كلّ من مكي[7]، والنّحاس[8].

وممّا حمل على باب الممنوع من الصّرف، في قوله تعالى: :﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ

---

(1) سورة نوح، الآية: 23.

(2) ابن خالويه، مختّصر ابن خالويه: 162، الفرّاء، معاني القرآن: 189/3، البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 425.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 336/8

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 336/8، الحلبي، الدّر المصون: 475/10، وانظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 104/2.

(5) الزّمخشري، الكشّاف: 164/4.

(6) الفرّاء، معاني القرآن: 189/3.

(7) القيسي، مكي، مشكلّ إعراب القرآن: 412/2.

(8) النّحاس، إعراب القرآن: 517/3.

ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[1]، وكذلك: ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[2]، فقد قرأ بكسر الطّاء، والتّنوين في (طِوى)[3].

والظّاهر أنّ الطّاء تُكسر، وتُضمّ في هذه المفردة، ووجه الكلام الإجراء إذا كُسرت الطّاء... وأمّا الضمّ، فالغالب عليه الانصراف، وقد يجوز ألا يجرى، بجعله على (فُعَل) مثل: زُمر، وعُمر، ومضر[4].

في قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾[5].

قرأ الأعمش، وابن مسعود، وابن عبّاس (صوافن)[6]، وهي جمع صافنة، أمّا عند الجمهور، فقراءتهم جمع لصافّة[7].

ونلحظ أنّ الأعمش مال إلى صرف بعض الأسماء حملا على اسم الحي، كما أنّه صرف لمناسبة رؤوس الآي،كما أنّه مال إلى القراءة بكسر الطاء في كلمة طوى، وقد تكون مخالفة صوتية، جنح إلى الكسر بدلا من الضم.

6.4.2 الشّرط:

عرّفه النحاة العرب –من خلال النّصوص– بأنّه: "جملة مركّبة، تشتمل على جملتين، متلازمتين، مسبوقتين بأداة شرط، لا يتمّ معنى أولاهما إلا بالثّانيّة"[8] فهي متضمّنة ثلاثة أركان: الأداة، وفعل، الشّرط، وجوابه.

وممّا جاء من قراءة الأعمش في هذا الباب:

---

(1) سورة طه، الآية: 12.

(2) سورة النّازعات، الآية: 16.

(3) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 302، الفرّاء، معاني القرآن: 175/2.

(4) القيسي، مكي، الكشف: 36/2، الفرّاء، معاني القرآن: 175/2.

(5) سورة الحج، الآية: 36.

(6) الآلوسي، روح المعاني: 149/9، ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 281/10،ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 95، الرّازي، تفسير الفخر الرّازي: 23، 37،ابن جني، المحتسب: 81/2.

(7) ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 281/10.

(8) المخزومي، مهدي، في النّحو العربي، نقد وتوجيه: 57، وانظرالمسدي، عبد السلام، الشّرط في القرآن على نهج اللّسانيات: 22.

في قوله تعالى:﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[1].

فقد قرأ الأعمش، وحمزة، وإبان بن تغلب (إنْ تضلّ... فتذكّرُ)[2]، فكسر همزة (إنْ) ورفع (تذكرُ) بعد فاء الجزاء، في حين أنَّ قراءة العامّة على اعتبار (أنْ) مصدريّة.

وقد ارتفع الفعل بعد فاء الجزاء[3]، وهي وما في حيزها، جواب للشرط، وقد وُصفت هذه القراءة بأنَّ فيها إشكالاً شديداً[4].

والظّاهر أنَّ الفرّاء يوافق على كلتا القراءتين، فقراءة الجمهور هي في مذهب الجزاء، غير أنَّه نُوي تقديم، وتأخير، فصار الجزاء، والجواب كلّمة واحدة، والمعنى: استشهدوا امرأتين مكان الرّجل، كيما تذكّر الذّاكرة النّاسيّة، وإنْ نسيت[5].

وهذا القول هو خطّأ عند البصريين، يعلّله أبو جعفر النّحاس؛ بأنَّ (إنْ) لو فُتحت همزتها، لانقلب المعنى[6].

وكذلك في قوله تعالى:﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾[7].

فقد قرأ الأعمش، وحمزة، وعاصم، والكسائي، وخلف، ويعقوب (يطّوّعْ)[8]، فقد جزم الفعل، وجعل (مَن) للجزاء، والفاء، وما بعدها في وضع جزم جوابه[9].

---

(1) سورة البقرة، الآية: 282.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 365/2، ابن عطية، المحرر الوجيز: 59/2، الرّازيّ،تفسير الفخر الرّازيّ: 114/7.

(3) الجزاء: مصطلح أطلقه سيبويه على الشّرط، وجعل له باباً، ويبدو أن أبا حيّان سار على نهجه، انظر: سيبويه، الكتاب: 56/3، والجملة الشّرطية عند العرب: 53.

(4) النّحاس، إعراب القرآن: 345/1.

(5) الفرّاء، معاني القرآن: 184/1.

(6) النّحاس، إعراب القرآن: 345/1.

(7) سورة البقرة، الآية: 158.

(8) أبو حيّان، البحر المحيط: 632/1، الفارسي، الحجّة للقراءات السّبعة: 394/1.

(9) الفارسي، الحجّة للقراءات السّبعة: 394/1، السمين الحلبي، الدّر المصون: 195/2.

وقد انتقلت الجملة السّابقة إلى الاستقبال، في اللّفظ، والمعنى؛ لأنَّ حرف الجزاء وُضع للدّلالة عليه[1]، ويدعم قراءة الأعمش، ومن معه قراءة ابن مسعود (يتطوع) وهي كذلك في مصحفه[2]، إلا أنَّ الأعمش أدغم التّاء في الطّاء في قراءته.

7.4.2 جواب الطّلب:

يُجزم الفعل المضارع في جواب الأمر، والنّهي، والدّعاء، والاستفهام، والتّحضيض، والعرض، والتّمني، والتّرجي بثلاثة شروط[3]:

1. أن لا يُسبق الفعل بفاء السّببيّة.
2. أن يصبح تقدير (إن لا) في موضع (التي) ليجزم الفعل.
3. أن يُقصد بهذا الفعل – الخالي من فاء السّببيّة – معنى.

وممّا جاء في قراءة الأعمش على جزم جواب الطّلب:

قوله تعالى:﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾[4].

قرأ الأعمش، وأبو عمرو، والكسائي، وابن محيصن (يرثْ)[5]، بجزم الفعل على جواب الطّلب، والمعنى: إنْ وهبته لي، ورثني[6]، وتبيح العربيّة رفع الفعل وجزمه إذا كان جواباً للطّلب، خاصة إذا عاد ضمير على اسم نكرة[7]، وقد تحقّق ذلك بعودته على (ولياً).

ويبدو أنَّ قراءة العامّة أجود، وأحسن؛ لأنَّها صفة (للولي): أي: هبْ لي الذي يكون وارثي، واختار ذلك أبو عبيد[8]، وردَّ الجزم؛ لأنَّ معناه: إنْ وهبته لي ورثني،

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 269/1، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 118.

(2) الفرّاء، معاني القرآن: 95/1.

(3) النابي، علي محمود، النّحو العربي، جزم المضارع في جواب الطّلب: 7.

(4) سورة مريم، الآية: 6.

(5) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 297، القيسي، مكي، الكشف: 84/2، النّحاس، إعراب القرآن: 6/3.

(6) القيسي، مكي، الكشف: 84/2، النّحاس، إعراب القرآن: 6/30.

(7) الصّغير،محمود، القراءات الشّاذّة وتوجيهها النّحوي: 464.

(8) أبو عبيد، اختيارات أبي عبيد: 318.

وهي حجّة مُقتضاه؛ لأنَّ جواب الأمر عند النّحويّين يتضمن معنى الشّرط والمجازاة[1].

وكذلك في قوله تعالى:﴿رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةٗ مِّنكَۖ﴾[2].

قرأ الأعمش وعبد اللّه بن مسعود (يكن لنا عيداً)[3]، بالجزم على جواب الأمر، ويصبح المعنى حينئذٍ يكن يوم نزولها عيداً، وهذا اليوم هو يوم الأحد[4]، والظّاهر أنَّ الأعمش قد حمل على المعنى فعدل أولاً بصيغة الفعل إلى المذكر، ليتناسب مع اسم كان (يوم)، ثمّ جزمه جواباً للطلب.

وفي قوله تعالى:﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[5].

فقد قرأ الأعمش وحمزة وابن أبي ليلى (لا تخف)[6] بالجزم جواباً للأمر (فاقترب)، أما رفع (تخشى) فلأنَّه منفي، والمعنى: ولست تخشى[7].

والظّاهر أنَّ الرّفع أوفق من الجزم، إذ هو على الاستئناف والخبر. ولأنَّ الجزم يجعل النّهي عن الخوف مقصوراً على إدراك فرعون له، مع أن الخوف ربّما يكون صادراً عن ظلمة البحر واللّيل وفرعون، وبه يكون التّحول ليشمل كلّ حالات الخوف ليبعده عن موسى عليه السلام، وهو الأوفق لوضوح الثّبات ورباطة الجأش[8].

---

(1) النّحاس، إعراب القرآن: 6/3،النابي، علي محمود، النّحو العربي، جزم المضارع: 98-99.

(2) سورة المائدة، الآية: 114.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 6/4.

(4) المصدر نفسه: 6/4.

(5) سورة طه، الآية: 77.

(6) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 306، القيسي، مكي، الكشف: 102/2،، الرّازيّ تفسير الفخر الرازي: 92/22.

(7) الفرّاء، معاني القرآن: 161/1القيسي، مكي، الكشف: 102/2،.

(8) انظر: أحمد، عبد العباس، التّحول في التّركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السّبع: 213-215.

8.4.2 جزم المضارع في غير جواب الطّلب:

سكّن الأعمش في بعض قراءاته الفعل المضارع، بدلاً من حركة الإعراب، دون مسوّغ لذلك كأن تسبق بجزم أو تكون جواباً للطلب، وذلك في قوله تعالى:﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾[1].

فقد قرأ الأعمش وابن محيصن هذا الحرف: (يعدْهم ويمنيهم.... وما يعدْهم)[2]، بسكون الدّال فيهما.

والظّاهر أنَّ هذا مردّه لنفوره من الضمّ تلك الحركة المستثقلة إلى السّكون الحركة الخفيفة، وهذا تأثّر بتميم، إذ عُرفوا بتسكين المتحرك، خاصة أولئك الذين جاءوا من وسط الجزيرة، وقطنوا البيئة العراقية. وقد جوّز ابن جني تسكين حركة الفعل المضارع المرفوع، والشّاهد تلك القراءة للأعمش[3]، وقد ذكر أبو عمرو ابن العلاء أنَّ لغة تميم تسكين المرفوع[4].

وكذلك في يقوله تعالى:﴿وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[5].

فقد جاءت قراءته وقراءة ابن مصرف والحرميّين وأبي عمرو (يذرْهم)[6]، بالياء وجزم الرّاء، ويخرّج على أنَّ تسكين لتوالي الحركات[7].

وليست كذلك عند مكي[8]، أي: لم تُسكّن لغاية توالي الحركات، بل هي عطف على موضع الفاء في قوله تعالى:﴿فلا هادي له﴾، فهو يحمل الجزم على أنّه جواب الشّرط، وهو كلام متّصل لا منقطع عما قبله.

---

(1) سورة النّساء، الآية: 120.

(2) البناء، إتحاف فضلاء البشر: 136، ابن جني، المحتسب: 199/1 ابن خالويه، مختّصر ابن خالويه: 29.

(3) ابن جني، المحتسب: 199/1.،ابن جني، الخصائص،73/1

(4) ابن جني، المحتسب،199/1

(5) سورة الأعراف، الآية: 186.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 433/3، القيسي، مكي، الكشف: 485/1، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 303.

(7) القيسي، مكي، الكشف: 485/1،ابن زنجلة حجّة القراءات: 303.

(8) القيسي، مكي، الكشف،485/1، ابن خالويه: الحجّة لابن خالويه:143

ويعزو سيبويه[1] الجزم بأنَّه حمل على موضع الكلام، لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأنَّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره.

وفائدة قول سيبويه، هو تفضيل قراءة الرّفع على الجزم.

وكذلك في قوله تعالى:﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾[2].

فقد قرأ الأعمش (ويعفو) بالواو، وهي بمثابة المجزوم، ويكون المعنى: أنَّ اللّه أخبر أنَّه يعفو عن كثير، فلا يؤاخذ بجميع ما اكتسب الإنسان[3]، وقراءة أهل المدينة بنصب الواو على تقدير (أن) مضمرة بعد الواو[4].

والظّاهر أنَّ الأعمش يميل إلى التّخفيف، في هذه الحروف جميعاً، إذ الضمّ حركة مُستثقَلة، آثر السّكون في موضعها، ولا بأس في ذلك، ما دام أنَّ تميماً تسكن المرفوع، دون تغيير يلبس المعنى أو يخلّ بصحة اللّغة وسلامتها.

وللأعمش قراءة في الفعل المضارع جاء بها على الأصل:

في قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾[5].

فقد قرأ الأعمش ونافع وأبو عمرو والكسائي (نبغي)[6]، بإثبات الياء في الوصل، وإثباتها أحسن، وإنما طُرحت الياء في الوقف إتباعاً لرسم المصحف[7]، وحذفها كذلك لإتمام الكلام فأشبه رؤوس الآيات[8].

وقراءة العامة قد استغنت عن حرف الياء، بالكسر، في حين أنَّ الأعمش جاء به على صورته الأصلية، وهي الياء، ولا مسوغ لحذف حرف الياء إلاَّ إتباعاً لرسم المصحف.

---

(1) الكتاب، سيبويه: 3/90-91، وانظر: الشمسان، أبو أوس، الجملة الشّرطة عند العرب: 411.

(2) سورة الشّورى، الآية: 34.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 497/7 السمين الحلبي، الدّر المصون: 557/9،.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 497/7.

(5) سورة الكهف، الآية: 64.

(6) أبو حيان، البحر الميحط: 244/7، إعراب القرآن للنحاس: 328/3، القيسي، مكي، الكشف: 83/2.

(7) النحاس، إعراب القرآن للنحاس: 328/3.

(8) المرجع نفسه.

والحمل على الأصل لم يفرد له النحويون بابا في دراساتهم، إلا أنَّ كثيراً من الإشارات وردت في كتب التفسير تسوّغ كثيراً من قراءات القرّاء بردّه إلى الحمل على الأصل، كما في قراءة: :" يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا "[1]، إذ اعتبر البعض أنَّها جاءت على أصل المنادى [2]، ويبدو أنَّه باب جدير بالدراسة والاهتمام.

9.4.2 تضمين الفعل:

ويراد به "أن يؤدي فعل، أو ما في معناه في التعبير، مؤدَى فعل آخر، أو ما في معناه، فيُعطَي حكمه في التّعدية، واللزوم"[3] ويرى مجمع اللغة العربية أنَّه سماعيّ، لا قياسي، بشرط تحقيق المناسبة، والملائمة، ووجود القرينة[4].

وممّا يمكن حمله على التّضمين في قراءة الأعمش:

في قوله تعالى:﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[5].

قرأ الأعمش، وزيد بن علي (وقضينا إليه ذلك الأمر إنّ)[6]، بكسر همزة (إنّ)، حيث تعدّى الفعل بحرف الجر (إلى) بعد أنْ تضمّن معنى (أوحينا)، أو (أعلمنا)، ممّا ترتّب عليه كسر الهمزة في (إن)[7]، وتَسنِدُ هذه القراءةَ قراءةُ ابن مسعود (وقلنا إن)[8]. وتكون (إنَّ) بداية جملة استئنافية، فكأنَّ مستفسراً يتساءل عن الأمر؟ فيُجاب بأنّه قَطْعُ دابرهم، في حين أنَّ قراءة الجمهور تكون(أنَّ) تفسيرية، ولا خلاف بين القراءتين، ولو كان لي أن اختار لاخترت قراءة الأعمش لما فيها من معنى للتوكيد، ثم إنَّ الغموض في كتمان معنى (الأمر) يضفي معنى التشويق على الآية.

---

(1) يوسف: 29.

(2) العكبري، التبيان، 731/2.

(3) حسن، عباس: النحو الوافي: 56/4.

(4) المرجع السابق نفسه: 56/4.

(5) سورة الحجر، الآية: 66.

(6) الزّمخشري، الكشّاف: 587/2 ابن عطية، المحرر الوجيز: 337/8أبو حيّان، البحر المحيط: 449/5.

(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 449/5، الفرّاء، معاني القرآن: 90/2.

(8) الزّمخشري، الكشّاف: 584/2.

وفي قوله تعالى:﴿سَآءَ مَثَلاً ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾[1].

فقد قرأ هو، والحسن، وعيسى بن عمرو، وعاصم، والجحدري (ساء مثلُ القوم)[2]، ويمكن حمل القراءة على تضمين (ساء) معنى التّعجب، أي: ما أسوأ مثلَ القوم! والثّاني أنّها بمعنى (بئس)، والقوم فاعلها، وقدّر أبو حيّان تمييزاً لفعل الذّم، وردّه السّمين الحلبي[3]؛ لأنَّ الفاعل ظاهر، فلا حاجة لتقديره.

واعتباره متضمّناً معنى التّعجب له ما يدعمه من استخدامات العرب كقولهم: (قَضُوَ الرّجلُ)[4].

واستعمل ساء بمعنى (بئس) للذمّ، فيُقال ساء رجلاً زيد، كقولك: بئس رجلاً زيد، فيكون في (ساء) ضمير مستتر، يفسره الظّاهر كما تقول في بئس.

إلا أنَّ نقله لمعنى (بئس) يجب أنْ يكون على وزن (فَعُل) بضم العين، فيصير لازماً، بعد أنْ كان متعدّياً، فيصير (سَوُءَ) مثل: (فَقُه)، وإنّما قُلبت الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها على حد طال[5].

والتّضمين يرتبط بالمعنى أكثر من ارتباطه بالقواعد النحوية، وهو مجازي، كما أنّه سماعي لا قياسي[6] يُلجأ إليه عند الضرورة، أراد الأعمش تأكيد ذمه للكافرين،أو إبداء تعجبه فعدل إلي تضمين الفعل ذلك المعنى.

5.2 التّوابع:

عرفها ابن هشام بقوله:" هُو تَابِعٌ يقرِّرُ أمر الْمتبُوع في النِّسبة أَو الشُّمول، فالأوّل نَحو جَاءني زَيدٌ نَفسهُ ،والثَّاني كقولك جَاء الزيدَانِ كِلاهُما. وهي نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق.[7].

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 177.

(2)الزّمخشري، الكشّاف: 179/2، أبو حيان،البحر المحيط: 424/4،.

(3) أبو حيان،البحر المحيط: 424/4.

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 424/4،النحاس، إعراب النّحاس: 164/2.

(5) عبد الجواد، سمير، التّصريفات النّحوية والصّرفية لقراءة الأعمش: 120.

(6)حسن، عباس، النحو الوافي:571

(7) انظر، الانصاري، ابن هشام، أوضح المسالك،550/1،وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 38.

1.5.2 النّعت:

وهو الاسم الدّال على بعض أحوال الذّات، وذلك نحو: طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق، وقائم، وقاعد... وهي للتخصيص في النّكرات، وللتوضيح في المعارف[1].

وممّا حُمل على النّعت في قراءة الأعمش:

في قوله تعالى:﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2].

فقد قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، والحسن، وخلف (مثلُ)[3] على اعتبارها نعتاً لِما قبلها (حقّ)؛ لأنّه نكرة لا يكتسب التّعريف بالإضافة إلى المعرفة؛ لأنّ الأشياء التي يحصل بها التّماثل بين الشّيئين كثيرة، لا تحصر[4].

وكذلك في قوله تعالى:﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾[5].

فقد قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، ويعقوب (فجزاءٌ) و(مثلُ) بالرّفع صفة لجزاء[6].

وفي قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[7].

قرأ هو، وأبو حيوة (غيرِ)[8] وصفاً للمؤمنين، وقراءة الرّفع وصفاً لـــ(القاعدون)[9]، ويمكن اعتبار الجر بدلاً من المؤمنين، إلا أنّها عند ابن القيم

---

(1)ابن يعيش، شرح المفصل: 46.

(2) سورة الذّاريات، الآية: 23.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 136/8، القيسي، مكي، الكشف: 394/1، الــرّازيّ، تفــسير الفخــر الــرّازيّ: 294/3. الشّوكاني، فتح القدير: 503/1،

(4) الفرّاء، معاني القرآن: 85/3، القيسي، مكي، الكشف: 287/2.

(5) سورة المائدة، الآية: 95.

(6) أبو حيان، البحر المحيط: 25/4، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 294/3،القيسي،مكي، الكشف: 291/1.

(7) سورة النّساء، الآية: 95.

(8) أبو حيان،البحر المحيط: 25/4، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 294/3.

(9) المرجع نفسه.

الجوزيّة أظهر في الأول[1]، أي: يفضل النّعت.

2.5.2 البدلّ:

وهو التّابع المقصود بالنّسبة بلا واسطة، فالتّابع جنس، والمقصود بالنّسبة، فَصل، أخرج: النّعت، والتّوكيد، وعطف البيان، و(بلا واسطة) أخرج المعطوف ببل[2].

وممّا جاء في قراءته على البدل:

في قوله تعالى:﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾[3].

جاءت قراءة العامّة بالرّفع، في كلّمة (ربّ) إلا أنَّ الأعمش، وابن محيصن، وأبا حيوة، والكوفيّين قرأوا (ربِّ) بالخفض[4]، وهي بدل من (ربّك).

وكذلك في قوله تعالى:﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ۝ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾[5].

فقد قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود، وأبو إسحاق، وابن محيصن، وابن عامر، وعاصم (ربِّ السّموات، الرّحمنِ) بالجر[6]، فتكون (رب) بدلاً من (ربّك) و(الرّحمن) صفة له، أو بدلاً من (ربّ)، أو عطف بيان[7].

وأبدل الظّاهر من المضمَر في قوله تعالى:﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ

---

(1) الفرّاء، معاني الفرّاء: 236/1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 247/2.

(3) سورة الدّخان، الآيتان: 6-7.

(4) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 388، القيسي، مكي،الكشف: 264/2، الفرّاء، معاني القرآن: 39/3،

(5) سورة النّبأ، الآية: 36-37.

(6)البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 431، القيسي، مكي، الكشف: 359/2،

(7) القيسي، مكي، الكشف: 359/2.

عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾[1]، حيث جرّ الأعمش (عالمِ) على أنَّه بدل من الهاء، في (له)[2]، وقد يُحمل على أنَّه نعت للضمير، في (له) إلا أنَّ الأجود هو البدل؛ لأنَّ ضمير الغائب لا يوصف، عند الجمهور[3]، إلاَّ الكسائي أجاز ذلك[4].

3.5.2 العطف بالحروف:

ويسمى النّسق، وهو الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل، كأنَّه أميل به إلى حيز الأول، وقيل له نسق؛ لمساواته الأول في الإعراب، فالحرف يتوسّط بين الاسمين، ويُشركهما في إعراب واحد[5].

عطف الاسم على الاسم:

في قوله تعالى:﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٍ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[6]، رفع الأعمش في قراءته (المشركون)[7]، في حين قرأها الجمهور بالجرّ، فيكون قد عطف (المشركون) على (الذين)، وقراءة العامّة على عطفها على (أهل الكتاب).

ويبدو أنَّ قراءة الأعمش ميّزت (المشركون) وجعلتهم فئة أخرى غير الكفار، ويتّضح هذا التّأويل بالنّظر في (مِن) الأولى، وهي حرف للبيان؛ لأنَّ الذين كفروا جنس تضمّن نوعين: أهل الكتاب، والمشركين، فلمّا عطف على (الذين) أفردهم في مجموعة خاصة، فيكون من باب ذكر الخاص بعد العام، واللّه أعلم.

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 73.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 165/4،القيسي، مكي/ مشكلّ إعراب القرآن: 273/1.

(3)الاستراباذي، شرح الرّضي على الكافية: 311/1.

(4) المرجع نفسه.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 74/3.

(6) سورة البقرة، الآية: 105.

(7) النّحاس، إعراب القرآن: 205/1، الفرّاء، معاني الفرّاء: 70/1.

ومن العطف كذلك في قوله تعالى:﴿"لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1].

فقد قرأ الأعمش، وابن جبير، والجحدري، والحسن (المقيمون)[2]، عطفاً على (الرّاسخون)، وهي كذلك في مصحف ابن مسعود[3].

وكذلك في قوله تعالى:﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ﴾[4].

فقد عدل الأعمش، والحسن، ويعقوب عن نصب (الصّابرين)، وقرأوا جميعاً بالرّفع فيها[5]. وهو عطف على (المؤمنون).

والظّاهر أنَّ قراءة العامّة في هذين الحرفين أبلغ، إذ إنّ في المخالفة الإعرابيّة فوائد قد تقصر عن أدائها جريانها على نسق القاعدة المشهورة، وهذا العطف جاء في سياق الحديث عن مجموعة من الصفات الحسنة،التي يمتاز بها المسلمون، "فإذا ذُكرت الصّفات الكثيرة في معرض المدح، والذّم، فالأحسن أنْ يُخالف في إعرابها، ولا تُجعل كلّها جاريّة على موصوفها؛ لأنَّ هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف، والإبلاغ في القول، فإذا خُولف بإعراب الأوصاف، كان المقصود أكمل؛ لأنَّ الكلام عند الاختلاف يصير كأنَّه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب، يكون وجهاً واحداً، وجملة واحدة"[6].والعرب تفعل هذا في المعرفة والنكرة على السواء،فتقول: مررت برجلٍ جميلٍ وشاباً بعده[7]

---

(1) سورة النّساء، الآية: 162.

(2)ابن جني، المحتسب: 203/1، ابن خالويه، مختّصرفي القراءات: 30، البناء،إتحاف فضلاء البشر: 196. أبو حيّان، البحر المحيط: 411/3.

(3)ابو حيان، البحر المحيط: 411/3، الشّوكاني، فتح القدير: 537/1.

(4) سورة البقرة، الآية: 177.

(5) ابن خالويه، مختّصر ابن خالويه: 11.

(6)أبو حيان، البحر المحيط: 411/3.

(7)الفراء،معاني القرآن:108/1.

وفي الآية الأولى (المقيمين الصلاة) أعجب لمن روى عن عائشة -رضي اللّه عنها- قولها: "كتبها بالياء خطأ من كاتب المصحف"[1]، وهذا ينتفي عنها؛ لأنَّها عربيّة فصيحة اللّسان، ولأنَّ باب النّعت المقطوع، باب شهير في العربيّة.

وفي قوله تعالى:﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾[2].

قرأ الأعمش، والحسن، ويعقوب الحضرمي (وكلمةَ) بالنّصب في الثّانيّة[3]، عطفاً على الأول، وهو مفعول (جعل).

وعند الفرّاء هذا بعيد؛ لأنَّك لا تقول أعتق فلانٌ غلامَ أبيه، ولا تقول غلامُ أبي فلان[4].

ويبدو أنَّ عطفها على مفعول (جعل) فيه ضعف؛ لثلاثة أوجه: أنَّه وضع الظّاهر موضع المضمر، والوجه أنْ يُقال (وكلمته)، ثمّ إنّ المعنى يختل بهذه القراءة، كأنَّ المراد: كانت كلمة اللّه السُّفْلى، ثمّ أصبحت العُليا، وهذا بعيد جداً، وتوكيد مثل ذلك بـــ(هي) بعيد، إذ القياس (إياها)[5].

وردّ السّمين الحلبيّ هذه الحجج؛ فلا ضعف في الأول؛ لأنَّ القرآن فيه شواهد كثيرة من ذلك، والثّاني لا يلزم ما ذكر، وهو أنْ يكون الشّيء المضمر على الصّفة الخاص، بل يدلّ التّعبير على انتقال ذلك الشّيء المضمر على صفة ما إلى هذه الصّفة، والثّالث: أنَّ (هي) ليست تأكيداً البتة[6].

وفي تأويل مكي، وأبي البقاء داعم، إذ إنّه روى عن الأعمش أنَّه قال: "رأيت في مصحف أنس بن مالك، المنسوب إلى أُبيّ بن كعب قراءة نصها "وجعل كلمتَه

---

(1)أبو حيان، البحر المحيط: 411/3

(2) سورة التّوبة، الآية: 40.

(3) ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 52، ابن عطية، المحرر الوجيز: 500/6، الفرّاءمعاني القــران: 428/1 الشوكاني، فتح القدير: 362/2.

(4) الفراء، معاني القرآن : 428/1.

(5) القيسي، مكي، مشكلّ إعراب القرآن: 329/1.

(6) السمين الحلبي، الدّر المصون: 6-52-53.

هي العليا"[1]، فتكرار الفعل قد يدعم ما قرأ به الأعمش، هذا على الاختلاف في الرّواية عن أنس.

عطف فعل على فعل:

يعطف الفعل على الفعل ، بشرط الاتّحاد فيما بينهما بالزمن[2].

وفي قراءة الاعمش في هذا الباب: في قوله تعالى:﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[3].

قرأ الأعمش، وأبو عمرو بن العلاء، وابن محيصن (وأكونَ)[4]، عطفا على و(أصدّقَ) وهي كذلك في مصحف ابن مسعود، وأُبَيّ بن كعب[5]، وأصدّق منصوبة (بأنْ) مضمرة، لأنَّه جواب تمنٍ، والعطف هنا على ظاهر اللّفظ[6].

وفي قوله تعالى:﴿وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ﴾[7].

حيث جاءت قراءة الأعمش، والأعرج، وطلحة (ويضيقَ صدري ولا ينطلقَ)[8]، بنصب الفعل، فيكون عطفاً على (أن يكذبونِ)، فيكون التّذكيب متعلق بالخوف[9].

العطف على الضّمير:

يعْطفَ على الاسم الظاهر والضمير المنفصل و المُتَّصِل المنصوب بلا شرط، ولا يَحْسُن العَطْفُ على الضمير المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل، أما العطف على الضمير المجرور فلا يكثر إلا بإعادة

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 500/6.

(2)ابن هشام، أوضح المسالك،349/3.

(3) سورة المنافقين، الآية: 10.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 271/8، القيسي، مكي، الكشف: 323/2، الفرّاء، معاني القرآن: 160/3.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 271/8.

(6) ابن جني، المحتسب: 60/2.

(7) سورة الشّعراء، الآية: 13.

(8) البناء،إتحاف فضلاء البشر: 331 النخاس،إعراب النّحاس: 175/3.

(9) النّحاس، إعراب القرآن: 175/3.

الخافض حرفاً كان أو اسماً[1]. إلا أنَّ قراءة للأعمش جاءت مخالفة لهذه القاعدة، كما يلي:

في قوله تعالى:﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[2].

قرأ الأعمش، وابن عبّاس، وحمزة، والنّخعيّ، وقتادة هذا الحرف بجر (الأرحامِ)[3].

وقد انشغل الموجهون بهذه القراءة، بالنّظر في صحة القراءة من جهة اتّفاقها، ومقاييس اللّغة؛ لمجيئها على وجه يتقبّله مذهب، ويرفضه آخر.

فقد ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض، دون إعادة حرف الجر، ومتى عاد حرف الجرّ، أو كرّر جاز العطف، في حين أنَّ هذا الوجه متقبّل عند الكوفيّين، دون حاجة لإعادة الجار[4]؛ لذا فهذه القراءة قبيحة عند البصريين، ومردودة، وحجّتهم أنّ حرف الجرّ شبيه بالتّنوين، ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه، كما لم يجز العطف على التّنوين، ثمّ إنّ المعطوف، والمعطوف عليه، إن يصلحا لحلول كلّ واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه؛ فامتنع العطف، إلاَّ بإعادة حرف الجر[5].

ونرى أنَّ ابن عطيّة قد وافق البصريين في ردّ هذه القراءة من جهة اللّفظ، ومن جهة المعنى ، فإن ذكر (الأرحام) ممّا يُتساءل به، لا معنى له في الحضّ على تقوى اللّه تعالى، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأنَّ الأرحام يُتساءل بها،" وهذا تفريق في معنى الكلام، وغضّ من فصاحته، وإنّما الفصاحة في أنْ تكونَ في ذكر الأرحام فائدة مستقلة. ووجه آخر أن في ذكرها على ذلك تقدير التّساؤل بها لو قسم

---

(1) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك،58/3.

(2) سورة النّساء، الآية: 1.

(3)ابن عطية، المحرر الوجيز: 483/3، أبو حيّان، البحر المحيط: 164/3، القيسي، مكي، الكشف: 375/1، الفرّاء، معاني القران: 252/1.

(4) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك،58/3.

(5) المرجع السابق نفسه: 58/3.

بحرمتها، والحديث الصّحيح يرد في ذلك في قوله ﷺ: "من كان حالفاً، فليحلف باللّه، أو ليصمت"[1].

ويؤيد الزمخشري (538هـ) مذهب البصريين، إلا أنَّه يلمس معنى وراء قراءة الأعمش، ومن معه ذلك: "أنَّ المشركين كانوا يقرّون بأنَّ لهم خالقاً، وكانوا يتساءلون بذكر اللّه، والمرحم فقيل لهم: اتقوا اللّه الذي خلقكم، واتقوا الذي تتناشدون به، واتقوا الأرحام، فلا تقطعوها، أو واتقوا اللّه الذي تتعاطفون بإذكاره، وبإذكار الرّحم، وقد أذن عز وجل، إذا قرن الأرحام باسمه، فإن صلتها منه بمكان، كما قال تعالى:﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾[2]، وعن الحسن: إذا سألك باللّه، فأعطه، وإذا سألك بالرّحم فأعطه"[3].

وهذا التّفسير الذي اتّضح من تغيير الحركة الإعرابيّة، قد يجد لقراءة الأعمش، وصحبه فائدة، ومعنى لا يمكن إنكاره، ثمّ هي حجّة لأهل اللّغة –الكوفيّين خاصة– يدعم مذهب العطف على الضمير المجرور.

وللكوفيّين شواهد من الاستخدام، تدعم مذهبهم، فوق هذه القراءة، كقولك: "ما فيها غيره، وفرسه"[4]، وقول الشّاعر[5]:

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا فاذهب فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ

بجر الأيام عطفاً على الضمير قبله.

وقراءة العامة أرجح فيما أرى، لما في قراءة الأعمش ومن معه من عدم التوافق بين المعطوف والمعطوف عليه، فالاسم لا يعادل الضمير ولا يشابهه في كثير من الخصائص، فعدم التكافؤ قد لا يؤيد مذهبهم.

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 483/3.

(2) سورة الإسراء، الآية: 23.

(3) الزّمخشري،، الكشّاف: 444/2.

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشّافية: 564/1.

(5) البيت بلا نسب، انظر: الكتاب: 383/2، ابن يعيش، شرح المفصل: 78/3، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 564/1.

6.2 التّخفيف:

يرجع بعضهم مفهوم الخفّة، والثّقل إلى مجرّد الانطباع، وبعضهم يرجعهما إلى إحساس المتكلّم؛ لذا فإنّهما مفهومان نسبيان بعض الشّيء[1].

ونجد أنَّ الأعمش في بعض قراءاته، قد مال إلى التّسكين نفوراً من الضّمّ، الذي هو مستثقل، واختار التّسكين في صيغ الفعل المضارع.

كما أنَّه خفّف في الحروف، وترك التّشديد، وما به من ثقل، وجنح إلى الصّيغة الأخفّ في مثل (إنّ، ولمَّا).

وممّا جاء في قراءة الأعمش على هذه الظّاهرة:

1.6.2 في الفعل:

في قوله تعالى:﴿"يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾[2]، قرأ الأعمش، وابن محيصن (يعدْهم ويمينهم، وما يعدْهم)[3]، وتسكين الدّال هنا لغايّة التّخفيف. وغايّة التّسكين هنا التّخفيف، وذكر أبو عمرو بن العلاء أنَّ التّسكين في المرفوع، هو لغة تميم[4].

2.6.2 في الحروف:

تخفيف (أنَّ) وإعمالها، كما في قوله تعالى:﴿"وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾[5]، قرأ الأعمش (تكونُ)، وهي قراءة أبي عمرو، والكسائي، وحمزة، ويعقوب[6].

---

(1) عفيفي، أحمد، ظاهرة التّخفيف في النّحو العربي: 30.

(2) سورة النّساء، الآية: 120.

(3) ابن خالويه، مختّصر ابن خالويه: 29، البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 136، ابن جني، المحتسب: 199/1.

(4) ابن جني، المحتسب: 199/1.

(5) سورة المائدة، الآية: 71.

(6) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 20، ابن عطية، المحرر الوجيز: 525/4، القيسي، مكي، الكشف: 452/1، الشّوكاني، فتح القدير: 63/2، ابن الجوزي، زاد المسير: 399/2.

و(أن) المدغَمة في (لا) هي المخفّفة من الثّقيلة، واسمها ضمير الشّأن محذوف، والجملة المنفيّة في موضع الخبر، ولم تكن لتُعتَبر (أنْ) مخفّفة من الثّقيلة إلاَّ إذا جُعل الفعل (حسب) بمعنى العلم، واليقين، لتصبح تأكيداً لِما بعدها، وما قبلها من اليقين.

ولمّا أضمر اسم (أن) المخففة رُفع الفعل (يكون)، إذ لا ناصب له، وصارت (لا) عوضاً عن المحذوف مع (أن)[1]، والتّقدير: "وحسبوا أنَّه لا تكون فتنة"، أي: لا تقع، ولا تحدث، فلا يحتاج (كان) إلى خبر؛ لأنَّها تامّة، وما يفضّله النّحويّون هو الرّفع؛ لأنَّ (حسب) وأخواتها بمنزلة العلم[2].

وفي قوله تعالى:﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[3].

قرأ الأعمش، وأُبيّ بن كعب، وعبد اللّه بن مسعود (وإنْ كلٌّ لما ليوفينّهم)[4]، فقد عدَّ (إن) نافيّة، والقسم محذوف، قياسا على قول العرب: (ما زيدٌ إلا ضربته)[5]، أي:ما زيدٌ إلا مستحق؛ لأن يُقال فيه هذا.

ومن النّحويّين من جعل (إن) مخفّفة من الثّقيلة، و(إلاَّ) زائدة، وهذا وارد في شعر العرب، كقول الشّاعر[6]:

أرى الدّهر إلاّ منجنوناً بأهله وما طالب الحاجات إلاّ معلّلا

أي: الدّهر منجنوناً بأهله يتقلّب بهم، فتارة يرفعهم، وتارة يخفضهم.

ومعنى هذه القراءة ما كلّ إلاّ والله ليوفينهم، كقولك: ما زيد إلاّ لأضربنّه، أي: ما زيد إلاّ مستحقٌ أن يقال فيه هذا. ويجوز فيه وجه ثان: وهو أن تكون (إن) مخفّفة من الثّقيلة وتجعل إلاّ زائدة.

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 416/1.

(2) النّحاس، إعراب القرآن للنحاس: 33/2.

(3) سورة هود، الآية: 111.

(4)البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 260، ابن جني، المحتسب: 328/1 أبو حيّان، البحر المحيط: 266/5، القيسي، مكي، مشكلّ إعراب القرآن: 374/1، القيسي، مكي، الكشف: 295/2،.

(5) ابن جني، المحتسب: 328/1.

(6) ذكر ابن جني أن هذا البيت ينسب إلى بعض العرب ولم يذكر قائلـه، انظـر: المرجـع السـابق، نفـسه، والمنجنون: الدّولاب الذي يستقي عليه.

ويبدو أنَّ النّحاس حملها على تفسير أنَّ (إنْ) نافيّة، وإلا لَما جاز القراءة بها؛ لكونها مخالفة للسواد[1]، لكنّ أبا حيّان يرى أنَّها واضحة المعنى، وتعني: جميع ما لهم[2].

ومن التّخفيف في قوله تعالى:﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[3].

وفي قوله تعالى:﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[4]، وكذلك في قوله:﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[5]، وفي قوله تعالى:﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[6]، وفي قوله:﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾[7].

خفّف الأعمش صيغة (أمن) في هذه جميعاً[8]، وقرأ الجمهور بتشديدها.

وبهذا التّخفيف جعل الهمزة للاستفهام دخلت على (مَنْ)، وهي مبتدأ، حُذف خبره، وتقديره في الآية الأولى:"يكفر بنعمه، ويشرك به"[9].

وأورد ابن عطيّة رأياً مفاده أنَّ (أمن) قد تكون استفهاماً فتكون بمعنى (أمْ من)، فهي موصولة، دخل الاستفهام عليها[10]، ولكن ما المسوّغ لحذف الميم في هذا التّوجيه؟

---

(1) النّحاس، إعراب القرآن: 114/3.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 268/5.

(3) سورة النّمل، الآية: 60.

(4) سورة النّمل، الآية: 62.

(5) سورة النّمل، الآية: 63.

(6) سورة النّمل، الآية: 64.

(7) سورة الزّمر، الآية: 9.

(8)الزّمخشري، الكشّاف: 376/3، ابن جني، المحتسب: 169/2أبو حيّان، البحر المحيط: 84/7-86، 402/7

(9) أبو حيان، البحر المحيط: 84/7.

(10) ابن عطية، المحرر الوجيز: 266/4.

وفي سورة الزّمر، تحمل وجهاً آخر، وهو اعتبار الهمزة للنداء، إلا أنَّ أبا حيّان يرجّح الاستفهام[1]، والنّحاس يضعفه[2].

ومن مظاهر التّخفيف في قراءته:

في قوله تعالى:﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾[3].

فقد قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، ورويس عن يعقوب، ويحيى، وخلف (لِما)[4]، بكسر اللّام، وتخفيف الميم.

والظّاهر أنَّ اللّام للتعليل، و(ما) مصدريّة، أي: لصبرهم، فانتقل المعنى بهذه القراءة لتعليل السّبب وتوضيحه ؛ فهم جُعلوا أئمة بسبب صبرهم، أمّا قراءة العامّة، فهي على معنى الحكاية –حكاية المجازاة– أي: لما صبروا، جعلناهم أئمة[5].

وقد اختار أبو عبيد هذا الحرف[6]، ويبدو أنَّه استند في قبوله، وتعليله هذه القراءة على قراءة ابن مسعود (بما صبروا)[7].

وفي قوله تعالى:﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[8].

قرأ الأعمش، وابن مسعود (ألا)[9] بتخفيف اللّام، وهذه القراءة قد نحت بالمعنى إلى التّنبيه، والاستفتاح المتضمّن في (ألا)، وبعدّها نداء، أسقط العرب (الألف) أداة النّداء هذه وهمزة الوصل من (اسجدوا) خطأ؛ لمّا سقطا لفظاً، ووصلاً الياء بالسّين فصارت بصورة يسجدوا[10].

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 402/7.

(2) النّحاس، إعراب القرآن: 6/4.

(3) سورة السّجدة، الآية: 24.

(4) القيسي، مكي، الكشف: 192/2، الفرّاء، معاني القرآن: 333/2، إتحاف فضلاء البشر: 352.

(5) القيسي، مكي، الكشف: 192/2، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 569.

(6) أبو عبيد، اختيارات أبي عبيد: 352.

(7) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 352.

(8) سورة النّمل، الآية: 25.

(9) أبو حيّان، البحر المحيط: 65/7، الحلبي، الدّر المصون: 603/8، حجّة القراءات: 526، ابن خالويه المختصر: 109.

(10) أبو حيّان، البحر المحيط: 65/7،القيسي،مكي، الكشف: 158/2.

وهذا الأسلوب وارد في كلام العرب، كقولهم: "ألا يا هؤلاء اسجدوا"[1]، وكقول الشّاعر[2]:

ألا يا اسلمي يا دَارَ ميّ عَلى البِلى وَلا زَالَ مُنهَلاً بِجَرْعَائِكِ القطرُ

أي: دار هذه كنت في سلامة.

وقد ترتّب على هذه القراءة أن اعتُبر الكلام منقطعاً عمّا قبله، وما قبله تامّ، وما بعده معترض من غير هذه القصة[3].

3.6.2 كسر همزة (إنّ)، وفتحها:

ذكر سيبويه، والمبرد وغيرهما[4] من النّحاة أنَّهم عدّوا الحروف المشبهة خمسة؛ لأنَّهم جعلوا (أنَّ) المفتوحة فرعاً للمكسورة، وهنالك مواطن تكسَر فيها همزة (إن)، وأخرى لفتحها، ووجه يجيز الوجهين.

أمّا كسرها: ففي الابتداء، وبدء الصّلة، وجواب القسم، أو حكيت بالقول، أو وقعت موقع الحال، أو بعد فعل قلبيّ، وقد علق عنها باللام[5].

وفتحها، وكسرها: إذا وقعت بعد (إذا) الفجائيّة، أو إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللام، أو بعد فاء الجزاء، أو إذا وقعت بعد مبتدأ هو قول في المعنى، وخبر (إن) قول، والقائل واحد[6].

وممّا جاء على كسر الهمزة في(إن)، في قوله تعالى:﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[7].

---

(1) السمين الحلبي، الدّر المصون: 603/8.

(2) البيت لذي الرّمة، وهو في ديوانه: 206، وانظر :السمين الحلبي،الدر الدّر: 603/8.

(3) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 526، القيسي، مكي، الكشف: 158/2.

(4) سيبويه،الكتاب: 142/3، الهلالي،هادي، هادي، الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النّحويين والبلاغيين: 152.

(5) سيبويه،الكتاب: 142/3.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل : 61/8.

(7) سورة الأنفال، الآية: 19.

قرأ الأعمش (إنَّ) بكسر الهمزة، وهي قراءة ابن كثير، وأبي بكر عن عاصم، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وابن مسعود[1]، وكسرها إنّما جاء على الابتداء والاستئناف، بحيث يخرج هذا الحرف إلى معنى التّوكيد لنصرة اللّه تعالى لعباده المؤمنين، فهو تأكيد لِما بعده من الخبر، كما أنَّها تصلح أنْ تكونَ جواباً للقسم[2]، وهي كذلك عند ابن مسعود[3].

ومن ذلك في قوله تعالى:﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾"[4].

جاءت قراءة الأعمش، وابن إسحاق، وعيسى بن عمرو، وعاصم بكسر همزة (إني)[5].

وهذا على إضمار القول على مذهب البصريين، أو على إجراء الدّعاء مُجرى القول، على مذهب الكوفيّين[6]، وقدّر سيبويه إضمار القول، فيقول: (أراد أن يحكي)[7].

ويبدو أنَّ معنى التّوكيد يظهر مجدّداً في هذا الحرف، فحاجة نوح إلى نُصرة اللّه، تقتضي الإلحاح، والإصرار، والتّأكيد في الإجابة.

وفي قوله تعالى:﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾[8].

قرأ الجمهور بفتح الهمزة في (أنَّ) في الموضعين، وقرأ الأعمش بكسرها في الموضعين[9].

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 491/1، ابن عطية، المحرر الوجيز: 255/6.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 255/6.

(3) القيسي، مكي، الكشف: 491/1.

(4) سورة القمر، الآية: 10.

(5) مختصر ابن خالويه: 147،ابو حيان، البحر المحيط: 175/8، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 39/29.

(6) العكبري، التّبيان في إعراب القرآن: 193/2.

(7) سيبويه، الكتاب: 143/3، أبو حيان، البحر المحيط: 175/8.

(8) سورة الحج، الآية: 4.

(9) أبو حيان، البحر المحيط: 326/6، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 6/23، البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 313.

والكسر يسوّغه إسناد (كتب) إلى الجملة إسناداً لفظيّاً أي: كتب عليه هذا الكلام، أو على تقدير (قيل) أو على المفعول الذي لم يسم فاعله[1].

ولا يرتضي البصريّون هذا؛ لأنَّ الفاعل عندهم لا يكون جملة، وكسر الهمزة عندهم يجوز بعد القول الصّريح، لا بعد ما هو بمعنى القول[2]، أمّا كسرها بعد فاء الجزاء، فيجوز فيه الفتح، والكسر، ولا خلاف فيه.

وكذلك في قوله تعالى:﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[3].

كسر الأعمش، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، همزة (إن... فإنه)[4].

وكسر الأولى على جهة التّفسير للرحمة، والثّانيّة في موضع الخبر، أو الجواب[5]، وقد يكون الكسر جاء بناءً على تضمين الفعل (كتب) معنى (قال)، وقد ذكر هذا النّحّاس[6].

وفي قوله تعالى:﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[7].

حيث كسر الأعمش همزة (إن)[8]، والظّاهر أنّه استند على قراءة الكوفيّين "فناداه الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب إنَّ اللّه"[9]. أي: تضمين (نادى و أذّن) معنى قال.

---

(1) الزّمخشري، الكشّاف: 5/3، أبو حيّان، البحر المحيط: 327/6.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 144/4.

(3) سورة الأنعام، الآية: 54.

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 144/4، النّحاس، إعراب القرآن: 550/1-551.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 124/4.

(6) النّحاس، إعراب القرآن: 550/1.

(7) سورة الأعراف، الآية: 44.

(8) النّحاس، إعراب القرآن: 127/2.

(9) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 4، 210/7.

وفي كسر الهمزة في هذه المواطن جميعاً نلحظ أنَّ الأعمش يميل إلى تقدير الفعل (قال: أو يقول وما هو بمعناه) فوجب كسر الهمزة.

فتح الهمزة:

في قوله تعالى:﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾[1].

فقد قرأ الأعمش، وعائشة -رضي اللّه عنها- وأبو رزين، وعكرمة، وأبو العالية (أنّه)[2]، بفتح الهمزة.

وهذه القراءة جاءت بعد حذف لام التّعليل، إذ إنّ فتح الهمزة يجعلها مفسّرة، فتكون (أن) في موضع نصب، أي: وعدكم أنَّه يبدأ الخلق، أو لأنَّه يبدأ الخلق[3]، ويجوز اعتبارها في موضع رفع، أي: فمَن قدرته هذا، فهو غنيّ عن إخلاف وعده[4].

وعند الزّمخشري منصوب بالفعل، أي: وعد اللّه تعالى بدء الخلق، ثمّ إعادته، والمعنى إعادة الخلق بعد بدئه هو وعد اللّه، على لفظ الفعل، ويجوز أن يكون مرفوعاً بما نصب (حقاً)، أي: حقّ حقاً بدء الخلق، كقول الشاعر[5]:

أحقاً عباد اللّه أن لست جائياً ولا ذاهباً إلاَّ على رقيب

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[6].

فقد قرأ الأعمش، والمطوّعيّ، وعيسى بن عمرو (أنَّكم)[7] بفتح الهمزة، والمعنى توقّعوا بعثكم. ويجوز أن يضمن (قلت) معنى (ذكرت) ففُتحت الهمزة؛ لأنَّها

---

(1) سورة يونس، الآية: 4.

(2) مختّصر ابن خالويه: 56، ابن جني، المحتسب: 307/1، النّحاس، إعراب القرآن: 245/2.

(3) الفرّاء، معاني القرآن للفراء: 457/1.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 102/7.

(5) الزّمخشري، الكشّاف: 225/2.

(6) سورة هود، الآية: 7.

(7) ابن خالويه، مختّصر ابن خالويه: 59، الزّمخشري، الكشّاف: 260/2.

في موضع مفعول (ذكر)[1].

7.2 الحمل على الجوار في قراءة الأعمش:

ذكر مكيّ أنَّ الإتباع في كلام العرب مستعمَل كثيراً[2]، أفرد له السّيوطي باباً فيما يمكن أنْ يدور فيه[3]، ومنه إتباع حركة آخر الكلمة المعربة أوّل الكلمة بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿الحمدِ لله﴾[4].

أمّا الحمل على الجوار، فقد اختلف النّحويّون في القياس عليه في القرآن، فعدّه أبو البركات الأنباري (577هـ) من الشّاذّ، الذي لا يعرّج عليه[5]، والزّجاج الذي أنكره في كلمات اللّه[6]، والنّحاس عدّه غلطاً وقع في شيء شاذّ[7].

وظهرت هنا شواهد على هذه الظّاهرة في قراءة الأعمش، يمكن حملها عليه، وإنْ كان بعضها ممّا يمكن حمله على المشاكلة، والمزاوجة، لتماثل الفواصل كما سيأتي.

وممّا جاء في قراءة الأعمش على هذه الظّاهرة:

في قوله تعالى:﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ﴾[8].

قرأ الأعمش، وجعفر، وابن حجار، وابن وردان (للملائكةُ اسجدوا)[9].

والملائكة في موطن جر؛ لذا أنكر الزّجاج هذا الإتباع؛ لأنَّ الكسر حركة إعراب، ويجوز الإتباع إذا كان ما قبل الهمزة حرفاً صحيحاً ساكناً[10]، فوصفها

---

(1) الزّمخشري، الكشّاف: 260/2.

(2) القيسي، مكي، الكاشف: 279/1.

(3) السّيوطي، الأشباه والنّظائر: 19-14، الحموز، عبد الفتاح، الحمل على الجوار: 129.

(4) سورة الفاتحة، الآية: 1.

(5) الأنباري، الإنّصاف: 615/2.

(6) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 167/2.

(7) النّحاس، إعراب القرآن: 258/1.

(8) سورة البقرة، الآية: 34.

(9)ابن عطية، المحرر الوجيز،: 244/1 أبو حيان، البحر المحيط: 152/1،، إعراب القرآن للنحاس: 161/1.

(10) أبو حيان، البحر المحيط : 152/1.

النّحاس كذلك بالغلط[1].

ولا يجوز استهلال الحركة الإعرابيّة بحركة إتباع، إلاَّ في لغة ضعيفة، كقوله تعالى:﴿الحمدُ لُله﴾[2]، وهذه اللّغة هي لغة أزد شنوءة، فلا ينبغي أن يُخطّئ القارئ بها. وعلّل أبو جعفر ذلك بسبب ضم التّاء لشبهها بألف الوصل، ووجه الشّبه أنَّ الهمزة تسقط في الدّرج؛ لأنَّها ليست بأصل، والتّاء في الملائكة تسقط أيضاً؛ لأنَّها ليست أصلاً[3].

وعند ابن جني هي قراءة ضعيفة؛ لأنَّ الملائكة في موضع جر، فيجب أنْ تسقط ضمة الهمزة من (اسجدوا) لقوّة الهمزة أصلاً، ولأنَّ حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتباع، إلاَّ على لغة ضعيفة[4].

والانتقال من الكسر إلى الضم فيه شيء من الثقل، فاتبع لحركة الضم بعده، وهو أسهل وأيسر في اللفظ، إلا أنَّ هذا الاتباع أثّر فيه الأضعف في الأقوى؛ فحركة (الجيم ضمة) حركة بنائية، أثّرت في الحركة الإعرابية، تلك الحركة التي لها حرمة خاصة فتجاوزت حرمتها، وأبدلتها إلى نظيرها.

وكذلك في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[5].

فقد قرأ الأعمش، وابن وثاب، والنّخعي، والكسائي (المتينِ)[6].

وتُحمل هذه القراءة على الجوار، وقد رفض حملها على الجوار أبو جعفر النّحاس؛ لأنَّ الجوار لا يقع في القرآن، وفي كلام فصيح، وهو عند النّحويّين غلط ممّا قاله العرب[7].

---

(1) النحاس، إعراب القرآن للنحاس: 161/1.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 1.

(3) الزّمخشري، الكشّاف: 24/1.

(4) ابن جني، المحتسب: 71/1.

(5) سور الذّاريات، الآية: 58.

(6) ابن جني، المحتسب: 289/2، الزّمخشري، الكساف: 21/4، الفرّاء: 90/3، البناء،إتحاف فضلاء البشر: 400.

(7) النّحاس، إعراب القرآن: 246/3.

ويوجّه بعضهم القراءة على أنّها نعت للقوّة، والمتين صفة لمؤنث، وجوّز الفرّاء أن تأتي صفة المؤنث غير الحقيقي مذكرة، حملاً على المعنى، واتّخذ القراءة السّابقة شاهداً على ذلك[1].

ومن ذلك:﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾[2].

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي (قواريراً قواريراً)[3]، بالتّنوين وصلاً، وإبداله ألفا، وقفاً، والتّنوين بدل من حرف الإطلاق؛ بسبب الفاصلة في الأول، أمّا الثّاني لإتباعه الأول، وهذا التّنوين إنّما هو بدل من حرف الإطلاق، يُؤتى به للتّرنّم[4] كما في قول العجاج[5]:

ويا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرَفنْ

حيث النّون هنا بدل من الألف.

والتّنوين في الثّانية للمشاكلة والتّناسب؛ لأنَّ ما قبله، وما بعده منوّن بالنّصب[6]، فمن العرب من يصرف ما لا ينصرف، فمن صرف الأول، والثّاني في (قواريراً) فقد أتبع اللّفظ باللّفظ[7].

والاختيار عند النّحويّين أنَّ لا ينصرف (قوارير)؛ لأنَّ كلّ جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف، وحجّة من صرف أنَّ هذه تشبه الآحاد، كما يجمع الواحد،

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن: 90/3.

(2) سورة الانسان، الآية: 16.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 389/8، الزمخشري، الكشاف،198/4

2) العرب إذا ترنّمت في الإنشاد ألحقت الألف والياء والواو فيما يُنون ولا يُنون لأنّهم أرادوا مدَّ الصوت فإذا لم يترنّموا فالوقف على ثلاثة أوجه : أمّا أهل الحجاز، فيدعون هذه القوافي ما نونَ منها وما لم ينونْ على حالها في الترنم ليفرقوا بينهُ وبين الكلام ، وناس كثيرون من بني تميم يُبدلون مكانَ المدةِ النونَ فيما ينونُ ولا ينونُ لمَّا لم يريدوا الترنم يقولون:(يا أبتا علّك أو عَسَاكَنْ)، وكذلك الجر والرفع والمكسور والمبني والمفتوحُ المبني والمضموم المبني في جميع هذا كالمجرور والمرفوع.انظر:ابن السراج: الأصول في النحو،2/ 387.

(5) ديوان العجاج: 219/2، وانظر الشّاهر في الكتاب: 207/4.

(6) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 738،السمين الحلبي، الدّر المصون: 608/10.

(7) القيسي، مكي، الكشف: 353/2،ابن زنجلة، حجّة القراءات: 738.

فأجروه مُجرى الواحد في الصّرف والتّنوين[1]، ويقويّ ذلك ثبات الألف فيه، ثمّ إنّ الصّرف، والتّنوين هو الأصل في الأسماء، والمنع لعلل دخلت عليها.

وفي قوله تعالى:﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾[2].

قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب، وزيد، وعلي، وحمزة، والكسائي (غيرِ) بالجرّ، وقد وُجِّهت هذه القراءة بأنَّها حمل على الجوار[3]. ومؤكّد أنَّ (من) زائدة؛ لمجيئها بعد الاستفهام، فهي مجرورةٌ لفظاً، مرفوعة محلاً، فجاءت قراءة الجمهور كذلك برفع (غير)، في حين أنَّ الأعمش، ومن معه حملوا على الجوار، فاتبعوا للّفظ.

وهذه القراءات التي جاءت حملاً على الجوار، قد اقترنت في بعضها بقراءات القرّاء السّبعة، وعُدَّت بعضها شاذّةً، وغير مقبولة، ويبدو أنَّها قضايا صوتيّة تتناسب مع ميل الأعمش للتّخفيف، وجاء ما يدعمها من استعمالات العرب، إلا أنَّها خالفت الرّسم.

1.7.2 لام التّعليل:

وتسمّى لام (كي) وتتصل بالأفعال المستقبلة وينتصب الفعل بعدها عند البصريين بإضمار (أنْ) وعند الكوفيين اللام بنفسها، ناصبة للفعل وهي في كلا المذهبيين متضمّنة معنى (كي) وذلك قولك: زرتك لتحسنَ إليّ، والمعنى كي تحسنَ إليّ وتقديره لأنَّ تحسنَ إليّ فالنّاصب للفعل (أنْ) المقدرة بعد اللام[4].

وقد جاءت قراءة واحدة للأعمش على ذلك:

في قوله تعالى:﴿وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾[5].

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 353/2.

(2) سورة فاطر، الآية: 3.

(3) الزّمخشري، الكشّاف: 597/3، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 592.

(4) الزجاجي، كتاب اللامات،66/1 .

(5) سورة المائدة، الآية: 47.

قرأ الأعمش (وليحكم)[1] بنصب الميم، على اعتبارها (لام كي)، وعند أبي جعفر هما قراءتان حسنتان؛ لأنَّ اللّه تعالى لم ينزل كتاباً إلاَّ ليُعمل فيما فيه، وأمر بالعمل بما فيه، فصحتا جميعاً[2].

وقراء الأعمش هذه تقتضي كلاماً محذوفاً، أي: وليحكمَ أهل الإنجيل بما أنزل اللّه فيه، أنزلنا عليهم[3]، وتكون اللام متعلقة بقوله (وآتيناه)، فلا يجوز الوقف، أي: (وآتيناه الكتاب ليحكم أهله بما أنزل اللّه فيه)[4].

والظّاهر أنَّ الجمهور على قراءة الجزم، ثمّ إنّ ما بعد هذه الآية من وعيد، وتهديد، يدلّ على أنَّ اللّه الزّم أهل الكتاب[5]، فيكون الجزم أولى، وأرجح.

2.7.2 لام القسم:

حروف القسم أربعة وهي الباء والتاء والواو واللام، تجر المقسم به، وهي صلات فعل مقدر كقولك: والله لأنطلقنّ، والتقدير: أقسم بالله، فالفعل مقدر وإن لم ينطق به ...ولا بد للقسم من جواب وجوابه في النفي ما و لا وفي الإيجاب إن واللام[6].

ومما جاء على لام القسم عند الأعمش:

في قوله تعالى:﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾[7].

قرأ الأعمش هذا الحرف (لأقسمُ)[8]، وهي قراءة أبي العاليّة، وعكرمة ومجاهد، وأبي عمران[9]، فتكون اللام لام القسم، والتّوكيد، وقد وصفها الزّجاج بأنَّها

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 304/8، النّحاس، إعراب القرآن: 22/2.

(2) النّحاس، إعراب القرآن: 22/2.

(3) المرجع السابق نفسه: 22/2.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد 3، 209/6.

(5) المرجع السابق نفسه، 3/ج6، 209.

(6) الزجاجي، كتاب اللامات،83/1 .

(7) سورة البلد، الآية: 1.

(8) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 347/5، الفرّاء، معاني القرآن: 207/3، النّحاس، إعراب القرآن: 390/2.

(9)الفرّاء، معاني القرآن: 207/3.

قراءة قليلة، وهي في العربيّة بعيدة؛ لعدم دخول اللام على الفعل المستقبل إلاَّ ومعه نون، كقولك: لأضربن زيداً[1].

ويمكن حمل دخول اللام على تقدير حذف مبتدأ، على اعتبار اللام للابتداء، والتّقدير: لأنا أقسم، وسبب حذف المبتدأ، هو العلم به[2].

وقد وصفت هذه القراءة بالقلة، والبعد[3]، لحاجة اللام إلى النّون في المستقبل.

3.7.2 واو الاستئناف:

نعني عدول الأعمش في قراءته عن العطف إلى قطع الكلام عما قبله، وقال النّحاة في الواو التي تعطف جملة مبتدأة على كلام متقدم تام بأنَّها واو الاستئناف، وإن كانت صورتها صورة العطف، وبعضهم يعدّها مغايرة لبقية أنواع،الواوات وإن والصحيح أنَّها وإن كانت للاستئناف فلم تخرج عن معنى العطف، ولكن لا تشرك بين ما بعدها وما قبلها، إلا في أصل الإخبار دون شيء آخر [4].

ومما جاء في قراءة الأعمش على واو الاستئناف:

في قوله تعالى:﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[5].

فقد قرأ الأعمش، والمطوّعيّ، والحسن (ويتوبُ)[6]، بالرّفع، والواو هي للاستئناف.

والمعنى مرتبط ببعضه، فقراءة العامّة تعني: ليعذبَ اللّه حامل الأمانة، ويتوبَ

---

(1) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 347/5.

(2) الفرّاء، معاني القرآن: 207/3.

(3) النّحاس، إعراب القرآن: 390/2.

(4)العلائي، صلاح الدين، الفصول المفيدة في الواو المزيدة.56/1.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 73.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 244/7.

على غيره ممّن لم يحملها[1]، أمّا الرّفع، وقطعه من الأول تجعل التّوبة عليهم بكلّ حال[2].

ويبدو أنَّ المعنى مشابه في قراءته لقوله تعالى:﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾[3]، فقد رفع الأعمش (ويكون)،وهي قراءة المطوّعيّ[4].

أمّا النّصب عطفاً عمّا قبلها، والمعنى – واللّه أعلم– هو تفسير، وتعليل لقتالهم، أي: قاتلوهم حتى لا تكون فتنة، ولكي يكون الدّين خالصاً لله وحده، أمّا الرّفع، فالدّين لله على جميع أحواله حتى وإنْ لم يقاتلوهم.

ونلحظ أنَّ معالم قراءة الأعمش في الاختلاف في التركيب والإعراب قد يرجع في طبيعته إلى الخط، وخلوّه من الشكل والنقط، فنشأ عن ذلك احتمال قراءة بعض الألفاظ على وجوه مغايرة مختلفة لما عليه الجمهور، إلا أنَّها صحيحة المعنى، تستوعبها التخريجات النحوية، ولها عاضد من اللغة، وتسعها التّعليلات النّحوية، وهي مواتية للمألوف والشائع من التراكيب، وطرق العربية، فلا يضيق عليها مخرج، إلا ما قد توسم به من الندرة والقلة.

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 244/7، إعراب القرآن للنحاس: 328/3.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 244/7.

(3) سورة الأنفال، الآية: 39.

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 488/4، الحلبي، السّمين: 604/5، القيسي، مكي، الكشف: 83/2.

الفصل الثّالث

المستوى الدّلاليّ

تعدُّ اللّغة وسيلة من وسائل التّخاطب بين الأفراد، تترجم المشاعر والأحاسيس، وتنقل المعلومات، والأفكار من خلال تلك الرّموز، والأصوات المفهومة بين المتلقي والمتكلّم، ضمن قواعد اقتضتها حاجة الاستعمال والتّداول، يسير عليها الطّرفان، لذا وجدت قوالب للصيغ اللّفظيّة المنطوقة يعتني بها أبناء اللّغة الواحدة، فتّميزهم بهويّة خاصة، وقد لا يكتب لها طول بقاء، فتندثر بعوامل الاختلاط، وقلة الاستعمال.

واللّغة العربيّة إذ تشرّفت بتعهّد حفظ اللّه لها، تأصلّت هويتها، وعزّت هيبتها، وشاء لها الخلود ما بقي كتابه العزيز، فبرأت من براثن التّحريف، وصفيت منابعها وأصولها، فلم تلوّثها تصاريف الزّمان، أو تحطّ من شأنها.

ولمّا توسعت الفتوحات الإسلاميّة، واختلط الأعاجم بالعرب، كان لزاماً على غير العرب، تعلُّم العربيّة لتفهُّم الكتاب المجيد، وشعائر الدّين، فتسرّب اللّحن؛ ممّا دفع الدّارسين لجعل معيار للمتكلّمين، وقاءً للقرآن من ذلك الدّاء، فظهرت الدّراسات اللّغويّة، وتنوّعت مجالاتها وأبحاثها، من نحو، وصرف، وصوت.

أمّا علم الدّلالة، فيُعدّ علماً حديثاً بمعناه العلميّ، ويعني الدّراسة العلميّة للمعنى، فقد درس القدماء المعنى، ولكنّهم لم يتّبعوا منهجاً محدداً في دراسته، وعلم الدّلالة (Semantics) بهذا الوصف، علم حديث، فهو من مبتكرات القرن التّاسع عشر، وقد ابتكر على يدي (مايكل برايل)، ولكنّ هذا العلم كما تصوّره مايكل، لم يزد على كونه دراسة تاريخيّة، وهو بهذا الوصف كان يهدف إلى دراسة تطوّر معاني الكلمات، كيف تعبّر الكلمات معانيها، وكيف تغيّر الأفكار تعابيرها[1].

إلاَّ أنَّ القدماء اعتنوا بدلالة الألفاظ، فقد اهتموا بالمفردات اللّغويّة، وبحثوا في الألفاظ الغريبة الواردة في القرآن، والحديث الشّريف، وصنّفوا لمفردات اللّغة تلك

---

(1)الشايب فوزي، محاضرات في اللّسانيات: 429.

المفردات على أساس معانيها لا على أساس أصولها، وقسموا المفردات على حسب دلالتها[1]، فكانت تلك المؤلَّفات والدّراسات جذوراً لهذا العلم الحديث.

وقد عرَّف بعضهم هذا العلم: بأنَّه دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى[2].

وهذا العلم يتّصل بالعلوم اللّغويّة الأخرى، فلا ينفكّ عنه علم؛ ذلك أنَّها جميعاً ذات صلة وطيدة به، تنصهر جميعاً فيما بينها في بوتقة واحدة، وتخدم بعضها لتقضي مراد المرسل، وإيصال المعنى إلى متلقيه.

ففي ميدان الصّرف، فطن اللّغويون إلى العلاقة بين المبني والمعنى، فيقال: القاسِط للجائر، والمُقسِط للعادل، فتحوّل المعنى بتّصرّف المبنى[3]، فكان لتلك الزّيادة دلالة جديدة، ومعنى لا يمكن أن يؤديه الفعل، أو الصّيغة دون الزّيادة، أو النّقص.

وانظر في الحركة وأهميتها في السّياق، وفي دورها في توجيه المعاني، وإزالة عُسر الفهم في التّركيب، يقول الزّجاج: "إنَّ الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئُ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيدٌ عمراً، فدلّوا على أنَّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنَّ الفعل واقع به وكذلك سائر المعاني"[4].

ولا يقتصر الأمر على الحركات وبناء الصّيغ وحدها، بل إنّ التّقديم، والتّأخير، والحذف، والزّيادة، والتنغيم، إنَّما يؤدي أغراضاً توخّاها المتكلم، ورام من ورائها معنى كان في نفسه، فاستعان بتلك العناصر ليقضي غايّة مقصودة.

---

(1) النّبيل، عمر صبور، بعض ظواهر علم الدّلالة العربي من خلال ديوان حسان بن ثابت،: 17-19.

(2) عمر، أحمد مختار، علم الدّلالة: 11.

(3) ابن فارس، الصّاحبي: 197-198.

(4) الزّجاج، الجمل للزجاجي، تحقيق: علي الحمد: 260.

والقراءات القرآنيّة غنيّة بالدّلالات الصّرفيّة، والنّحويّة، واللّغويّة التي خدمت الدّارسين والباحثين، وأكّدت إعجاز النّص القرآني وبلاغته، وروعة فنه، وحسن سبكه وبنائه.

1.3 المعنى المعجميّ:

وهو الذي تذكره معاجم اللّغة، وترويه الكلمة[1]، وهو المعنى اللّغوي للمفردة التي وردت فيها القراءات القرآنيّة[2]، كما يراها المفسرون، ووجّهها اللّغويون معنوياً وفق السّياق العام للآيّة، ومناسبة النّزول، أو الاستعمال اللّغوي لبيئة معينة.

وممّا جاء في قراءة الأعمش ممّا يمكن حمله على المعنى المعجميّ من قراءات في قوله تعالى:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾[3].

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف، والحسن، وابن مسعود هذا الحرف (فتثبّتوا)[4] بالثّاء.

والتّثبيت من (الثّبت)، والتّبيّن هو التّأمل، وهما متقاربان في المترادف اللّغوي[5]، إلا أنَّ التّثبيت يُطلق على التّحقّق من الذّوات والشّخوص، والتّبيّن يدلّ على التّحقّق من الأحداث والأفعال، وكلاهما مرتبط بمهمة القاضي العادل[6]، وكلتا المفردتين ومعناهما في أمر القتال واجب، في الحضر والسّفر، وبخاصة أنّ نزول الآية ومناسبتها جاء في السّفر[7]، فتؤدي هذه القراءة معنى الحثّ على عدم التّعجل في الأمر، والتّروّي قبل إصدار الحكم[8].

---

(1) المبارك، محمد، فقه اللّغة وخصائص العربية: 170.

(2) عبابنة، يحيى، منهج أبي حيّان في توجيه القراءات القرآنية: 372.

(3) سورة النّساء، الآية: 94.

(4) البناء، إتحاف فضلاء البشر: 518، ابن عطية، المحرر الوجيز: 217/4، الفرّاء، معاني القرآن: 283/1، وانظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات: 131/3.

(5)التّرادف:هو ما اختلف لفظه، واتّفق معناه، أو هو إطلاق عدّة كلمات على مدلول واحد. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، 145.

(6) الحبش، محمد، القراءات المتواترة: 360.

(7) الآلوسي، روح المعاني: 144/3، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 209.

(8) الطّبرسي، مجمع البيان:145/3

والتّثبّت خلاف الإقدام، ويُراد به طلب التّأني، وهو أشدُّ اختصاصاً بهذا الموقع، ودليل ذلك، قوله تعالى:﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾[1]، فهو أفسح للمأمور من التّبيّن؛ لأنَّ كلّ من أراد التّثبّت قدر على ذلك، وليس ذلك بمقدور من أراد التّبيّن، فقد يستطيع أنْ يتبين، ولا يُبيّن له[2].

أمّا التّبيّن، فهو يعمّ التّثبّت؛ لأنَّ كلّ من تبيَّن أمراً فليس يتبيّنه إلاَّ بعد تثبت، ظهر له ذلك الأمر، أم لم يظهر، فلا بدّ من التّثبّت مع التّبيّن، ففي التّبيّن معنى التّثبّت، وليس كلّ من تثبّت في أمر تبيّنه، فقد يثبت، ولا يتبيّن له الأمر، فالتّبيّن أعمّ من التّثبّت، في المعنى لاشتماله على التّثبّت[3]؛ لذا فقد اختار أبو عُبيد قراءة الجمهور[4]، في ضوء هذا التّفريق الدّقيق بين المفردتين، فالقاضي بين المتخاصمين، يحتاج إلى دليل ماديّ، ومعنويّ يثبته، ثمّ يتبيّنه ليصدر حكمه، والتّأني واجب على المسلمين حال لقائهم بالعدوّ؛ ليتبيّنوا هويتهم، ومقصدهم، فالتّثبيت مرحلة أولى، تقتضي إتمامها بالتّبيّن.

والظّاهر أنَّه لا خلاف عند المفسرين في القراءتين؛ لأنَّ المسلمين قرأوا بهما جميعاً، فبأيّ واحدة قرأت، فأنت مصيب.

في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾[5]، قرأ الأعمش، وسعيد بن جبير (حتى تستأذنوا)[6] وعدّها الزّمخشري، وأبو حيّان من المترادف اللّغوي[7]، والاستئناس: من الأُنس الذي يحصل من جهة المجالسة، ويحصل بعد الدّخول، والسّلام[8]، فهو يردف

---

(1) سورة النّساء، الآية: 66.

(2) القيسي، مكي، الكشف: 394/1.

(3) السابق نفسه.

(4) أبو عبيد، اختيارات الإمام أبي عبيد: 249.

(5) سورة النّور، الآية: 27.

(6)الزّمخشري، الكشّاف: 95/3 أبو حيّان، أبو حيّان، البحر المحيط : 410/6،، الطبري، تفسير الطبري: 226/4.

(7)الزّمخشري، الكشّاف: 59/3 أبو حيّان، أبو حيّان، البحر المحيط : 410،.

(8) الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 198/23.

الإذن؛ لذا وُضع موضع الإذن، خاصة أنّ الاستئناس خلاف الاستيحاش، فلا يدري الذي يطرق الباب، أيؤذنُ له، أم لا؟[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ ابن مسعود أراد تأكيد القراءة التي وردت عن الأعمش، وابن جبير، فنسب للكاتب الخطأ في النّقل والكتابة[2]، أي: أنَّ القراءة السّليمة هي (تستأذنوا). ولا حجّة لهذا القول لِما تعهّد به اللّه تعالى من حفظ كتابه العزيز، ثمّ إنّ المصاحف الإسلاميّة كلَّها ثبت فيها (تستأنسوا).

ويبدو لي اعتبارهما من باب المترادف اللّغوي، لدلالتهما على معنى واحد، إلا أنَّ الاستئناس أعمّ في دلالته وأشمل من الاستئذان، فلا حاجة للاستئذان للدّخول إلاَّ بعد التّحقّق من وجود مَن تستأنس إليه، ثمّ إنّ الاستئذان فعل يترتّب على الاستئناس قبله.

في قوله تعالى:﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦٓ﴾[3]، قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن مسعود، وابن عبَّاس (نَشْراً)[4]، بنون في موضع الباء.

وهذه الصّيغة هي مصدر بمعنى بسط، خلاف طوى، أو بمعنى حَيِيَ، من قولهم: "أنشر اللّه الموتى فانتشروا) أي: حيوا[5].

وعدّ الفرّاء النّشر الرّيح الطّيبة اللّينة التي تُنشئ السّحاب[6] ، وعند الأنباري هي المنتشرة الواسعة الهبوب، وقد تكون بمعنى الحياة[7]، وهي الرّيح النّاشرة عند

---

(1) الزّمخشري، الكشّاف: 59/3.

(2) الطبرسي، مجمع البيان: 212/7.

(3) سورة الأعراف، الآية: 57.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 535/5، أبو حيّان، البحر المحيط : 319/4،ابن جني المحتسب: 255/1، الرّازيّ تفسير الفخر الرازي: 138/14، ابن الجوزي، زاد المسير: 217/3، الشوكاني، فتح القدير: 214/2.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 319/4.

(6) الفرّاء، معاني القرآن: 381/1.

(7) ابن الجوزي، زاد المسير: 218/3.

مكي[1]؛ أي: المحيية لها، إذ تأتي بالمطر الذي يكون النّبات به، وقد تكون منشورة أي:مُحياة.

والصّورة الكتابيّة قبل التّنقيط (لسر)، فنجد أنَّ خطّ المصحف قد أتاح لقرّاء القرآن الذين تلقّوه مشافهة في هذا الحرف صورتين لفظيتين هما (بُشراً ونُشراً) فيهما رواية يؤيدهما خطّ المصحف.

في قوله تعالى:﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ﴾[2]، قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود، وأبيّ بن كعب، والنّخعي (يقضي بالحق)[3]، أمّا قراءة الجمهور فهي من القصّ، أي: يقصّ القصص الحقّ، أو من قصَّ أثره وتتبّعه فيما يحكم به.

وقراءة الأعمش، وصحبه هي من القضاء، أي: يقضي القضاء الحقّ بين عباده[4].

والفصل يكون في القضاء، لا في القصص عند أبي عمرو[5]، ودخول (الباء) على كلمة الحقّ يؤكّد معنى القضاء، ويؤكّد هذا أنّ مكي بن أبي طالب قال في بيان حجّة من قرأ (يقضِ) بدون ياء: "لو كانت من القضاء، لوجب أنْ تلتزم الباء فيه"[6]، وها هي الباء في قراءة الأعمش لازمة.

وقد تضمّن الفعل (يقضي) معنى ينفِّذ، والمكتوب في المصاحف هو (يقضِ) بغير ياء، وقد احتجّ أبو عمرو على هذه القراءة بمجيء قوله تعالى:(وهو خير الفاصلين)؛ لأنَّ الفصل يكون في القضاء، لا في القصص، لكنّ أبا علي الفارسيّ أجاب بأنَّ القصص هنا بمعنى القول، وقد جاء الفصل في القول، وعند الشّهاب معنى (يقضِ) يبيّن بياناً شافياً، وهو عين القضاء[7].

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 466/1.

(2) سورة الأنعام، الآية: 57.

(3) الفرّاء، معاني القرآن: 338/1، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 254.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 439/3.

(5) القيسي، مكي، الكشف: 434/1.

(6) المرجع السابق نفسه: 434/1.

(7) القاسمي، تفسير القاسمي: 330/3-331.

ويبدو لي أنّ القصص، وما فيه من معنى تتبّع الأثر هو استقصاء للأعمال الصّغيرة والكبيرة التي يرتكبها النّاس في دنياهم، حتى تهيئ للحكم، فتكون مرحلة أوليّة قبل القضاء، في حين أنَّ القضاء هو النّتيجة النّهائيّة والحكم الأخير بعد الاطّلاع على ظروف النّاس وأعمالهم، أي: أنَّ القصص أولاً، ثمّ القضاء، فتكون قراءة الأعمش أشمل معنى من قراءة العامّة ،واللّه تعالى أعلم.

وممّا جاء كذلك من باب المعنى المعجميّ، في قوله تعالى:﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[1]، فقد قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود، وأبيّ بن كعب، وقتادة، وابن الزّبير (قَبْصة)[2] بالصّاد.

وكلتا المفردتين تؤدي معنى واحداً، فالقبض يعني: أخذت بكفي مع الأصابع، والقبص هو الأخذ بأطراف الأصابع[3].

والقبض للشيء مرة واحدة، والقبصة مقدار ما يُقبض، ويبدو أنَّ اختيار الصّاد لخفائه جعلت المعنى يدلّ على القليل، في حين أنَّ الضاد وما فيها من ثقل واستطالة في المخرج، جُعلت فيما يدلّ على الأكثر[4].

وإن اختار الجمهور قراءة العامّة، فإنّ قراءة الأعمش قد تدلُّ على أنَّ السّامري أخذ قليلا من أثر فرس جبريل، ليقضي الحاجة التي أرادها، فدلّ على بركة فرسه .

في قوله تعالى:﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[5]، قرأ الأعمش وابن عباس والحسن (صللنا)[6] بإبدال الضّاد صاداً، وهذه المفردة تأتي

---

(1) سورة طه، الآية: 96.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط : 254/6، الآلوسي، روح المعاني: 563/8.

(3) ابن منظور، اللّسان (قبص)، الزّمخشري، الكشّاف: 551/3.

(4) الزّجاج، معاني الزّجاج: 374/3، الآلوسي، روح المعاني: 563/8.

(5) سورة السّجدة، الآية: 10.

(6)ابن عطية، المحرر الوجيز: 535/11، أبو حيّان، البحر المحيط: 194/7، الفرّاء، معاني القــرآن: 331/2، ابن الجوزي، زاد المسير: 336/6.

على معنيين: أحدهما أنتنّا، وتغيرت صورنا، لذا يقال صلّ اللّحم، وأصلّ إذا أنتن وتغير، والثّاني: صرنا من جنس الصّلة، وهي الأرض اليابسة[1].

وهذان المعنيان يصلحان تماماً مع هذه الآية، إذ إنّ لهما بالسّياق العام مناسبة، خاصة أنّها جاءت عُقيب الحديث عن مراحل خلق الإنسان، فقد بدأ خلقه من طين، ثمّ من سلالة،... إلى أن انتهى الحديث، بعد ذلك إلى إنكار هؤلاء حقيقة البعث بعد الموت، وتحوّلهم من جنس اليابسة، أو بعد تغيّر صورهم.

ومن صور المعنى المعجميّ في قوله تعالى:﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗاۚ﴾[2]، قرأ الأعمش وعطاء وعكرمة (ننشرها)[3] بالرّاء.

والنّشر قد يكون من أنشر اللّه الميت، فنُشر، وحينئذٍ نشر بمعنى أنشر؛ لأنّ اللازم والمتعدي بلفظ واحد، أو قد يكون من النّشر، وهو ضدّ الطّي، أي: يبسطها بالإحياء[4].

والنّشز هو من الإنشاز، وهو الرّفع، أي: كيف نرفعها من الأرض، فنردّها إلى أماكنها من الجسد[5].

وربّما استند الأعمش في قراءته على قوله تعالى:﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[6]، فيكون حملا على النظير القرآني.

وعند أبي جعفر (الإنشاز) يُراد به الإحياء، وهو يريد أن يُري تلك العمليّة عياناً، فالإحياء إحياء العظام في هذا الموضع، وهو ردّها إلى أماكنها من جسد المنظور إليه؛ لإعادة الرّوح التي كانت فارقتها عند الممات، والذي يدلّ عليه "ثمّ نكسوها لحماً"[7].

---

(1)ابن منظور، اللّسان، (صلل) أبو حيان، البحر المحيط: 194/7،)،الشوكاني، فتح القدير: 520/4.

(2) سورة البقرة، الآية: 259.

(3) ابن الجوزي، زاد المسير: 312/1.

(4) القاسمي، تفسير القاسمي: 604/1.

(5) الآلوسي، روح المعاني: 23/2.

(6) سورة عبس، الآية: 22.

(7) الطّبريّ، تفسير الطبري: 46/3.

والإحياء لا يكون إلاَّ بعد أنْ تنظم الأعضاء، والموصوف به هو المُحيَ دون العظام.

في قوله تعالى:﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[1].

رُوي أنَّ الأعمش، وقالون عن أبي بكر قرآ "البصط"[2] بالصّاد، والبسط هو النّشر، أي: نشره وهو ضدّ قبضه، أمّا، البصط، فأصله بالسّين قُلبت إلى صاد؛ لأنَّ السّين حرف مستفل غير مطبق، فلمّا وقعت بعده الطّاء، وهي مطبقة مستعلية، قُلبت إلى الصّاد للتخفيف[3].

وأورد الزّركشي إشارة ذكيّة في موجب التّغير بالصّاد، في يبصط ويبسط وغيرهما، حيث ما جاء بالسّين دالّ على السّعة الجزئيّة ،وكذلك على التّقييد، وبالصّاد السّعة الكلّيّة، بدليل علوّ معنى الإطباق، وعلوّ الصّاد مع الجهارة والإطباق[4].

وإنْ ذهب اللّغويون إلى تلمُّس الفروق اللّغويّة بين اللّفظين، ومحاولة تسويغ تغيُّر اللّفظ، وما يتأتّى من معنى، فلا بدّ أنْ نشير إلى أنَّ الأساس الذي وضعت عليه الكتابة هو المشافهة، فلا أعدم أنَّ هذا التّبدّل في الرّسم كان نَتَاج طبيعة اللّفظ من فرد لآخر، فيفخم النّاطق السّين حتى تبدو صاداً، وكذلك يسمعها الكاتب فكيتبها، ثمّ يجد في اللّغة ما يسوغ كتابته بأنَّها لغة موجودة، مستقلة ومتداولة في الاستعمال اللّغوي، وهذا ما وُجد في رسم البسطة، والبصطة.

وبذلك الاستعمال، أي: وجود لفظة بسط وبصط، ينتفي ما قد يتبادر للذهن من اتّهام الكاتب بالتّحريف، أو الوهم بتبديل الرّسم.

---

(1) سورة الإسراء، الآية: 29.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 63/9، السمين الحلبي، الدّر المصون: 142/4.

(3)ابن منظور، اللّسان (بسط). القيسي، مكي، الكشف: 302/1،

(4) الزّركشي، البرهان في علوم القرآن: 429/1، خالدّ قاسم، دلالات الظّاهرة الصّوتية في القرآن الكريم: 196.

في قوله تعالى:﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ۚ﴾[1]، قرأ الأعمش، والأخوان، وزيد بن علي (نتلو)[2]، بمعنى تتبع، وتطلب ما أسلفت من أعمالها، وقد يكون من التّلاوة، وهي القراءة، أي: تقرأ كتابها الذي يُرفع إليها، أمّا قراءة العامّة (تبلو)، فهي بمعنى تُخبر ما أسلفت من العمل، فتتعرّف عليه، أقبيح هو أم حسن[3].

وجعل الآلوسي العمل مجسّماً، فيظهر لصاحبه، فيتبعه صاحبه حتى يَرِد به الجنّة أو النّار[4]، إلا أنّي إلى اعتباره من التّلاوة أَمْيَل، وربّما يدعم هذا قوله تعالى:﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[5]، إذ يتسلّم العبد صحيفته، فيتلو ما قد أَسلف من عمل.

ولا أعدم أثر خطّ المصحف في هذه القراءة وغيرها، فالشّكل قبل النّقط أتاح شكلاً آخر للقراءة أيّدته الرّواية والرّسم، وقد نص ابن الجزري على انّ المصحف العثماني جُرِّد من النّقط والشّكل، ليحتمل وجوه القراءات المختلفة التي رواها الصحابة عن الرسول الكريم، فكانت دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين. [6]وانظر فيما سلف من قراءات للأعمش في حقل الدلالة تجد أن الخط والرسم كان وراء تباين وجوه القراءة فيها، ثم أن بعضها اختلف اختلافا بسيطا في المعنى، كما في (قبضة وقبصة).

وممّا يمكن حمله على المعنى المعجميّ كذلك، في قوله تعالى:﴿وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾[7]، فقد قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود، وأبو حيوة، والمطّوعي، وابن

---

(1) سورة يونس، الآية: 30.

(2) الأخفش، معاني الآخفش: 344/2، ابن خالويه، الحجّة: 181،، أبو حيّان، البحر المحيط : 155/5.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط : 155/5، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 331.

(4) الآلوسي، روح المعاني: 103/5.

(5) سورة الحاقة، الآية: 19.

(6) ابن الجزري، النشر،33/1.

(7) سورة الأحزاب، الآية: 69.

شبنوذ (وكان عبداً لله)[1] من العبوديّة لله.

وقال أبو بكر الأنباري في كتابه (كتاب الرّد): إنّ هناك من زعم أنَّ في القرآن تصحيفاً، أي: أنَّ المسلمين صحفوا (وكان عند اللّه وجيهاً)، وذلك ضعف مقصده ونقصان فهمه وقلّة علمه؛ ذلك أنّ الآية لو حُملت على قوله، وقُرئت:(وكان عبداً) نقص الثّناء على موسى؛ ذلك أنّ وجيهاً يكون عند أهل الدّنيا، وعند أهل الزّمان وعند أهل الآخرة، فلا يُوقَف على مكان المدح؛ لأنَّه إنْ كان وجيهاً في الدّنيا كان ذلك إنعاماً من اللّه عليه، لا يَبين معه ثناء من اللّه، فلمّا أوضح اللّه -تعالى- موضع المدح بقوله (وكان عند اللّه وجيهاً) استحقّ الشّرف، وأعظم الرّفعة، بأنَّ الوجاهة عند اللّه، فمن غير اللّفظة صَرف عن النّبي موسى فأخر الثّناء وأعظم المدح؛ لذا يرى القرطبيّ أنَّ القراءة التي قرأ بها العامّة أقوى من هذه القراءة[2].

في قوله تعالى:﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[3]، قرأ الأعمش، وعمر بن الخطّاب وابن مسعود (الواحد)[4].

وقد فرّق ثعلب بين (واحد) و(أحد)، بأنَّ الواحد يدخله العدّ والجمع والاثنان، ولكنّ أبا حيّان ردّه، بأنَّه يُقال: أحدٌ وعشرون ونحوه[5]، أي: أنَّ العدّ يدخله.

وعند مكي القضيّة صرفيّة، إذ إنّ الأصل في (أحد) واحد، فأُبدلَ الواو همزة، ثمّ اجتمع ألفان؛ لأنَّ الهمزة تشبه الألف فحُذف أحداهما تخفيفاً[6]، فالمعنى عنده واحد، دون وجود دلالة تفرّق بين الاستعمالين.

ويبدو أنَّ ما احتجّ به ثعلب من انفراد (أحد) من خاصيّة عدم العدّ أبلغ؛ ألا ترى أنَّ الأحد يفارق غيره من أولئك الذين يشاركونه في فنّ من الفنون، ومعنى من المعاني، كقولك: فارق فلان أوحد دهره في الجود والعلم، فتريد أنَّه فوق أهله في

---

(1) أبو حيّان، البحر المحيط : 243/7، الشوكاني، فتح القدير: 353/4، الآلوسي، روح المعاني: 269/11.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 252/7.

(3) سورة الصّمد، الآية: 1.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط : 528/8، الشّوكاني، فتح القدير: 587/5.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط : 528/8.

(6) القيسي، مكي، إعراب مشكلّ القرآن: 510/2.

ذلك، أمّا الواحد، فلا ثاني له، ولا يُقال في التّثنيّة واحدان، وهو اسم فاعل من (وحد)، وهو الذي لا ينقسم في وهم ولا وجود، وأصله الانفراد في الذّات[1].

والأعمش ربما لم ينظر الى المعنى الدقيق بين المفردتين، كحال كثير من القراءات، كما قد يكون حمل النظير القرآني، إذ استخدم النظم القرآني لفظة(واحد) في جميع القرآن، ولم يستخدم(أحد) مع الذات الإلهية إلا في سورة الإخلاص، ولذلك سرّ رباني لم نطّلع عليه.

في قوله تعالى:﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[2]، قرأ الأعمش، والمطوعي، وهارون (وأدبار)[3].

والإدبار من أدبَر أي: ولّيَ، والمعنى: سبّحوا بعد توليّة النّجوم، وأعقابها وآثارها، إذا غرُبت، فتكون الصّلاة المعنيّة هي صلاة المغرب، وقراءة العامّة تكون الصّلاة إمّا فريضة الفجر، أو نافلة[4].

ولا أعدم أنَّ قراءة الأعمش، ومن معه جاءت حملاً على النظير في قوله تعالى:﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾[5].

والقراءتان كلتاهما حثّ على المحافظة على الأذكار والتّسبيح، عقب الصّلوات جميعها، فلا خلاف فيهما.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾[6]، قرأ الأعمش، وحمزة والكساني، وأبو عمرو (التّناؤش)[7]، وقد تكون من

---

(1) العسكري، أبو هلال الفروق اللّغوية: 114-116.

(2) سورة الطّور، الآية: 49.

(3) الزّمخشري، الكشّاف: 27/4، أبو حيّان، البحر المحيط : 150/8،.

(4) الزّمخشري، الكشّاف: 27/4، الزّجاج، معاني الزّجاج: 68/5، القاسمي، تفسير القاسمي: 358/6.

(5) سورة ق، الآية: 40.

(6) سورة سبأ، الآية: 52.

(7) الفرّاء، معاني الفرّاء: 365/2.

(نأش) وهو الشّيء البطيء، والمعنى: من أين لهم الحركة فيما قد بَعُد، وقد كفروا به[1].

أمّا التّناؤش، فهو التّناوّل، وهو تناول سهل لشيء قريب، فيقال: ناشة، ينوشة، وتناوشه القوم، وتناوشوا في الحرب، ناش بعضهم بعضاً[2].

والهمزة في هذه القراءة أصليّة، تدلّ على التّناول من بُعْد، والطّلب لا يكون للشيء القريب الحاضر منك، فجاءت جملة (مكانٍ بعيد) تأكيداً لذلك[3]، فلا يمكن تحقيق مرادهم وطلبهم، وقد بَعُد من الآخرة إلى الدّنيا[4].

والقراءتان بمعنى واحد، إذا اعتبرناهما من المترادف اللّغوي، وكلتاهما حمل على اليأس بالظّفر بما يريدون، إلا أنَّ قراءة الأعمش أكثر تأكيدا للمعنى المراد – واللّه أعلم–.

وبعد: فإن المعنى المعجميّ معنى عامّ، حدّده الاستعمال العربيّ، ويُخصّص بمخصّصَات سياقيّة ومقاليّة، ترتبط بالمعنى العامّ، الذي يتصوّره القارئ، وقد يتّكئ فيه على سبب النّزول، أو مناسبة الآية، أو إلى ما يلمحه من معنى دقيق في فهمه للنصّ، فكانت قراءة الأعمش قليلا ما تفضي إلى نتيجة بلاغيّة متقبّلة، لم يُنكرها الواقع اللّغوي، فتؤكّد في مضمونها إعجاز القرآن، وحسن بيانه، خاصّة أنَّ هذا الكتاب يستوعب وجوه التّفاسير وتباينها، والتي لا يمكن لها أنْ تخدش معانيه العامّة، أو براعة نظمه،كما أنّ بعض قراءاته جاءت حملا على النظير القرآني، دون النظر في المعنى الأبلغ.

2.3 الحمل على التّفسير:

وردت عن القرّاء قراءات بأحرف تخالف الرّسم في المصحف الإمام المتعارف عليه بالسّواد، وهي في مُجملها، قراءات يظهر فيها أثر المعنى، والدّلالة،

---

(1) النّحاس، إعراب القرآن: 365/3، ابن عطية،المحرر الوجيز: 208/12.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 331/10.

(3) المرجع السابق نفسه: 331/10.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 208/12الآلوسي، روح المعاني: 331/10،.

في إيثار لفظة على أخرى ، أو حذفها، أو زيادتها، فلم يجد لها المفسّرون سوى وسمها بالتّفسير، والتّوضيح للقراءة العامّة.

وقد تكون تلك القراءة سليمة في استعمالها، وسليمة في تركيبها السّياقي، كما قد تكون قد رُويت عن قرّاء ثِقات، إلا أنَّ مخالفتها المصحف المجمَع عليه أوجب تصنيفها قراءة شاذة.

وهنا بعَض تلك القراءات التي حُملت على التّفسير، في قراءة الأعمش:

قال تعالى:﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا۟ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1].

قرأ الأعمش، وابن مسعود (وإذا قُلبت)[2]، والقلب: هو صرفك إنساناً فنقلبه عن وجهه الذي يريده[3] فيكون المعنى: إنّهم مجبَرون على النّظر تلقاء أهل النّار، فليس الأمر بأيديهم، وهذا تفسير لمعنى (صُرفت) فأكثر أحوال أهل النّار هو النّظر إلى أهل الجنّة؛ لأنَّ مشهد أهل النّار مَخوف من سماعه، ومن النّظر إليه[4].

وفي قوله تعالى:﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾[5].

قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود، وابن عبّاس (ليزهقونك) بالهاء[6]، وقراءة العامّة تعني: يغتالونك بعيونهم، فيزلقونك من مقامك الذي أقامك اللّه فيه، عداوة لك، وقراءة الأعمش تعني: يهلكونك ويلقونك بالعين[7].

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 47.

(2) الزّمخشري، الكشّاف: 81/2، أبو حيّان، البحر المحيط: 404/4.

(3) ابن منظور، اللّسان (قلب).

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 404/4.

(5) سورة القلم، الآية: 51.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط : 311/8.

(7) القنوجي، محمد، فتح البيان: 278/14-279.

والعرب تقول: نظر إليَّ يكاد يصرعني، ويكاد يأكلني، فلو كان الأكل ممكناً لفعله[1]، فتكون قراءة الأعمش توضيحاً لمعنى يزلقونك، وهي إرادة الهلاك والفناء للنّبي، وإقالته من مكانه.

في قوله تعالى:﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[2].

قرأ الأعمش، وابن مسعود وقتادة، وأبو العاليّة (وإن إدريس)[3]، وقد فسّر ابن مسعود، وقتادة (إلياس) هو (إدريس)، فقد حملا على التّفسير؛ لأنَّ إلياس كما ذكره الزّمخشري هو إدريس[4].

والظّاهر أنَّ التّاريخ، وبعض المفسرين ينكرون هذا التّفسير، فقد اعترض أبو حيّان على هذا؛ لأنَّ إدريس في التّاريخ المنقول كان قبل نوح، ثمّ إنَّه ذُكر في سورة الأنعام أنَّ إلياس من ذريّة إبراهيم،أو من ذريّة نوح–عليهم السّلام– وذلك بتفسير قوله تعالى:﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ﴾[5]، وقد ذكر في جملة هذه الذّريّة إلياس[6].

ويؤيد اعتراض أبي حيّان السّابق ما ورد في الكتب، من أنَّ إدريس أسبَق، فهو أولّ نبيّ بعد آدم ﷺ[7]، وما جاء من روايات على أنَّ (إلياس) هو إدريس، إنّما استئناس بما جاء في حديث الزّهري عن أنس في الإسراء: أنَّه لمَّا مرَّ به ﷺ قال له: مرحباً بالأخ الصّالح والنّبي الصّالح، ولم يقل كما قال آدم، وإبراهيم: مرحباً بالنّبيّ الصّالح، والابن الصّالح، قالوا فلو كان في عمود نسبه، لقال كما قالا له[8].

---

(1) الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 100/3.

(2) سورة الصّافات، الآية: 123.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 394/12 أبو حيّان، البحر المحيط : 358/7،.

(4) الزّمخشري، الكشّاف: 241/2.

(5) سورة الأنعام، الآية: 84.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط : 358/7.

(7) الشّعراوي، محمد متولي: قصص الأنّبياء: 255/1.

(8) الشّعراوي، قصص الأنّبياء: 255/1.

ويردّ ابن كثير هذا المزعم، بأنَّ الرّاوي قد لا يكون حفظه جيداً، أو لعلّه قاله على سبيل التّواضع[1].

وما دام أنَّ المعلومة قد اتّفقت عند الكثير، فلا وجه لقراءة الأعمش إلاَّ حملها على التّفسير.

ومن ذلك في قوله تعالى:﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا﴾[2].

فقد قرأ الأعمش، وابن مسعود، وابن عبَّاس، وابن الزّبير، وعكرمة (ملاقوها)[3]، فقد اعتبرها ابن عطيّة تفسيراً؛ لمخالفتها السّواد[4].

في قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾[5].

قرأ الأعمش، وابن مسعود، ومحمد بن عطيّة عن أبيه (وأنطيناهم)[6]. وفسَّر ابن عطيّة هذه القراءة بمعنى أعطى[7]، أي: حملها على التّفسير، وعدّ الرّازي(ت 606هـ) وأبو زكريا كلّ واحدة من المفردتين أصلاً مستقلاً بنفسه، أي: أنَّ أعطى مستقلَّة وانطى لفظة أخرى مستقلّة في معناها عن أعطى[8]، فكأنَّه ينكر إبدال العين نوناً.

والإبدال في العين لهجة وُسمت بالاستنطاء، تكلّمت بها هذيل، والأزد، وقيس، والأنصار، وسعد بن بكر، وقد قُرئ بها في الشّاذّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ

---

(1) ابن كثير، قصص الأنبياء: 57.

(2) سورة الكهف، الآية: 53.

(3) ابن عطية،المحرر الوجيز: 311/8.

(4) المرجع السابق نفسه: 311/8.

(5) سورة محمد، الآية: 17.

(6) ابن عطية، المحرر الوجيز: 400/13، أبو حيّان، البحر المحيط : 520/8.

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز: 400/13

(8) أبو حيّان، البحر المحيط : 520/8.

آلْكَوْثَرَ﴾[1]، قُرئت (أنطيناك) حيث قلبت العين السّاكنة المجاورة للطّاء إلى نون[2].

ويبدو لي أنَّ في حمل القراءة على التّفسير فيه شيء من المبالغة، إذ إنّ المفسرين فسّروا (آتى) إلى أعطى، ثمّ أجروا الإبدال في المعنى، وفي هذا بعد نوعاً ما، لأنَّه تفسير للتّفسير.

وأجد في قراءة الأعمش هذه شاهدا، قد يدعم مذهب السّامرائي في ظاهرة الاستنطاء، وإنْ كان كثير من الدّارسين لا يميلون لمذهبه في تلك الظّاهرة؛ لافتقاره للشّاهد ، ومن ثمّ لعدم وجود المسوّغ لقلب النّون طاء، ذلك أنَّ السّامرائيّ جعل ظاهرة الاستنطاء جاءت من الفعل (آتى) التي بمعنى أعطى، ثمّ ضُعّف الفعل، فصار (أتّى) بتشديد التّاء، ومعلوم أنَّ فكّ الإدغام في العربيّة، وفي غيرها من اللّغات السّاميّة، يقتضي إبدال النّون السّاكنة بحرف متجانس، كما في جندل، وهي من جدّل بتشديد الدّال[3].

3.3 الاختلاف في الحركات البنائيّة:

من أوجه تغايُر القراءات الاختلاف في الحركة البنائيّة، من الفتح إلى الضّمّ، أو الكسر، وقد يرجع ذلك إلى الاختلاف في لغات العرب ولهجاتها، أو يُردّ إلى وجود معنيين مختلفين، يحتمله النصّ القرآني.

ولم ينزل القرآن بلغة قريش وحدها، لاشتماله على كثير من خصائص اللّهجات القبليّة الأخرى، إلا أنَّ المسلمين آثروا قراءة القرآن بهذه اللّهجة[4]، وما جاء مخالفاً هو من معالم التيسير على الأمة، خاصة إنْ كان يتّفق والقواعد العامّة، التي وضعها اللّغويون، فلا يختلف في قراءتها، ثمّ إنّ هذا الاختلاف، وخاصة الاختلاف في البنيّة وحركتها، يفضي إلى معنى تدّبره المتفكّرون في اللّغة، ووقفوا على الدّلالة التي لأجلها قرأ بها القرّاء.

---

(1) سورة الكوثر، الآية: 1.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط : 520/8.

(3) السّامرائي، إبراهيم، دراسات في اللّغة: 217، عبد التّواب، رمضان، فصول في فقه اللّغة: 122-123.

(4) عبابنة، يحيى، منهج أبي حيّان في توجيه القراءات القرآنية: 416.

وممّا جاء في قراءة الأعمش في ذلك، في قوله تعالى:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾[1]، فقد قرأ الأعمش، وأبو زرعة، وسليمان، وحمزة، والكسائي (سَكْرى)[2]، وقرأها كذلك هو والمطوّعيّ: (سُكْرى)[3]، على وزن فُعلى.

ويجوز الإخبار بالصفة المفردة عن الجماعة على ما يستعملونه من الإخبار على الجماعة

وسَكرى، صفة مفردة، مذكّرها سكران، كامرأة سَكرى، وربما جاء تكسير هذا الجمع لأنَّ السّكر علّة تلحق العقل، ومثل ذلك في كلام العرب (هلْكَى)، و(جَرْحى) إذا كان الجرح والهلاك علّة ابتلوا بها[4]، وتأتي هذه القراءة شاهدة على هذا الاستخدام، فلا تكون إلاَّ واحدة، وجاز أنْ يقع على النّاس كلّهم صفة مفردة تصوراً لمعنى الجملة والجماعة، وهي بلفظ الواحد[5].

ويؤيد الاستعمال هذه القراءة،قراءة الضم، ، كما في (حُبلى)[6]، والمعنى النّهي عن الاقتراب من الصّلاة وأنتم جماعة سكرى[7]. وقد يكون الأعمش مال إلى قصر صيغة سُكارى فحذف الألف منها.

قال تعالى:﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾[8].

---

(1) سورة النّساء، الآية: 43.

(2) ابن عطية،المحرر الوجيز: 71/4، ابن جني، المحتسب: 188/1، ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 26.

(3) اشوكاني، فتح القدير: 468/1، الرّازيّ، تفسير الفخر الرازي: 110/10.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 71/4.

(5) المرجع السابق نفسه: 71/4.

(6) ابن جني، المحتسب: 188/1، البناء، إتحاف فضلاء البشر: 190.

(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: مجلد 3، 202/5.

(8) سورة المؤمنون، الآية: 110.

قرأ الأعمش، ونافع، وحمزة، والكسائي (سُخريّا)[1]، وعدَّ جمهور اللّغويين اللّفظتين لغتين بمعنى الهزء، والتّسخير، إلا أنَّ أبا عُبيد جعل الضّمّ من السّخرة والتّخديم، والكسر من الاستهزاء، وهذا الوجه (الكسر) أليق بلاغة عنده[2].

ولم يعرف الخليل وسيبويه والفراء هذا التّفريق، ويجعلونهما بمعنى واحد كعِصي وعُصي[3]، أي: أنَّ الكسر والضّمّ مردَّه إلى لهجات القبائل، ومع ذلك فلا يمكن إنكار القراءتين ومعناهما، فاللّه خلقنا متفاوتين في الدّرجات، لعمارة هذه البسيطة، ولا فضلَ لمخدوم على خادم، إلا أنَّ بعضنا اتّخذ هذا التّفاوت ذريعة للسّخرية والاستهزاء والتّعالي والتّفاخر[4]، فجمعت الآية المعنيين معاً.

في قوله تعالى:﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ﴾[5].

قرأ الأعمش، وأبو زيد، والمفضل عن عاصم (الجَنب)[6] بالفتح.

أمّا (الجُنب)، فهو منْ جَاوَرَكَ ونَسَبُهُ في قَوْم آخَرِينَ، وقيل هو البعِيدُ مُطْلَقاً، وقِيلَ: هُوَ مَنْ لاَ قَرابةَ له حقِيقَةً، وهو الجار الأجنبي الذي لا قرابة بينك وبينه[7]، وأمّا قراءة فتح الجيم، فقد فسَّره بعضهم بأنَّه اليهوديّ والنّصرانيّ[8]، وهي صيغة بمعنى اسم المفعول أي: المجنوب[9]. والقراءتان حثٌّ على حسن معاملة الجار، حتى وإن كان أجنبيا، مهما كانت ديانته.

---

(1) الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 126/23، البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 321،الزجاج، معاني الزّجاج: 24/4.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 406/10، القيسي، مكي، الكشف: 231/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 242/2، النّحاس، إعراب القرآن124/3

(4) سعد محمد، أحمد، التّوجيه ا لبلاغي للقراءات القرآنية: 76

(5) سورة النّساء، الآية: 36.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: مجلد 5،183/3، ابن عطية، المحرر الوجيز: 54/4.

(7) ابن الجوزي، زاد المسير: 79/2.

(8) ابن عطية، المحرر الوجيز: 54/4، ابن الجوزي، زاد المسير: 79/2.

(9) النّيسابوري، تفسير غرائب القرآن، ورغائب الفرقان: 412/2.

ولا أعدم أنَّ القراءة جاءت حملاً على اللّفظ فيما بعدها في قوله (والجار الجَنب والصّاحب بالجَنب) -واللّه أعلم-.

وممّا جاء كذلك في اختلاف الحركات البنائيّة في قوله تعالى:﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ﴾[1].

فقد قرأ الأعمش، وسعيد بن عياض، وحمزة، والكسائي، وعبد اللّه بن مسعود (سُلَفاً)[2]، وهو جمع لسليف أي: الفريق بقراءة الفتح، وبالضّمّ جمع سلفة وهي الأمة والقطيعة[3]، وجعلها الفرّاء جمعاً للفرقة المتقدمة، كما اعتبرها جمع سالف مثل: راصد وحارس رُصد، حُرُس[4]، فهو حمل على النّظير.

ونظر اللّغويون في المفردتين فوجدوا معنى أدقّ، بحيث جُعل الفتح خاصاً بالخير وما يترتّب عليه، والضّمّ خاصّ بالشّر[5].

ومن خلال هذا التّفسير نجد سياق الآية يتحدّث عن أمّة تقدمت وهلكت، فجعلت عبرة ومثلا، فلو لم تكن شريرة لَما قضي عليها الدّمار، فلعل هذا التّفسير هو الأقرب حملاً على السّياق العام، والمخصصات اللّفظيّة في الآية.

في قوله تعالى:﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[6].

قرأ الأعشى، وحمزة، والكسائي، وخلف (الرَّشد)[7] بفتح الرّاء، وعدّهما سيبويه لغتين، وذكر بعضهم أنَّ الرُّشد هو الصّلاح في الأمر، والرَّشد الصّلاح في الدّين[8].

---

(1) سورة الزّخرف، الآية: 56.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط : 24/8، القنوجي، فتح البيان: 364/12.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط : 24/8.

(4) الفرّاء، معاني الفرّاء: 36/3.

(5) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 652.

(6) سورة الأعراف، الآية: 146.

(7)أبو حيّان، البحر المحيط : 389/4، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 4، 283/7.

(8) أبو حيّان، البحر المحيط : 389/4.

ويستند المفسرون والموجهون في توجيه هذا التّفريق على آياتٍ من الذّكر، فالأولى كانت قياساً على قوله تعالى:﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾[1]، أمّا الثّانيّة، فقياس على قوله تعالى:﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾[2]، فهو تفسير القرآن بالقرآن.

وقيل هما متقاربان في المعنى، لكنّ قراءة الأعمش في هذا الموطن تُعني الصلاح في الدّين؛ لأنّه ذُكِر الغيُّ بعدها، والدّين ضدّ الغيّ، وهذا قياس على إجماع فتح الرّاء في قوله (تحرّوا رَشدا)[3] فهي أليق وأبلغ –واللّه أعلم–.

في قوله تعالى:﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾[4].

قرأ الأعمش، وأبو العاليّة، والحسن (رُكُوبهم)[5].

وهي وجه عند الفرّاء كقولهم أُكل، سُرُب، أو هو مصدر كقُعود ودُخول، وقد يؤوّل بالمفعول، ويقدَّر مضافٌ في الكلام في جانب المسند إليه، فيكون المعنى: ذو رُكُوبهم، أو من منافعها رُكوبهم، كما تقول لصاحبك: من منافعك إعطاؤك لي، ومن كراماتك وصول الخير إليَّ على يدك[6].

في قوله تعالى:﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾[7].

قرأ الأعمش، والكسائي، وحمزة، وخلف، ويحيى بن وثاب (ضُرّاً)[8]، وقراءة الفتح هو حمل على الضرّ الذي هو خلاف النّفع، ودليله ما جاء بعده من نقيضه وهو

---

(1) سورة النّساء، الآية: 6.

(2) سورة الجن، الآية: 4.

(3) القيسي، مكي، الكشف: 283/1.

(4) سورة يس، الآية: 72.

(5)البناء،إتحاف فضلاء البشر: 367، ابن عطية، المحرر الوجيز: 325/12، ابن الجوزي، زاد المسير: 38/7

(6) الفرّاء، معاني الفرّاء: 381/2، ابن جني، المحتسب: 216/2.

(7) سورة الفتح، الآية: 11.

(8) ابن عطية، المحرر الوجيز: 444/13، الشّوكاني، فتح القدير: 48/5، القيسي، مكي الكشف: 281/2.

(نفعا)، أمّا قراءة الضمّ، فهو من سوء الحال، أو حسن الحال[1]، والمعنى: ماذا تملكون إنْ أراد بكم اللّهُ حالاً سيئة من ضنك في المعيشة، أو أراد بكم حالاً حسنة. والقراءتان تؤكّد إحاطة قدرة اللّه، وتّصريفه شؤون الخليقة.

ولا خلاف بين القراءتين، إلا أنَّ قراءة العامة أحبّ؛ لتوافقها مع ما جاء بعدها من نقيضه، وهو النفع.

في قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[2].

قرأ الأعمش، وعبد الرّحمن، وأبو رجاء (كُبره)[3]، والكِبر، والكُبر مصدران، إلا أنَّ العرب تستعمل الضمّ إذا كان مقترناً بالسّنّ، كقولهم: هذا كُبْر القوم، بمعنى كبيرهم في السّنّ والمكانة، وقيل بالضمّ تأتي بمعنى مُعظِمه، وبالكسر البداءة، وقيل الإثم[4].

وكلتا القراءتين تذمّ عبد اللّه بن أبيّ؛ لأنَّه تولّى معظم الإفك، وبدأ الخوض فيه، وبدأ بافترائه، ولولا أنَّه رجل كبير مُطاع في قومه، لما استمع إليه القوم.

في قوله تعالى:﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٌ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٌ مِّثۡلُهُۥۚ﴾[5]، جاءت قراءة الأعمش، وحمزة، والكسائي بضم القاف في (قُرح)[6]، وقد عدَّ الزّجاج القراءتين بمعنى واحد، والمعنى الجراح[7].

ومذهب جمهور اللّغويين اعتبارهما لغتين في المصدر مثل: ضَعْف وضُعف، والفتح أولى؛ لقراءة ابن كثير، ولأنَّها لغة أهل الحجاز[8]، إلا أنَّ اللّغويين فرّقوا

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 281/2.

(2) سورة النّور، الآية: 11.

(3) ابن عطية،المحرر الوجيز: 457/10، أبو حيّان، البحر المحيط : 402/6، الرّازيّ تفسير الفخر الرازي: 274/23.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 457/10.

(5) سورة آل عمران، الآية: 140.

(6) البناء، إتحاف فضلاء البشر: 488/1، ابن خالويه، مختّصر: 22.

(7) الفرّاء، معاني القرآن: 234/1، ابن الجوزي، زاد المسير: 466/1.

(8) القيسي، مكي، الكشف: 418/1.

تفريقاً دقيقاً بينهما، فقد جعل الفرّاء القَرح الجراح بأعينها، والقُرح ألم الجراح[1]، لذا جمع ابن زنجلة بين القراءتين جرياً على هذا التّفريق، ودليل ذلك أنَّ اللّه أسّاهم بهم في موضع آخر، فدلّ على أنّه أراد الألم[2]، فقال:﴿وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ﴾[3]، فإن مسّكم ألمٌ، فقد مسّهم ألمٌ مثله.

ويبدو أنَّ الضّمّ شمل معنى أكبر ممّا في الفتح، حيث تضمّن الجراح نفسها، وتضمن الألم الجسدي والنّفسي، خاصة أنَّ تلك الآلام جاءت عَقب نتيجة المعركة، واللّه أعلم-.

في قوله تعالى:﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[4]، قرأ الأعمش ومجاهد وأبو حيوة (حَسَنا)[5].

ومن قرأ بالضّمّ، جعلها اسماً لنوعه الذي سُمّي به، والفتح لغة كقولهم: بَخل، بُخل.

لكنّ ثمّة تفريقاً بين المعنيين، ويتّضح ذلك من خلال الإعراب، فقراءة العامّة تُعرَب نائباً من المفعول المطلق؛ لأنَّهم جعلوها اسماً لنوعه الذي سُمّي به، أي: قولوا للنّاس قولاً ذا حُسْن، أما قراءة الأعشى فهي صفة للمصدر المحذوف، والتّقدير: قولوا للناس قولاً حَسَناً[6].

ويدلّ الحُسن على جميع معاني الحسن، أمّا الحَسَن، فيدلّ على بعض المعاني[7].

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن: 234/1.

(2) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 174.

(3) سورة النّساء، الآية: 103.

(4) سورة النّمل، الآية: 11.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط : 56/7، ابن الجوزي، زاد المسير: 157/6.

(6) الطّبريّ، تفسير الطبري: 310/1.

(7) أبو حيّان، البحر المحيط : 56/7،الطبري، تفسير الطبري: 310/1، أحمد، عبد العباس، التّحول في التّراكيب وعلاقته بالقراءات: 80.

ولمّا كان الحُسن شاملاً لمعاني الحسن، كانت قراءة العامّة أبلغ؛ لِما فيها من عموم واتّساع في المعنى، ولا يقتصر على الأقوال وحدها بل يتعداه إلى الأفعال والتّصرفات، وفيه حثّ على مكارم الأخلاق[1]، وهذا يتناسب مع منهج الدّعوة في سبيل اللّه، والحثّ على الطّاعة والعبادة، فيكونوا قدرة بأمثالهم، حيث اقتصرت قراءة الأعمش على الأقوال، والكلمات الطّبيعيّة لجذبهم لدين اللّه.

في قوله تعالى:﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾[2]، قرأ الأعمش (يهبُط)[3]، وقرأ أبو حيوة (اهبُطو)[4]، وقد وصف أبو حيّان هذه بأنَّها لغة هي الفصيحة[5].

وهذه القراءة على مذهب من جعل (هَبَط) متعدياً، والمعنى لما يهبُك غيره من طاعة اللّه، إلا أنَّ المفعول حذف تخفيفاً، ولدلالة المكان عليه، ونسب الفعل إلى الحجر؛ لأنَّ طاعة رائية لخالقه، إنَّما كانت مسببَّة عن النّظر إليه أي: منها ما يُهبِطُ النّاظر إليه أي: يُخضعه ويُخشعه... ومن ذهب الى أنَّه غير متعدٍ، فكأنَّه قال: وإن منها لَما لو هبط شيء غير ناطق من خشيّة اللّه لهبط هو، إلا أنَّ غير النّاطق تصحّ منه الخشيّة[6].

والظّاهر في اختلاف بنيّة الحركة فيما مرَّ، أُعيد بعضه إلى اللّهجات، فقد دلّت في إطارها العام على معنى واحد، ثمّ استنتج اللغويون معاني دقيقة بينهما، فكانت الحركة البنائيّة معياراً على التّفرقة بين تلك المعاني أوعلى درجة قوتها.

وكان الأعمش في معظم تلك القراءات يميل للضمّ كما في ضُر، قُرح، كُبر، رُكوبهم، سُلف، سُكرى، سُخرياً، وقد أفضت إلى دلالات تتّفق والمعنى السّياقي، ثمّ لها ما يدعمه من الاستعمال اللّغوي.

---

(1) أحمد، عبد العباس، التّحول في التّراكيب وعلاقته بالقراءات: 80.

(2) سورة البقرة، الآية: 74.

(3) ابن خالويه، مختّصر في القراءات: 7،ابن جني، المحتسب: 92/1.

(4) ابن جني، المحتسب: 92/1.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط : 431/1.

(6) ابن جني، المحتسب: 92/1.

4.3 الحمل على المعنى، والحمل على اللّفظ:

تحدّث ابن جني عن الحمل على المعنى وأفرد له بابا، ووصفه بأنَّه "غور من العربيّة بعيد، ومذهب نازح، فسيح، وقد ورد في القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثوراً، ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في جماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثّاني، قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللّفظ أو فرعاً"[1].

وهنا بعض القراءات التي جاءت لتتناسب ولفظ سبقها أو لحقها، والقراءات التي وُجّهت استناداً لمعنى يراه القراء.

في قوله تعالى:﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾[2].

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وابن مسعود (كثير)[3].

لا يخفى أنَّ الخمر فيه إثمٌ كثير، وكبير، ولكن يناسب الوصف بالكثرة، إمّا باعتبار الإثمين، أي: كلّ واحد من المتعاطين إثمٌ، أو ما يترتّب على الشّارب من توالي العقاب، أو بما يصدر عن شارب الخمر من أفعال وأقوال محرّمة، أمّا من جعلها بالباء، فهي على اعتبارها من الكبائر[4].

ويستند الأعمش ومن معه على أنَّ النّبي ﷺ، قد لعن الخمر، ولعن البائع والشّارب ،والحامل، والمحمولة إليه وآكل ثمنها، وهذه آثام كثيرة[5]، فيحسُن الجمع بالكثرة مع الآثام، خاصة أنَّها تأتي مواتية مع جمع المنافع، وربّما يدعم هذا القول أنّ (الكبير) يستعمل في الكميّة المتّصلة بالأجسام، والكثرة في الكميّة المنفصلة، كالعدد، وهما يتعاقبان بمعنى نظيرين مختلفين[6].

ويدعم حمل هذه القراءة على المعنى، أنَّ مكي بن أبي طالب جعلها أبلغ لوصف الإثمّ بالكثرة من وصفه بالكبر، ثمّ إنّ لمعنى الكثرة مزيّة على معنى الكِبر

---

(1) ابن جني، الخصائص،411/2.

(2) سورة البقرة، الآية: 219.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 236/2، أبو حيّان، البحر المحيط : 167/2،.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط : 167/2.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 236/2، ابن زنجلة، حجّة القراءات: 132.

(6) القرطبي،الجامع لأحكام القرآن، المجلد 2، 55/3-57.

لاستيعابها معنى العِظم، ومعنى الكثرة، ولا يستوعب العِظم معنى الكثرة؛ لأنَّ الإثم يكون عظيماً، ولا يكون كثيراً إلاَّ وهو عظيم، فكلّ كثير كبير، وليس كلّ كبير كثيراً[1]، فقراءة الأعمش أعمّ وأشمل معنى من قراءة الجمهور.

وحجّة أخرى تدعم قراءة الأعمش، وهي أنَّ الإثمّ واحد يراد به آثام، فوحد في اللّفظ وأريد به الجمع، وشاهد ذلك قوله تعالى: "ومنافع للناس"، فعُدول الإثمّ بالمنافع فحسُن أنْ يوصَف بالكثرة[2].

وكلتا القراءتين تنصّ على تحريم الخمر وشربه، فهي كبيرة من الكبائر، وفيها آثام كثيرة، كذهاب العقل، وتبذير المال، وإهدار للصحّة، وغيره.

وممّا يمكن حمله على اللّفظ في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾[3].

قرأ الأعمش، والأعرج، وقتادة (نُهُر)[4].

وهي عند القرطبي جمع لـــ(نهار)، فلا ليلَ لهم، ومثل هذا وارد في العربيّة، فيمكن حمله على النّظير كما في سحاب سُحُب[5]، ويحتمل ابن عطيّة أنْ تكونَ جمع نَهْر[6]، فتكون القراءة، حملاً على لفظ (جنات)، التي جاءت جمعاً، ثمّ إنَّ الجنَّة، وما أعدّه اللّه للمتقين، احتوت على أكثر من نهر، فجاءت القراءة لمناسبة اللّفظ، ومناسبة المعنى.

في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[7].

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وابن عبَّاس، وابن مسعود (كتابه)[1] بالإفراد.

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 291/1.

(2) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 133.

(3) سورة القمر، الآية: 54.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 175/14، ابن الجوزي، زاد المسير: 104/8.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 9، 150/17، الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 80/29.

(6) ابن عطية، المحرر الوجيز: 175/14.

(7) سورة البقرة، الآية: 285.

وربّما أُريدَ بها المصدر الذي يجمع على مكتوب كان نزوله من عند اللّه، وقد يراد به الجمع، فيكون الكتاب اسماً للجنس، فتستوي هذه القراءة مع قراءة العامّة[2].

أمّا ابن زنجلة، فقد حمله على المعنى، إذ جعل الكتاب هو القرآن، ولا وجه لجمع القرآن، ثمّ إنّ ابن عبّاس قال: (الكتاب أكثر من الكتب)، في حين أنّ قراءة العامّة جاءت لتوافق اللّفظ، وتنسجم مع جمع الملائكة، والرّسل قبله[3].

وقراءة الأعمش هذه تقتضي اعتبار الكتاب هو القرآن؛ لذا توجب الإيمان بما جاء فيه من أخبار الكتب السّابقة. فتحمل القراءة على المعنى.

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾[4].

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف (تَغْشى)[5]، حملاً على تأنيث الأَمَنة؛ لأنَّ من أجلها تُغْشوا، فهي المقصودة بالغشيان لهم، ولأنَّ النّاعس لا يغشاه النّعاس إلا ومعه أَمَنة، وقد تحدُث الأَمنة، ولا نعاسَ معها، فهي أولى بإضافة الفعل إليها[6].

ويعززّ حجّة من حمل على اللّفظ قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[7]، فذكر (من غشيته الأمنة) ثمّ أتبعه (من لم يأمن، وأهمته نفسه من الخوف)، فالتّقدير: إنّ بعضاً غشيتهم الأمنة، وآخرون خائفون لم تغشهم[8].

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 2، 428/3، الآلوسي، روح المعاني: 64/2.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد2، 428/3.

(3) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 152-153، القيسي، مكي، الكشف: 323/1.

(4) سورة آل عمران، الآية: 154.

(5) البناء، إتحاف فضلاء البشر: 180، ابن الجوزي، زاد المسير: 280/1.

(6) القيسي، مكي، الكشف: 360/1.

(7) سورة آل عمران، الآية: 154.

(8) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 177.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾[1]، قرأ الأعمش، وعلقمة، ويحيى (فيَّمسكم)[2] بالياء المفتوحة على التّذكير.

وقد ذكر ابن خالويه أنَّه لا يُستبعَد أن يكون في القراءة تصحيف أصاب التّاء[3]، إلاَّ أنّي أظنّ أنّ التّذكير جاء حملاً على لفظ (عذاب) المحذوفة، فناسب التّذكير هنا السّياق والمعنى.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى﴾[4]، قرأ الأعمش وحمزة، والكسائي، (فناداه)[5]، وهي على تذكير الجمع، أمّا قراءة العامّة، فهي على تأنيث الجماعة، أو قد يكون من باب الإخبار عن الواحد بلفظ الجمع، ويكون الذي ناداه هو جبريل وحده[6]، وإنَّما قيل الملائكة على قولهم: فلان يركب الخيل[7].

وتقدير القراءة عند ابن زنجلة: (فناداه الملك) وهو جبريل، والوجهان جائزان؛ لأنَّ الجماعة يلحقها اسم التّأنيث، ولأنّ معناها معنى الجماعة، ويجوز أن يُعبّر عنها بلفظ التّذكير، كما يقال (جمع الملائكة)[8].

وممّا جعلني أصنّف القراءة في باب الحمل على اللّفظ، والمعنى، أنَّه يخبر عن الواحد بالجمع، ولأن المقصود به هو قد يكون جبريل عليه السلام.

5.3 الدّلالة الصّرفيّة:

إنّ لحروف الزّيادة أثرها في إنتاج معنى جديد، لم يكن ليحضُر لولا هذه الزّيادة، لذا نعرض هنا بعض الأمثلة من قراءة الأعمش، زاد على المبنى بعض

---

(1) سورة هود، الآية: 113.

(2) ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 61.

(3) المرجع السابق نفسه: 61.

(4) سورة آل عمران، الآية: 39.

(5) البناء، إتحاف فضلاء البشر، 173، مكي، الكشف: 342/1، الزمخشري، الكشّاف: 188/1.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: مجلد2، 74/4.

(7) الزّمخشري، الكشّاف: 428/1.

(8) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 162.

الحروف، أو جرّد الفعل من حروف الزّيادة ، كما أنّه عدل ــ في بعض الأحيان ــ عن صيغة اسم الفاعل، إلى الصّفة المشبهة، أو إلى اسم المفعول، ممّا نتج عنه تولّد معنى جديد.

6.3 حروف الزّيادة:

وممّا جاء في قراءة الأعمش على حروف الزّيادة:

1.6.3 (عدا- اعتدى):

في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾[1].

قرأ الأعمش، الأخفش، وأبيّ (لا تعتدوا)[2]، وقراءة العامّة تعني: لا تتجاوزا ما أُبيح لكم، أو لا تظلموا في اصطياد الحيتان في السّبت، أمّا قراءة الأعمش، فهي من الاعتداء، وهو الافتعال من العدوان[3]، فتكون الزّيادة قد أفادت معنى الافتعال ويعزّز ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾[4]. فقد حمل القراءة على النّظير القرآني.

2.6.3 (أتى-آتى):

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا﴾[5].

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وابن كثير (لآتوها)[6]، أي: أعطوها، ويتناسب ذلك مع سياق الآية؛ لأنّ الإعطاء لا يكون إلاّ مع السّؤال، وقال الحسن: لو

---

(1) سورة النّساء، الآية: 154.

(2) ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 282/4، السمين الحلبي، الدّر المصون: 142/4.

(3) الآلوسي، روح المعاني: 183/4.

(4) سورة البقرة، الآية: 65.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 14.

(6) البنّاء، الإتحاف: 354،ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 28/12،الشّوكاني، فتح القدير: 267/4،ابن الجوزي، زاد المسير: 361/6.

دعوا إلى الشّرك، لأجابوا، وأعطوا[1].

واختار أبو عبيد هذه القراءة؛ لأنَّ أصحاب النّبي ﷺ كانوا يُعذَّبون، ويُسأَلون الشّرك، فكلّ أعطى ما سألوه إلاَّ بلالاً، وفيه دليل على قراءة (لآتوها) التي بمعنى الإعطاء[2].

أمّا قراءة العامّة، فقد استند قارئوها على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُواْ عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾[3].

والظّاهر أنّ تفسير هذا الحرف يتّضح بتفسير الفتنة؛ فلو سُئلوا قتال النبي في العصبيّة لأسرعوا إليه، ولو سُئلوا الشّرك بعد إيمانهم، لأجابوا إليه مسرعين وتخلّوا عن دينهم في سبيل خلاصهم من لقاء العدو، وذلك دليل ضعف إيمانهم، فتكون الآية ذماً لأولئك المعنيين سواء أكانوا في الجاهلية ، أم الإسلام.

3.6.3 (مستطرْ، مستطِرّ):

في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾[4].

قرأ الأعمش، وعمران بن حديد، وعصمة (مستطرّ) بتشديد الرّاء[5]، وجعلها صاحب اللّوامع من طرّ النّبات، والشّارب، إذا ظهر وثبت، بمعنى كلّ شيءٍ ظاهر في اللّوح مثبت فيه، ويجوز أن يكون من الاستطار، لكنّه شدّد الرّاء. أمّا الوقف فعلى لغة من يقول جعفرّ بالتّشديد[6].

---

(1) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 575.

(2) ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 28/12.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 15.

(4) سورة القمر، الآية: 53.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 182/8.

(6) المرجع السابق نفسه: 182/8.

والتّشديد عند مكي يفيد معنى المبالغة، والتّكثير، لا التّعدية[1]، وقراءة العامّة تعني سطر، أي: مسطور في اللّوح، ومكتوب.

4.6.3 (فرّق-فرَق):

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾[2].

قرأ الأعمش، والنّخعي، وأبو صالح هذا الحرف (فَرَقوا) بالتّخفيف[3]، أي: أنّهم مازوه من غيره من سائر الأديان، ويحتمل أن يكون معنى هذه القراءة كقراءة التّثقيل، (فرقوه)، فخالفوا بين بعضه وبعض[4].

ووجه هذا أنّ الفعل موضوع على اغتراق جنسه، ألا ترى أنّ معنى قام زيد كان منه القيام، وقعد كان منه القعود؟ والقيام والقعود جنسان، فالفعل إذن على اغتراق جنسه، ويدلّ على ذلك عمله في جميع أجزاء ذلك من الجنس من مفرده، ومثناه، ومجموعه..."[5].

وقراءة الجمهور تتّفق وسياق الآية، فأهل الكتاب تعددت مذاهبهم ومعتقداتهم، فناسب ذلك معنى الكثرة والتفريق، أمّا قراءة الأعمش، فتعني اصطفوه ومازوه من غيره، كأنّه هو الفضل بين الدّيانات.

7.3 التّناوب بين المشتقات:

كان الأعمش يختار بعض الصيغ التي يمكن ان تنوب في معناها عن بعض، ثم تلك القراءات تكون في معظمها موافقة لفئة قليلة من القراء السبعة أحيانا،

---

(1) القيسي، مكي، الكشف: 369/1.

(2) سورة الأنعام، الآية: 159.

(3) العكبري، التّبيان: 552/1، ابن جني، المحتسب: 238/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد4، 149/7.

(4) ابن جني، المحتسب: 238/1.

(5) ابن جني، المحتسب: 238/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد 4، 149/7.

ومخالفة أحيانا لهم، فقد يؤثر الاسم على المفعول، أو اسم الفاعل على الصفة المشبهة، وقد لا يكون عميق معنى بين الصيغتين.

1.7.3 بين اسم الفاعل والمفعول (مُنشَأة، مُنشِئة):

في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾[1].

قرأ الأعمش، وحمزة، وزيد بن علي، وطلحة (المنشِأت)[2] بكسر السّين، أي: عدل إلى صيغة اسم الفاعل، والمعنى اللائي يرفعن الشّراع، أو اللائي يُنشئن الأمواج بجريهن، أو اللاتي يُنشئن السّفر، إقبالاً، وإدباراً، أو المرفوعات على الشّراع[3].

2.7.3 بين اسم الفاعل والصّفة المشبهة:

(لابثين، لَبِثين):

في قوله تعالى: ﴿لَّـٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾[4].

قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود، وعلقمة، وزيد بن علي (لَبِثين)[5]، وهي صيغة تدلّ على مَن شأنه ذلك، مثل: حَذِر، أمّا صيغة فاعِل، فهي على من وُجد منه الفعل[6]، فاللَّبِث أقوى من اللابث؛ لِما تدلّ عليه من الدّوام، والاستمراريّة، فهي دالة على ما جُبل عليه الإنسان من خُلق، وطبع.

(حَمِئة، حامية):

---

(1) سورة الرحمن، الآية: 24.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 191/8.

(3) المرجع السابق نفسه: 191/8.

(4) سورة النبأ، الآية: 23.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 405/8.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 405/8، الزّمخشري، الكشّاف، 209/4،القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 10، 178/19.

في قوله تعالى: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾[1].

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وابن مسعود (حامية)[2]، و(حَمِئة)، وأُريد بـــ(حمئة)عين ذات حَمَأة، ويقال حمأت البئر، إذا أخرجت حمأتها، أمّا (حامية)، فأُريدَ بها عينٌ حارّة، فهي من الفعل حمي، يحمى، أي: حارّة[3].

ويبدو أنّ الأعمش، ومن معه وجدوا في حديث النّبي ﷺ مسوغاً لقراءتهم، حين نظر المصطفى إلى الشّمس، وهي تغيب، فقال: "في نار اللّه الحامية، لولا ما يزعُها من اللّه، لأحرقت ما على الأرض"[4].

ثم هما قراءتان مستفيضتان، لكل منهما وجه يؤيده، ولا يفسد أحدهما الآخر، فقد تكون الشمس تغيب في عين ذات حمأة، والوصف للعين فقرىء حمئة، وقد تكون في عين حارة ذات حمأة، فقرىء حامية.

3.7.3 بين صيغ اسم الفاعل:

(صافّة- صافن):

في قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾[5].

قرأ الأعمش، وابن مسعود، وابن عبّاس (صوافن)[6]، وهي جمع صافنة، أمّا عند الجمهور، فقراءتهم جمع لصافّة[7].

---

(1) سورة الكهف، الآية: 86.

(2) ابن الجوزي، زاد المسير: 185/5،البنّاء، الإتحاف: 294،ابن زنجلة، حجّة القراءات: 230، الشّوكاني، فتح القدير: 308/3.

(3) ابن الجوزي، زاد المسير: 185/5.

(4) القيسي، مكي، الكشف: 74/2.

(5) سورة الحج، الآية: 36.

(6) الآلوسي، روح المعاني: 149/9، ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 281/10،ابن خالويه، مختصر ابن خالويه: 95، الرّازي، تفسير الفخر الرّازي: 23، 37،ابن جني، المحتسب: 81/2.

(7) ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 281/10.

والصّافّة، هي التي رُفعت إحدى يديها بالعُقل؛ لئلا تضطرب، وهي في الإبل، أمّا من الخيول، فهي التي ترفع يديها لفراهتها، وقيل: إحدى رجليه[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾[2].

والصّوافّ هنّ القائمات، قد صففن أيديّهنّ، أو أرجلهنّ[3]، ويبدو أنّه لا فرق بين المعنيين؛ إذ إنّ الجمل عند نحره، تعقَل إحدى يديه، فهو صافن[4]، إلا أنّ المقصود هنا الابل؛ لانّ الخيول لا تُذبح، وتُنحر قرباناً، فتكون قراءة العامّة أبلغ، وأشمل معنى، وأدقّ تفسيراً، خاصة أنّ سياق الآية جاء حثّا على تقديم الطاعة لله، بالتقرب إليه بالأضاحي، كما أنّ الآية تتحدث عن الأنعام خاصة.

4.7.3 بين الإفراد والجمع:

في قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾[5].

قرأ الأعمش، والسّلمي، والأعرج، وابن مجاهد (عظماً)[6]،في الموضعين، وهذه القراءة بالإفراد تنوب عن الجمع، وغاية ذلك، هو إزالة اللّبس، إذ إنَّ الإنسان ذو عظام كثيرة[7]، ثمّ إنَّ اللّفظ قبله جاء بالإفراد(مضغة، علقة) وما بعده جاء بصيغة (لحماً)، ولم يقل لحوماً؛ لأنَّ لفظ الواحد يغني عن الجمع[8].

وقد اعترض سيبويه على مجيء المفرد بدلاً من الجمع، إلاَّ في الضّرورة الشّعريّة[9]، إلاَّ أنّ الشّاهد جاء في قوله تعالى: ﴿نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[1].

---

(1) المرجع السابق نفسه: 281/10.

(2) سورة ص، الآية: 31.

(3) الآلوسي، روح المعاني: 149/9.

(4) ابن الجوزي، زاد المسير: 432/5.

(5) سورة المؤمنون، الآية: 14.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 368/6، ابن جني، المحتسب: 87/2،البنّاء، الإتحاف: 318.

(7) أبو حيّان، البحر المحيط: 368/6.

(8) ابن زنجلة، حجة القراءات: 484.

(9) الزّمخشري،الكشّاف: 27/3، أبو حيّان، البحر المحيط: 368/6.

في قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾[2].

قرأ الأعمش، وعيسى (مسكنهم)[3] بالإفراد، وقد أفاد معنى التّقليل، أي: صغّر من شأنهم، وحقّره[4].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾[5].

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي (الرّيح) بالإفراد[6]، ولم تكن هذه القراءة الوحيدة بالإفراد، فقد تحدّث أبو حيّان في جمع الرّيح، والرّياح، وعن القراءات فيها، وذكر قراءة كلٍ منهما.

ونقل قولَ ابن عطيّة بالتّفريق بين اللّفظتين، بأنْ جعل الجمع مع الرّحمة، والإفراد مع العذاب؛ ذلك أنّ ريح العذاب شديدة، ملتئمة الأجزاء، كأنّها جسم واحد، وريح الرّحمة لينة، منقطعة، لذلك فهي رياح[7].

ولكنّ الأعمش عممّ الدّلالة، ولم ينظر للفرق بين اللّفظتين، فجاءت قراءته بالإفراد أينما وردت كلمة (الرّياح)، فهو يحملها على الجنس، دون التّفريق بين مواطن الرّحمة، والعذاب.

في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾[8].

قرأ الأعمش (سُرُجاً)[1]، وقصد المصابيح، إذ كانت يُهتدى بها، فجعلها

---

(1) سورة الحج، الآية: 5.

(2) سورة الأحقاف، الآية: 25.

(3) ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 363/13، الآلوسي، روح المعاني: 183/13.

(4) الآلوسي، روح المعاني: 183/13.

(5) سورة البقرة، الآية: 164.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 641/1، البنّاء، الإتحاف: 151، الرّازي، تفسير الفخر الرّازي: 70/2، القيسي، مكي، الكشف: 270/1-271.

(7)انظر :أبو حيّان، البحر المحيط: 164/1، وانظر: ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 53/2.

(8) سورة الفرقان، الآية: 61.

كالسّرُج، والمصباح كالسّراج[2]، وخصّ ابن زنجلة السّرُج للشّمس، والقمر، والكواكب الكبار، والهاء في (فيها) عائدة على البروج، والتّقدير: جعل في البروج سُرُجاً، وقمراً منيراً[3]، وبناءً على هذا التّوجيه يقتضى اعتبار (سراجاً) لفظاً سدّ مسدّ الجمع، والمفرد.

وعند إبان بن تغلب: (السّرُج) في النّجوم الدّراري؛ لذا تصحّ القراءة بها[4].

8.3 الدّلالة في عناصر النّظم:

النظم: نظريّة قائمة بذاتها ، تحدّث بها عبد القاهر الجرجاني[5] تتكون من عناصر تركيبية جمالية، لها رونقها الخاص، ولها أهميتها البلاغية والنحوية، وقد نمت هذه الظاهرة على صورة جهد إنسانيّ متصل، كانت بذرة، ثمّ نمت حتى ترسّخت لها جذورها، وقواعدها عبر القرون[6]. واهتمّ بها الدارسون وبعلاقتها بالمعنى الذي يتحصّل بها، وبعناصرها كالحذف، والزيادة، والتّقديم، والتّاخير.

وممّا جاء في قراءة الأعمش على هذه الظّاهر:

9.3 الحذف:

1.9.3 حذف همزة الاستفهام:

في قوله تعالى:﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ﴾[7].

---

(1) البنّاء،الإتحاف: 330، ابن عطيّة، المحرر الوجيز: 62/11،الفراء، معاني الفرآن: 271/2، الشّوكاني، فتح القدير: 85/4.

(2) الفرّاء، معاني القرآن: 271/2.

(3) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 513.

(4) النّحّاس، إعراب القرآن: 166/3.

(5) انظر: الجرجاني، عبد القادر: دلائل الإعجاز:419/418 .

(6) انظر: عنبر، عبدالله :نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث:ص:5.

(7) سورة الصّافات، الآية: 153.

قرأ الأعمش، والزّهري، والمسيّب (اصطفى)[1] بهمزة الوصل، وحذف الاستفهام، وقد انتقل الكلام بهذا الحذف ليكون على لسان الكفار، فما كان يكفيهم

قوله (ولد اللّه) بل جعلوا ذلك الولد بنات[2] وحاشى لله.

ولم تخلُ القراءة من معنى التّوبيخ الذي في الاستفهام كما في القراءة عند الجمهور، إذ إنّ التّوبيخ يأتي في الخبر، ولا يقتصر على الإنشاء[3]، كما أنّ وجود (أم) بعدها أغنى عن ذكر الاستفهام، وإنْ كانت (أم) منقطعة غير معادلة، لها لكثرة الاستعمال[4].

وقد يحذف الاستفهام للعلم به كقول الشّاعر[5]:

ثمّ قالوا تحبُّها؟ قلت بَهْراً عددَ القَطْرِ والحَصا والتُّراب

أراد الشاعر : أتحبّها؟ فحذف الهمزة التي للاستفهام للعلم بها.

وحذف الهمزة كذلك في قوله تعالى:﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[6].

قرأ الأعمش، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب بحذف همزة الاستفهام[7]، فيكون الكلام وصلاً صفة لـــ(رجال) وباقي السّبعة على همزة الاستفهام؛ ليكون الكلام مستأنفا على التّوبيخ[8].

---

(1) السمين الحلبي، الدّر المصون: 332/9، أبو حيّان، البحر المحيط : 361/7، معاني الفرّاء: 394/2.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط : 361/7.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 8، 133/15، الفرّاء، معاني القرآن: 394/2.

(4) الآلوسي، روح المعاني: 144/12.

(5) ديوان عمرو بن أبي ربيعة: 433.

(6) سورة ص، الآية: 63.

(7) البنّاء، إتحاف فضلاء البشر: 373القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 8، 225/15،، زاد المسير: 153/7.

(8) أبو حيّان، البحر المحيط : 389/7.

وقد يكون الحذف لتقدّم الهمزة، في قوله تعالى: "ما لنا لا نرى" أو أنّ المشركين لم يشكّوا أنّهم اتّخذوا المسلمين في الدّنيا سخريّاً، فكيف يستفهمون عن شيء علموه[1].

ويبدو أنَّ الأعمش يميل إلى حذف همزة الاستفهام، إنْ كان دالاً على التّوبيخ لدلالة الحال عليه.

والتّنغيم، وتجويد القراءة عنصران يساعدان على فهم الآية، وعلى إدراك الحرف المحذوف. فهما قرينتان على الاستفهام المحذوف.

وحذفها كذلك في قوله تعالى:﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾[2]، فقرأ (إذا) وقرأ معه الأعرج، وشيبة[3]، وهو على صورة الخبر، أو على أنه استفهام حُذفت منه الأداة، وأُضمر جواب (إذا)، أي: إذا متنا وكنا تراباً رجعنا؟!، واختار صاحب اللّوامح أن يكون الجواب ذلك رجع بعيد على تقدير حذف الفاء[4].

2.9.3 حذف (إنْ):

في قوله:﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾[5].

قرأ الأعمش وابن مسعود (وامرأة مؤمنة وهبت)[6] بإسقاط (إن).

والمعنى في القراءتين واحد، كقولك في الكلام لا بأس أن تسترقَّ عبداً إنْ وُهب لك، وعبداً وُهب لك[7].

وحذف (إنْ) نقل معنى الخطاب من الشّرط، والاستقبال إلى الماضي، فيكون إعلام بتحليل ما قد وُهب للنبي من قبل.

---

(1) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 616.

(2) سورة ق، الآية: 3.

(3) الآلوسي، روح المعاني: 324/14.

(4) المصدر السابق نفسه: 324/14.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 50.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 7، 209/14.

(7) الفرّاء، معاني الفرّاء: 345/2.

3.9.3 حذف (أنَّ):

في قوله تعالى:﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ﴾[1].

قرأ الأعمش، وابن مسعود (وهذا صراطي)[2] بإسقاط (أنَّ) وهي قراءة على الاستئناف، فقد قطع الكلام عمَّا قبله، ويعززه قراءة ابن مسعود (إنّ هذا) بكسر الهمزة[3].

والظّاهر أنّ وجود (انّ) سواء مفتوحة، أو مكسورة وما جاءتا به من تعليل أو توكيد أبلغ من حذفها، وأكثر تأكيداً من إسقاطها.

4.9.3 الزّيادة:

في قوله تعالى:﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[4].

قرأ الأعمش، وابن مسعود، ومجاهد (لقد تقطع ما بينكم)[5]، بزيادة (ما) والمعنى: تَلف ما بينكم وبين ما تزعمون[6].

والزّيادة هنا لغاية التّفسير والتّوضيح باعتبار (ما) موصولة، أو موصوفة[7].

في قوله تعالى:﴿فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾[8].

قرأ الأعمش، وزيد بن علي بزيادة لفظ الجلالة (فطبع اللّه)[9]، وهي قراءة تفسيريّة.

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 153.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 400/5 أبو حيّان، البحر المحيط: 254/4،الرازي،تفسير الفخر الرّازيّ، 2/14.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 254/4.

(4) سورة الأنعام، الآية: 94.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 392/5، أبو حيّان، البحر المحيط: 186/4،.

(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 186/4.

(7) الآلوسي، روح المعاني: 214/4.

(8) سورة المنافقون، الآية: 3.

(9) ابن عطية، المحرر الوجيز: 455/14 أبو حيّان،البحر المحيط: 268/8، الشّوكاني، فتح القدير: 275/5.

ويبدو أنّ الإفصاح عن الفاعل لم يأتِ بمعنى جديد، إذ إنّ حذفه أبلغ لشهرته، فاللّه هو القادر على كلّ شيء.

10.3 التّقديم والتّأخير:

تحدّث اللّغويون عن التّقديم والتّأخير، وهم بصدد معالجة القضايا النّحويّة، وكان الحديث حول وجوبه وجوازه، ومنطلَقهم في ذلك الرّتبة دون الحكم، كتقدم المفعول على فاعله[1]، وترتيب المفردات يأتي تبعاً لأهميّة المعاني، وقد ذكر سيبويه أنّ العرب "تقدم الذي بيانه أهمّ، وهم ببيانه أعنى"[2].

وممّا جاء حملاً على التّقديم والتّأخير في قراءة الأعمش، في قوله تعالى:﴿يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ﴾[3]، فقد قرأ الأعمش، والمطوّعيّ (فيُقْتَلون ويَقْتُلون)[4]، ولم يذكر أبو حيّان فرقاً بين القراءتين، وقال أحمد بن يحيى: هذا مدح؛ لأنّهم يقتلون بعد أن يُقتَل منهم، وقراءة العامّة تصفهم بأنّهم قاتلوا أحياء، ثمّ قتلوا بعد أن قاتلوا[5].

ويرى الشّعراوي أنّ تقدُّمَ جملة (يُقتَلون) لتدلّ على معنى الصفقة (بأنّ لهم الجنة) لذلك تقدم قتلهم[6].

ويبدو لي أنّ التّقديم جاء ليدلّ على شجاعتهم، وعلى شوقهم إلى الجنة، ولقاء خالقهم، وزهدهم في الدّنيا الفانية، ثمّ يظهر في التّقديم معنى لجلَدهم وصبرهم على القتال، فبعد أن يُقتل منهم فئة، يبقوا صابرين.

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 106 وما بعدها.

(2) سيبويه، الكتاب: 34/1.

(3) سورة التّوبة، الآية: 111.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 106/5،ابن زنجلة، حجّة القراءات: 324.

(5) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 324.

(6) الشّعراوي، تفسير الشّعراوي: 512/9.

11.3 التّعريف والتّنكير:

للتّعريف والتّنكير مقام يستدعيهما ويتطلّبهما، يناسب السّياق والمقام والمعنى، ولكلّ دلالة تُنبئ عن وجوب استخدام أيٍّ منهما،تبعا لمرام المتكلّم.

وممّا جاء في قراءة الأعمش في باب التّعريف والتّنكير، في قوله تعالى:﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ﴾[1].

فقد قرأ الأعمش (آلحقّ)[2]، وهي مساندة لقراءة الجمهور في المعنى المجازي المحتمل لسياق الاستفهام، وقد ذكر ابن جني أنّ الأجناس تتساوى فائدتا معرفتها ونكرتها في نحو هذا، كقولك: ثق بأمان من اللّه، وثق بالأمان من اللّه، وهذا حقّ وهذا الحقّ[3]، وعليه فالمعنى واحد بين التعريف والتنكير.

والاستفهام في قراءة العامّة جاء على جهة الإنكار والاستهزاء، أمّا عند الأعمش، فهو أدْخل في الاستهزاء؛ لِما يتضمّنه معنى التّعريض بأنّه باطل، وهذا يتأتّى من اللام التي للجنس، فكأنّه قيل: أهو الحقّ لا الباطل؟ أو: أهو الذي سميتموه الحقّ، والضّمير للعذاب الموعود[4].

فقراءة الأعمش تدلّ على الاستغراق في السّخريّة، لذا فهي أبلغ.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ﴾[5].

فقد قرأ الأعمش، وعبد اللّه، وأُبيّ (سحر)[6]، فالمراد به الجنس في قراءة العامّة، والمعنى واحد وإنْ كان اللّفظان مختلفين.

12.3 التّناوب بين الأفعال:

أوجدت الحاجة للتمييز بين الأحداث، وما تدلّ عليه إلى استخدام صيغ خاصة تفرّق بين الحدث الحاضر، والماضي، والمستقبل، وأُوجدت صيغ تفرّق بين كلّ

---

(1) سورة يونس، الآية: 53.

(2) ابن جني،المحتسب: 312/1.

(3) المصدر السابق نفسه: 312/1.

(4) الزّمخشري، الكشّاف: 352/2.

(5) سورة يونس، الآية: 81.

(6) أبو حيان، البحر المحيط: 181/5.

منها، بعلامات غدت لصيقة بكلّ صيغة، وقرينة معنويّة أو لفظيّة ترتّبط بكلّ صيغة، حال ورودها تتمُّ على الزّمن المراد، وإذا عُدل عن صيغة مكان أخرى دلّ على معنى جديد.

وقد يُعدل عن صيغة إلى أخرى تبعا لمعنى يراه القارئ. وممّا جاء من ذلك في قراءة الأعمش:

1.12.3 التّناوّب بين المضارع والماضي:

في قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾[1].

قرأ الأعمش، وابن مسعود (سبّحت)[2] بصيغة الماضي، ومن صيغ الماضي (فَعَل) وقد يشير إلى أنّ الحدث وقع في الماضي، على أنّ أمراً كان قد تردد وقوعه مرات عديدة، كقولك: أشرقت الشّمس، وطلع القمر[3]، فهو دالٌّ على التّكرار، وإنْ كان بصيغة الماضي، وعليه فإن تسبيح السموات والأرض مكرور.

إلا أنّ قراءة الجمهور أبلغ لِما تدلّ عليه من استمراريّة الحدث، فتسبيح السّموات، والأرض، والمخلوقات، دائم لا ينقطع.

في قوله تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾[4].

فقد قرأ الأعمش، وزيد بن علي (أنزل)[5] بصيغة الماضي، ويبدو أنّ قراءة الأعمش تتّفق مع نزول الآيات سواء أكانت جمل القرآن أم المعجزات، فقد انقطع الوحي، وكذلك المعجزات بوفاة النّبي ﷺ.

في قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[6].

قرأ الأعمش، وابن مسعود (استمسكوا)[1].

---

(1) سورة الإسراء، الآية: 44.

(2)ابن عطية، المحرر الوجيز: 98/9،ابن خالويه، الحجّة: 192،القيسي، مكي، الكشف: 48/2.

(3) السّامرائي، إبراهيم، الفعل زمان وأبنية: 28.

(4) سورة الحديد، الآية: 9.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 218/8.

(6) سورة الأعراف، الآية: 170.

وقد ذهب أبو السّعود العمادي إلى أنّ قراءة المعنى على صورتها جاءت موافقة لقوله تعالى: "وأقاموا الصّلاة" أي: أنّه حملها على اللّفظ، إلا أنّه أدرك أنّ "التّعبير في المشهور للدّلالة على أنّ التّمسك بالكتاب أمر مستمرّ في جميع الأزمنة، بخلاف إقامة الصّلاة فإنّها مختصّة بأوقاتها)[2].

ومعنى هذا أنّ المضارع دالّ على استمرار التّمسك بالكتاب، وتجدّده في حين أنّ الصّلاة عبّر عنها بالماضي لثباتها.

2.12.3 بين الماضي والأمر:

قال تعالى:﴿قَلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3].

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي (قُلْ)[4]، فيكون المُخَاطِب ملكاً يسأل أهل النّار، ويقول: كم لبثتم؟ فأخرج الكلام على وجه الأمر، والطّلب للواحد.

والمراد الجماعة، إذا كان المعنى مفهوماً، والعرب تخاطب الواحد، وتقصد الجماعة، أمّا قراءة العامّة، فهي على معنى الإخبار، وهو فعل مستقبل جرى مجرى الماضي[5].

وقد يكون الخطاب موجهاً للملك ليسألهم يوم البعث، أو موجهاً للكافر وحده[6].

ونقلت هذه القراءة من الخبر إلى الإنشاء، وكثر التّأويل بسبب غياب الفاعل، فتعدّدت احتمالاته.

في قوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾[7].

---

(1) الزّمخشري، الكشّاف: 17/2، ابن عطية، المحرر الوجيز: 130/6، أبو حيان، البحر المحيط: 416/4.

(2) العمادي، أبو السعود، تفسير أبي السعود: 288/3.

(3) سورة المؤمنون، الآية: 114.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 390/6، الآلوسي، روح المعاني.: 268/9.

(5) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 493، أبو حيان، البحر المحيط: 390/6.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام: المجلد 6، 156/12.

(7) سورة فصلت، الآية: 6.

قرأ الأعمش، والمطّوعي، وابن وثاب (قال)[1] فتحمل على أنّها خبر عن الرّسول ﷺ والرّسم يحتمل هذا التّأويل، أمّا قراءة الجمهور، فأمر له.

والفرق في المعنى بين القراءتين، أنّ قراءة الأعمش هي إيذان بالصّدع بالدّعوة والرّسالة[2]، وقراءة الجمهور هي حجّة بعد البدء بها، وتعليل لأمرها.

13.3 الالتفات:

ويعني الانتقال من معنى لآخر بطرق التّحول، من المخاطب إلى المتكلّم، أو الخطاب والعينة، بعد التّعبير عنه بطريق آخر. واشترط البلاغيون أنّ يكون المسند إليه في الحالين واحداً، وأن يكون التّعبير الثّاني معدولاً به عن ظاهر الكلام[3].

1.13.3 الإسناد إلى المتكلّم:

وممّا جاء من ذلك في قراءة الأعمش في قوله تعالى:﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[4]، فقد قرأ الأعمش، وابن المسيفع (مالكَ)[5]، والنّصب فيها على النّداء، مجازه: يا مالكَ يوم الدّين، لأنّه يخاطب شاهداً، ألا تراه يقول (إيّاك نعبد) فهذه حجّة لمن نصب)[6].

2.13.3 الإسناد إلى الغائب:

في قوله تعالى:﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾[7].

---

(1) إتحاف فضلاء البشر: 380، ابن عطية، المحرر الوجيز: 79/13، أبو حيّان، البحر المحيط: 464/7.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 79/13.

(3) ابن النّاظم، المصباح لابن النّاظم: 30.

(4) سورة الفاتحة، الآية: 4.

(5) مختصر ابن خالويه: 1.

(6) المثنى، مجاز القرآن: 22-24،الصغير، محمود، توجيه القراءات القرآنية: 315.

(7) سورة الإسراء، الآية: 85.

قرأ الأعمش، وعبد اللّه بن مسعود (وما أوتوا)[1].

وهذا الحرف ينقل الخطاب إلى الغيبة، ويقتضي الاختصاص بالسّائلين، فقد يكون المقصود به هم اليهود، وقد يكون الرّسول، في حين أنّ قراءة الجمهور تجعله للعامّة، فيشمل النّاس جميعاً[2].

وقراءة الجمهور أجود؛ لأنّه دالٌّ على عموم الخطاب حتى شمل الرّسول واليهود معاً، ودليل ذلك أنّ اليهود سألوا الرّسول ﷺ لمّا نزلت الآية: "هل نحن مختّصون بهذا الخطاب، أم أنت معنا فيه؟ فقالﷺ : بل نحن وأنتم لم نُوتَ من العلم إلاَّ قليلاً"[3].

وقراء الأعمش يستشكل تحديد المخاطب فيها.

14.3 قراءة الأعمش، والأحكام الفقهيّة:

إنّ لتعدّد القراءات القرآنيّة فوائد تتجاوز غايّة التيسير على الأمة، واختيار الحرف الذي ينسجم ولغة قبيلته، وما اعتاد عليه لسانها، فمن ذلك: المبالغة في إعجاز القرآن بإيجازه، فكلّ قراءة بمنزلة الآية، وتنوّع اللّفظ بكلمة تقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كلّ لفظ آية وحدها لم يخفَ ما كان ذلك من التّطويل، ثمّ إنّ حفظه تيسّر، وسهل نقله؛ لِما يمتاز به من بلاغة ووجازة[4].

ويستفاد كذلك أنّ هذا التّعدّد صار حجّة لأهل اللّغة[5]، وحفظ للعربيّة مقامها، وأثرى مصادرها اللغوية، وفوق ذلك أنقذ الدّارسين من شدّ الخلاف بما يتحصّل لهم من أحكام لغويّة.

وقد تسعف القراءات بعض المذاهب الفقهيّة[1]، إذ بها دلالة على الأحكام واختلافها، أو على الجمع بينها، ممّا يجنّب الأمة التّعصب لمذهب دون الآخر، فيكون الاختلاف رحمة للأمة.

---

(1) حاشية الشّهاب: 58/6، الآلوسي، روح المعاني: 146/8.

(2) ابن الجزري، النشر: 8/1.

(3) المصدر السابق نفسه: 8/1-9.

(4) المصدر السابق نفسه: 9/1.

(5) ابن الجزري، غاية النّهاية في طبقات القراء: 342/2.

وإنْ كان الأعمش أحد القرّاء المشهورين، نجد قراءته داعمة لبعض المذاهب الفقهيّة، وقد كان الإمام أبو حنيفة رضي ﷺ يأخذ بقراءته وقراءة عاصم، وعبد الرّحمن بن أبي ليلى[2]، والمعروف أنّ الأعمش، وأبا حنيفة في زمن واحد.

وموقف الفقهاء من القراءات الشّاذّة هو قبولها، والاحتجاج بها في بعض الأحكام الفقهيّة، ورأى فريق منهم أنّها حجّة يجوز العمل بها، كمذهب الحنفيّة وجمهور الشّافعيّة، والفريق الثّالث يرى أنّها ليست بحجّة ولا يجوز العمل بها، وهذا مذهب الإمام مالك[3].

وهنا بعض القراءات القرآنيّة للأعمش ترتّب عليها حكم فقهيٌّ، ففي قوله تعالى:﴿"يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ﴾"[4].

قرأ الأعمش[5]، وحمزة، والكسائي[6].(كُرها)

وعند اللّغويين هما لغتان بمعنى واحد، كالفَقر والفُقر، والضّعف والضُّعف، ولا خلاف في قراءة الفتح أو الضمّ[7]، وفرّق بعضُهم بين الفتح والضمّ، فجعل الفتح بمعنى الإكراه، والضمّ ما يفعله الإنسان كارها من غير إكراه فيه ومشقة[8].

إلا أنّ الأصفهاني[9] جعل بينهما دلالة أعمق، وأكثر دقّة، إذ جعل (كُرْها) بمعنى المشقّة التي تنال الإنسان من خارج، فيما يحمل عليه بإكراه، وكَرْها ما يناله من ذاته، وهو يعافه، وذلك على ضربين:أحدهما: ما يُعاف من حيث الطّبع، والثّاني: ما يُعاف من حيث العقل أو الشّرع.

---

(1) المصدر السابق، نفسه: 342/2.

(2) ابن الجزري، النشر: 9/1.

(3) ابن الحاجب، مختصر المنتهى الأصولي: 21/2.

(4) سورة النّساء، الآية: 19.

(5) ابن خالويه، الحجّة: 122.

(6) الآلوسي، روح المعاني: 450/2، ابن الجوزي، زاد المسير: 40/2.

(7) الفارسي، الحجّة للقراء السّبعة: 73/3-74، القيسي، مكي، الكشف: 382/1-383.

(8) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 195-196، وانظر ابن عطية، المحرر الوجيز: 54.

(9) الأصفهاني، المفردات: 707.

وقد يتّضح الحكم بالنّظر في مناسبة الآية، وسبب نزولها، فذهب فريق إلى أنّها نزلت في أهل الجاهليّة، إذ اقتضت عادتهم، أنْ يتولّى أقاربُ المتوفَّى أمر زوجته، فإنْ كانت ذا حُسن تزوجها، وإنْ كانت ذميمةً حبسها حتى تموت، ثمّ يرثها، أو زوّجها وانتفع بمهرها، وقد تفتدي بنفسها بدفع المال، فجاءت الآية لخطاب الأولياء تنبيهاً لهم لئلا يقعوا بأفعال كهذه بعد نزول التّشريع، فيقتضي النّصّ التّنبيه على وصيّة النّساء عامّة حتى ينال اليتيمة[1].

وذهب فريق آخر إلى أنّ الخطاب وُجِّهَ للأزواج الذين كرهوا صحبة أزواجهم، فيذيقها ألوان العذاب من حبس، وضرب، حتى تفتديَ بنفسها بتنازلها عن المهر والنّفقة، وقد اتّفق هذا التّفسير مع توجيه قراءة الضّمّ، وهي قراءة الأعمش، وإليها ذهب أكثرُ المفسرين من أهل العلم؛ لِما فيها من معنى المشقّة[2]، ثمّ إنّ قراءة الضّمّ هذه تجعل الخطاب خاصاً بأولئك الأزواج لغلبة العضل[3]، فتكون تنبيهاً لهم حتى لا يرتكبوا مكروها، كما يرتكبه الذين جُعلوا أولياء لزوجةِ المتوفَّى من حبس وتضييق عليها، حتى تفتدي بالمال[4].

وما دام أنّ قراءة الأعمش، ومن معه جعلت الخطاب خاصاً، فإنّ قراءة العامّة جعلت الخطاب عامّاً، للأولياء الذين لهم الولاية على الميت أو الحيّ، وهو الإكراه الذي يجعل الإرادة مسلوبة من المولَى عليه، فينتهي عن إكراهها لحيازة أموالها بالإرث، وهي كارهة[5].

ونتيجة القراءتين هو تحريم وراثة النّساء كَرْها، أو كُرها فلا تجبر الأرملة على نكاح من لا تريد، أو إكارهها على الزّواج بأي شخص[6].

﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[7].

---

(1) ابن الجوزي، زاد المسير: 101/2.

(2) المرجع نفسه: 101/2.

(3) العضل: المنع والتّضييق والتّشديد، انظر: ابن منظور، لسان العرب (عضل).

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد 3، 95/5.

(5) الآلوسي، روح المعاني: 455/2.

(6) الحبش، محمد، القراءات المتواترة وأثرها في الرّسم القرآني والأحكام الشّرعية: 288.

(7) سورة المائدة، الآية: 6.

قرأ الأعمش[1] (وأَرْجُلِكم) بالكسر، وقرأ معه ابن كثير، وحمزة، وأبو عمرو، وعاصم[2]، وقد ترتّب على هذه القراءة حكم فقهيّ فيما يتعلّق بغسل الأرجل، أو مسحها.

فمذهب الجمهور هو الغسل، استناداً لمَن قرأ بالنّصب، كما هو في قراءة العامّة؛ لأنّها تعطف مغسولاً على مغسول، أي: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجُلَكم، وعُدّت من المؤخَّر الذي معناه التّقديم، وهو جائز في العربيّة، كقوله تعالى:﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[3].

أمّا قراءة الكسر، فهي معطوفةٌ على (برؤوسكم) وهو إجازة المسح على الأرجل، كما هو المسح على الرّأس[4].

إلا أنّ قراءة النّصب بالعطف على الأرجل أجود؛ لأنّ الأرجل محدودة بالكعبين، فعطفها على ما هو محدود أنسب ممّا لو عطفت على الرّؤوس؛ لأنّها غير محدودة، ثمّ إنّ الجرّ يُوقِعُ الحكم في إشكال، من وجوب الغسل أو المسح، فعطفه على الوجوه، ونصبه يخلّصه من هذا الإشكال[5].

في قوله تعالى:﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِ﴾[6].

قرأ الأعمش، والكوفيّون إلاّ عاصماً: "ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه، فإن قتلوكم فاقتلوهم"[7].

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 369،الشوكاني، فتح القدير: 18/2.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 369/4،ابن زنجلة، حجّة القراءات: 223، الطّبريّ، تفسير الطبري: 469/5.

(3) سورة آل عمران، الآية: 43.

(4) الطّبريّ، تفسير الطبري: 254/3، وانظر: الفرّاء، معاني القرآن: 302/1، احمد، محمد سعد: التّوجيهات البلاغية للقراءات القرآنية: 28.

(5) القيسي، مكي، الكشف: 406/1، وانظر: الآلوسي، روح المعاني: 251/3.

(6) سورة البقرة، الآية: 191.

(7) الفراء، معاني القران 116/1 ابن عطية، المحرر الوجيز: 141/2، ابن الجوزي، زاد المسير: 199/1.

وفي هذه القراءة يتّضحّ أن وصف المؤمنين بالقتل في سبيل اللّه أبلغ من وصفهم بالقتال، وفي ذلك زيادة مدح وثناء، فكأنّ المعنى قوله: "ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوا بعضكم، فإنْ قتلوا بعضكم فاقتلوهم"[1].

أمّا قراءة العامّة تدلّ على أنّ الخطاب في بيان المقاتلة، وليس بيان القتل، ويدلّ لهم قوله تعالى:﴿وَقَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ﴾[2]، فإن قالوا: "إنّ القتال إنّما يُؤمَر به الأحياء، فأمّا المقتولون، فإنّهم لا يقتلون فيؤمروا به، فلو قُرئ دون ألف المفاعلة كان ظاهره أمراً للمقتول بقتل قاتله، وهو محال، إذ حمل على ظاهره، فلا يستقيم معناه إلا بالتّقدير، وإذا جاز التّقدير وعدمه، فعدم التّقدير أولى"[3].

وذكر الدّكتور أحمد حبش[4] أنّ قراءة الجمهور تُبيح المقاتلة عند المسجد الحرام، عندما يعرض للمسلمين الأعداء من عدوهم، ولو لم يصب العدو أحداً من المسلمين، وليس المطلوب أنْ ينتظر المسلمون المشركين حتى يقتلوا بعضاً منهم، فيردَّ عليهم المسلمون فيقتلوهم، ولكنّ بدء القتال هو إذنٌ بقتال المشركين.

وقراءة الأعمش، ومن معه هو تذكير برحمة اللّه، إذ يرفع سبحانه الحرج في ردّ العدو في المسجد الحرام، بعد أنْ كانت القراءة تنهى عن ردّ العدوان حتى تزهق أرواح بعض المسلمين.

ويبدو أنّ قراءة العامّة تتضمّن معنى أشمل ممّا ذهب إليه الحبش، إذ تُبيّن المنهج الذي يسير عليه المسلمون في التّعامل مع العدو في المعركة، حتى وإنْ كان في المسجد الحرام؛ ليأمَنوا مكرَ أعدائهم، ولأنّه يُلمح من قراءة الأعمش اشتراط قتل بعض المسلمين لكي يباشروا القتال فيردوا عن أنفسهم.

---

(1) االقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن : المجلد 1، 2/351-352.

(2) سورة البقرة، الآية: 190.

(3) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 127.

(4) الحبش، محمد، القراءات المتواترة أثرها في الرّسم القرآني والأحكام الشّرعية: 315-317.

ويبدو اثر قراءة الأعمش في الفقه في قوله تعالى:﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ﴾[1].

قرأ الأعمش (عَقَدتم)[2] بتخفيف القاف، وقرأ معه حمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، وخلف، والمفضل[3].

ويُستفاد من هذه القراءة، أنّ الكفّارة تَلزم الحانث إذا عقد يميناً، وحلف مرة واحدة، كما تَلزمه كفّارات متعدّدة إذا حلف أيماناً متعدّدة، كما أنّه إذا حلف على شيء واحد مرة أو مرات فإنّه يلزمه كفارة واحدة؛ لأنّ المحلوف عليه شيء واحد[4].

أمّا قراءة العامّة، فتفيد التّكرار، فلا تجب الكفّارة إلا إذا كرّر اليمين[5]، وقد استند ابن العربيّ في ذلك على قولٍ لنافع عن ابن عمر: "إذا لم يؤكَّد اليمين أطعم عشرة مساكين، وإذا أكَّدها أعتقَ رقبةً، قيل لنافع: "ما التّأكيد؟ قال: أنْ تحلف على الشّيء الواحد مراراً"[6].

ويَلزم من حلف على أمر فوقع في يمينه، ولم يفعل ما حلف عليه، فعليه كفّارة واحدة، وليس عليه كفارات، وهذا ما جاء بناءً على قراءة من خفّف القاف في (عَقَدتم)، يقول ابن العربيّ: إنّ قراءة التّخفيف فيها إلزام الكفارة على الحالف، وإنْ لم يكرّر الحالف، وليس في ذلك إشكال، أمّا قراءة التّشديد ففيها إلزام الحالفين للكفّارة على عدد الحلف، وفي ذلك إيهام ترك الكفارة عمن لم يكرّر اليمين، فالقراءتان حسنتان[7].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 89.

(2) البناء، إتحاف فضلاء البشر: 202/55، الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات: 334/3.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 15/5 أبو حيّان، البحر المحيط: الرّازيّ، تفسير الفخر الرّازيّ: 78/12.

(4) ابن زنجلة، حجّة القراءات: 234،وانظر الفرّاء، معاني القرآن: 334/2.

(5) ابن العربي، أحكام القرآن: 644/2، وانظر: عبد الرّؤوف، صبري، أثر القراءات في الفقه: 271.

(6) ابن العربي، أحكام القرآن: 644/2.

(7) ابن العربي، أحكام القرآن: 644/2، وانظر: ابن الجوزي، زاد المسير: 412/2.

بقي أن نشير إلى قراءة الأعمش ومن معه جاءت على الأصل، فهي مأخوذة من (العِقد)، حسي: كعقد الحبل، وحكميّ: كعقد البيع، فاليمين المنعقدة منفعلة من العقد، وهي عقد القلب في المستقبل، أنْ لا يفعل، ففعل، أو ليفعلنَّ، فلا يفعل[1]، وفي هذا دلالة على سعة العربيّة إذ بزيادة حرف ترتّب معنى جديد، وحكم أكثر دقة، فنحن لسنا مؤاخذين باللّغو في الأيمان ما لم تكن مُنعقِدة، فيوجب دفع الكفارة. ولو كان لنا أنْ نختار، لاخترنا قراءة الأعمش لما فيها من تيسير، فكثيرا ما يغلط الحالفون بأيمان لا يفعلونها.

ولم يقتصر أثر قراءة الأعمش على هذه الأمثلة، بل إنّ هذه بعض الشّواهد على تلك الظّاهرة، ويبدو أنّ القراءات جميعاً هي شواهد على المذاهب الفقهية كلّها، ولا تكتفي هذه الدّراسة المتواضعة لتناول الموضوع كاملاً، بل نحتاج إلى دراسة أعمق وأشمل تتناول القراءات وتصنيفها حسب المذاهب، واستنباط الأحكام الشّرعيّة منها.

15.3 الخاتمة:

عُدّت قراءة الأعمش من القراءات الأربعة عشرة، فهي شاذّة؛ لاقتصار التّصنيف على القراءات السّبع، والعشر المشهورة، ويبدو أنّ هناك من استثنى الأعمش من القراء الأربع عشر، كأبي علي الفارسيّ، إذ أورد مكانه الشّنبوذي. إلاَّ أنّ الإجماع على الأعمش وعدّه من أولئك القرّاء يدحضُ ذلك.

وكان الأعمش من رواة الحديث الشّريف، على اختلاف في روايته عن مالك، ثمّ اضطرب الأمر في صحّة روايته للحديث لما قيل فيه إنَّه مُدّلس، وربّما كان تدليسه عن ضعف، أو لأنّه لا يدري به.

أمّا قراءته ومعايير القراءة الصّحيحة، فقد صحَّ سند قراءته، لاتّصالها بقراءة ابن مسعود، ثمّ اتصال قراءة ابن مسعود بالنّبي ﷺ.

---

(1) ابن الجوزي، زاد المسير: 412/2.

ولم يثبت أنّ الأعمش خالف قواعد اللغة، ووصف بأنّه فصيح اللسان، لم يلحن، إلاَّ أنّني وجدت قراءتين يصعُب توجيههما؛ وقد أشكلت على النّحويين واللّغويين، وهما: (حشاة لله)، و(من سبإٍ) بكسرة واحدة.

وأمّا من حيث الرّسم، فقد وجدت قراءاتٍ له خرج فيها عن رسم المصحف الإمام، كالتّقديم، والتّأخير، والحذف والزّيادة، وربّما كان هذا وراء وسم القراءة بالشّذوذ.

وقد اتّفقت كثير من قراءات الأعمش وبقراءة القرّاء السّبعة، وخاصة حمزة والكسائي، ولا عجب؛ فحمزة تلميذ الأعمش، وهم جميعاً كوفيون، كما أنّها اقترنت بقراءة ابن مسعود في معظمها.

وكان الأعمش يقرأ الحرف الواحد –أحياناً– بقراءتين، أو ثلاث، مما دفع المفسرين والموجهين إلى اختيار الوجه الأنسب من بين تلك القراءات.

وعلى الرّغم من شذوذ قراءة الأعمش، إلاَّ أنّ بعض المفسرين والموجهين اختاروا بعضهم قراءته، وفضّلوها على قراءة العامّة، كقول بعضهم: لولا أنّ السّواد اختار قراءة حفص، لاخترتُ قراءة الأعمش...وذلك لما فيها من معنى أجود من قراءة العامّة، وقد يساوونها بقراءة الجمهور، كقولهم: والقراءتان حسنتان فبأي منهما قرأت، فأنت مصيب.

وللأعمش قراءات منفردة، لم يقرأ بها غيره، جاءت في معظمها دلاليّة، يمكن حملها على التّفسير، والمعنى المعجمي، وما جاء فيها من زيادة فهي بيانيّة تفسيريّة.

ومن تلك المنفردة ما استشكل على النّحويين في التّوجيه، كما في قراءته (يوسفَ اعرض) والتي حملت على أصل المنادى، وكذلك في قراءته (من بطونِ مِهاتكم)، والظّاهر ميله لحذف الهمزة، وإتباع حركتها.

وصفت بعض قراءته بالنّدرة، والشّذوذ، والغرابة، والقلّة، وجاء بعضها حملاً على النّظير القرآني،والحديث النبوي، أو الشّعري.

استند الكوفيون في بعض مسائل الخلاف على قراءة الأعمش، كجواز العطف على الضمير المخفوض، دون تكرار الخافض، خلافاً لما ذهب إليه البصريون، وكان احتجاج الكوفيين في قراءته (تساءلون بهِ والأرحامِ). وفي مسألة (أيّ)

الموصولة التي حُذف العائد من الصّلة هو معرب عند الكوفيين، وعزّزوا مذهبهم بقراءة: (لننزعنَّ من كل شيعة أيَّهم). كما احتجوا بقراءة (تماماً على الذي هو أحسنَ)، في مسألة حكم عائد الصّلة المرفوع، فقد جوزوا حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً.

كما استفاد البصريون من قراءته، كما في حكم حذف المنادى، إذا وليَ حرف النّداء فعل أمر، أو ما جرى مَجراه، كما في قراءته: (ألاَ يسجدوا)، وكذلك احتجوا بقراءته، ومن معه في مسألة النّصب في الصّفة إذا كُرّر الظّرف التّام، كما في قراءته (أنّهما في النّار خالدان فيها)، فقد ذكر البصريون أنّ النّصب يجب إذا كُرِّر الظّرف وهو خبر المبتدأ، كما يجوز الرّفع.

واتخذ النّحويون قراءته: (ثلاث مائةٍ سنين)، بحذف التّنوين، شاهداً على جواز إضافة الجمع إلى المائة، وإن لم يجدوا في شعر العرب، وكلامهم ما يدعم هذا.

خفّف الأعمش في بعض الصّيغ المركّبة كما في (أمّن) و (إلاّ) في أربع قراءات.

جعل الأعمش لغة الاستنطاء في الفعل (آتى)، في قراءة واحدة.

جاء في بعض قراءاته المبتدأ نكرة، دون مسوغ للابتداء بها، والخبر معرفة، وهو مستقبَح عند العرب، إلاّ في الضّرورة الشّعريّة.

خفّف بالجنوح إلى التّسكين في صيغ المضارع المرفوع، وهي ظاهرة تميميّة، تأثّر الأعمش بها، ففرّ من ثقل الضّمّ إلى التسكين، كما في (نغفرْ)، (يعدْهم).

وتأثّر كذلك بلغة بعض القبائل البدويّة، كتميم، بميله إلى الضمّ في كثير من الصّيغ البنائيّة ، كما في كُرها، سُخريا، كُبره، سُلف...

كسر همزة (أنّ) المفتوحة، على إضمار القول، أو الاستئناف، أو على تضمين الفعل معنى (قال).

قرأ على الأصل في ثلاثة مواطن، في حين اجتزأ الجمهور بالكسرة والضّمّ كما في (يعفو) (نبغي)، (يقضي).

أتبع الأعمش في بعض قراءته على حساب الحركة الإعرابيّة، كما في (للملائكةُ اسجدوا).

يجوز صرف الممنوع من الصّرف، وعدمه، إذا جاء في صيغة تحمل اسم الحيّ، أو اسم القبيلة، بعد حذف المضاف، وقد حمل الأعمش (ثمود) على اسم الحيّ، فصرف أينما وردت، وربّما هو على صرف جميع ما لا ينصرف، كما أنّه صرف للمشاكلة، والحمل على الجوار ومناسبة رؤوس الآي مثل، (يغوثاً ويعوقاً)، و(قواريراً قواريراً).

لا يمكن إنكار التّشابه في الرّسم في قراءتين، خاصة إنْ كان السّياق العام يحتمل القراءتين، لذا فإنّ كثيراً ممّا جاء به الأعمش في المعنى المعجمي، قد يكون مردّه إلى رسم المفردة قبل التّنقيط، كما في (تثبتوا، تبلو، حرص، نشرا، تنشزها...).

كثير من الزّيادات هي زيادات بيانيّة، توضيحيّة، لذا حملها المفسرون على أنّها تفسير، لا قراءة.

أجاز الأعمش الحمل على المعنى، واللفظ كما في (فشربوا منه إلا قليل) وكذلك (جنات ونُهُر).

وفي الصّيغ الصّرفيّة نجد الأعمش يميل إلى استعمال اسم الجمع بدلاً من المفرد كما في(الرّيح)، دون النّظر في الدّلالة بين المفرد، والجمع،كما مال إلى استخدام اسم المصدر بدلا من المصدر في السلام أينما وردت.

حذف الأعمش همزة الاستفهام إنْ كان دالاًّ على التّوبيخ، لدلالة الحال عليه، كما في (اصطفى البنات على البنين)، و(اتّخذناهم سخريا أم زاغت عنهم الأبصار).

استنبط الفقهاء بعض الأحكام الفقهيّة من قراءة الأعمش في سبع قراءات.

المراجع

ابن الجزري، محمد بن محمد، (1400هـ)، **منجد المقرئين ومرشد الطّالبين**، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، محمد بن محمد، (1980م)، **غايّة النّهايّة في طبقات القراء**، عني بنشره برجستراتسر، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، محمد بن محمد، (د.ت)، **النّشر في القراءات العشر**، صححه: علي محمد الضباع، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن، (1984م)، **زاد المسير في علم التّفسير**، ط3، المكتب الإسلامي.

ابن الحاجب، عثمّان بن عمر بن أبي بكر، (1326هـ)، **مختصر المنتهى الأصولي**، (د.ط)، مكتبة كروستان، القاهرة، مصر.

ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، (1988م)،**الأصول في النحو**، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة – بيروت.

ابن العربي، المالكي، (د.ت)، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد علي البيجاوي، عيسى الحلبي، ط3.

ابن النّاظم، بدر الدّين بن مالك، (1989م)، **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمّان، (د,ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النّجار، (د,ط) عالم الكتب , بيروت, لبنان.

ابن جني، المحتسب، أبو الفتح عثمّان، (1969م)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النّجدي ناصف وآخرون، (د.ط)، القاهرة، مصر.

ابن خالويه، أبو عبد اللّه الحسين بن أحمد، (1990م)، **الحجّة في القراءات السّبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبد اللّه الحسين بن أحمد، (د.ت)، **مختّصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عنى بنشره: برجستراسر، (د.ط)، دار الهجرة.

ابن خلكان، شمس الدّين أبو العباس أحمد بن محمد، (1969م)، **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، (د.ط)، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن دريد، أبو بكر بن الحسن الأزدي، (د.ت)، **جمهرة اللّغة لابن دريد**، حيدرأباد(د،ط).

ابن زنجلة، عبد الرّحمن بن محمد، (1997م)، **حجّة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (1993م)، **كتاب العدد في اللّغة**، دراسة وتحقيق: عبد اللّه بن الحسين النّاصر، ط1، تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنيّة.

ابن عقيل، بهاء الدّين عبد اللّه، (د.ت)، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، (د.ط)، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان.

ابن فارس، (1993)، **الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط1، دار المعارف، بيروت، لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1991م)، **مقاييس اللّغة**، تحقيق: عبد السّلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن قتيبة، محمد بن عبد اللّه بن مسلم، (1954م)، **تأويل مشكلّ القرآن**، شرح وتحقيق: السّيد أحمد صقر، ط1.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد، (2000م)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، (د.ت)، **السّبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة.

ابن وهاب، أمين الدّين أبو محمد عبد الوهاب أحمد بن وهاب، (د.ت)، **أحاسن الأخبار في محاسن السّبعة الأخيار، أئمة الخمسة الأمصار**، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرّحيم، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدّين يعيش بن علي، (د.ت)، **شرح المفصل**، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكوفيّ، (1982م)، **الكلّيّات، معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة**، قابله على نسخة خطّيّة، وأعدّه للطبع، ووضع فهارسه: عدنان درويش، محمد المصري، ط2، منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد، دمشق، سوريا.

أبو السعود، حمد بن محمد العمادي ، (د،ت)، **إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي – بيروت

أبو جناح، صاحب جعفر، (1988م)، قراءة الأعمش، وخصائص القراءة الكوفيّة، **مجلة المورد**، م17، ع4.

أبو شادي، مصطفى عبد السّلام، (د.ت)، **الحذف البلاغي في القرآن الكريم**، (د.ط)، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر.

أحمد، عبد العباس عبد الجاسم، (2001م)، **التّحول في التّركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السّبع**، المجمع الثّقافي، أبو ظبي، الإمارات العربيّة المتحدة.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (1990م)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي.

الاستراباذي، رضي الدّين محمد بن الحسن، (1975م)، **شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي**، تحقيق: محمد نور الحسن وزميله، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الاستراباذي، رضي الدّين محمد بن الحسن، (1985م)، **شرح الكافيّة في النّحو**، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الأشموني، (د.ت)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،(د،ط)، دار الكتاب العربي، بيروت.

الأصبهاني، أبو نعيم الحافظ أحمد بن عبد اللّه، (1988م)، **حليّة الأولياء وطيفات الأصفياء**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرّاغب، (1992)، **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق وضبط: صفوان عدنان داوودي، (د.ط)، دار القلم، دمشق، سوريا، الدار الشامية، بيروت، لبنان.

الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدّين السّيد محمود، (2001م)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني**، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطيّة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الأنباري، أبو البركات، (1969م)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد المجيد طه، (د.ط)، دار الكاتب العربي للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر.

الأنباري، أبو البركات، (2002م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين**، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التّواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن عطيّة، (1982م)، **تفسير ابن عطيّة المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد اللّه إبراهيم الأنصاري، السّيد عبد العال السّيد إبراهيم، محمد الشّافعي صادق العناني، ط1، الدّوحة، قطر.

الأندلسي،أبو حيّان محمد بن يوسف،(2001م)، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق: عادلّ أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النّوتي، أحمد الجمل، عبد الحي الفرماوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الأنصاري، أبو محمد عبد اللّه جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام،(1979م)، **أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك** ط5، دار الجيل – بيروت

الأنصاري، أبو محمد عبد اللّه جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام، (د.ت)، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، (د.ط)، مطبعة المدني.

الأنصاري، أبو محمد عبد اللّه جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام(1984م)، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط1،الشركة المتحدة للتوزيع والنشر.

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، **الأصوات اللّغويّة**، (د.ط)، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، مصر.

البستي، محمد بن حبان ، (1959م)، **مشاهير علماء الأمصار**، تّصحيح: فلايشهمر، (د.ط)، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، مصر.

البكري، محمد وسيم رشيد، (2002م)، **البكريّات في توجيه مفردات الآيات**، ط1، دار البشير.

البناء، أحمد بن محمد بن أحمد الدّمياطي الشّافعي، (د.ت)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، نشر: علي محمد الطّباع، (د.ط)، دار النّدوة، بيروت، لبنان.

بني دومي، خالدّ قاسم، (2006م)، **دلالات الظّاهرة الصّوتيّة في القرآن الكريم**، ط1، جامعة إربد الأهليّة، إربد، الأردن.

البياتي، سناء حميد، (2003م)، **قواعد النّحو العربي في ضوء نظريّة النّظم**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

التّهانوي، محمد علي، (1996)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف: رفيق العجم، دون ناشر.

التهانوي، محمد علي، (د.ت)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة: جورج زيناتي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون.

الثمّانيني، عمر بن ثابت، (2002م)، **الفوائد والقواعد**، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

الجاحظ، أبو عثمّان عمرو بن بحر، (1986م)، **البيان والتّبيين**، تحقيق: عبد السّلام هارون، ط4، مكتبة الجاحظ، بيروت، لبنان.

الجرجاني، عبد القاهر، (1978م)، **دلائل الإعجاز**، (د.ط)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الجرجاني، علي بن محمد السّيد الشّريف، (د.ت)، **التّعريفات، معجم فلسفي، منطقي، صوفي، فقهي، نحوي**، تحقيق: عبد المنعم الحنفي، (د.ط)، دار الرّشاد.

الحبش، محمد،(1999م)، **القراءات القرآنية، وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية**، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا.

حسن، عباس، (د.ت)، **النّحو الوافي**، مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة المتجددة، ط3، دار المعارف، مصر.

الحمد، غانم قدوري، (1982م)، **رسم المصحف دراسة لغويّة تاريخيّة**، ط1.

الحموز، عبد الفتاح، (1985م)، **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرّشيد، الرّياض، السّعوديّة.

حنفيّة، نادر جمعة عثمّان، (2001م)، **الظّاهرة الصّوتيّة في قراءة الأعمش**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

خضير، محمد أحمد، (2003م)، **قضايا المفعول به عند النّحاة العرب**، (د.ط)، مكتبة ا لأنّجلو المصريّة.

الخطّيب البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي، (1931م)، **تاريخ بغداد**، (د.ط)، مطبعة السّعادة، القاهرة، مصر.

الخطّيب، عبد اللّطيف، (2004)، **معجم القراءات القرآنيّة**، (د.ط)، دار سعد الدّين، دمشق، سوريا.

الخليل، عبد القادر مرعي العلي، (1993م)، **المصطلح الصّوتي عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللّغة المعاصر**، ط1.

خماسي، فتحي الطّيب، (1995م)، **الأحرف السّبعة وارتباطها بالقراءات**، ط1، دار المعرفة.

الدّاني، أبو عمرو عثمّان بن سعيد، (1996م)، **كتاب التيسير في القراءات السّبع**، تحقيق: أوتويرنزل، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الذّهبي، الحافظ شمس الدّين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمّان، (1404هـ)، **معرفة القرَّاء الكبار على الطّبقات والأمصار**، تحقيق: بشار عواد معروف , شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الذّهبي، الحافظ شمس الدّين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمّان، (1963م)، **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، تحقيق: علي محمد البجاوري، (د.ط)، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، مصر.

الذّهبي، الحافظ شمس الدّين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمّان، (د.ت)، **تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام**، (د.ط)، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر.

الذّهبي، الحافظ شمس الدّين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمان، (1981م)، **سير أعلام النّبلاء**، أشرف على تحقيق وخرَّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، وحقق هذا الجزء: حسين الأسد، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

الذّهبي، الحافظ شمس الدّين أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمان، (1955م)، **تذكرة الحفَّاظ**، (د.ط)، تّصحيح: عبد الرّحمن بن يحيى المعلمي، حيدر أباد الدّكن، دائر المعارف الثمّانيّة.

ذو الرّمة، (1964م)، **ديوان ذي الرّمة**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ومطبوعة كمبرج بعناية كاربيل هيس، ومطبوعه: مجمع اللغة العربي، نشر: نديم بيبلي، دمشق، سوريا.

الرّاجحي، عبده، (1998م)، **اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة**، ط1، دار المعرفة الجامعيّة.

الرّازي، أبو محمد عبد الرّحمن حاتم بن إدريس التّميمي، (د.ت)، **الجرح والتّعديل**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الرّازي، محمد فخر الدّين بن ضياء الدّين عمر، (1990م)، **تفسير الفخر الرّازي، المشتهر بالتّفسير الكبير ومفاتيح الغيب، (د.ط)**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ربيعة، عمر، (د.ت) **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، (د،ط)، مصر.

الرّضي، الشّريف، (1986م)، **تلخيص البيان في مجاز القرآن**، تحقيق: محمد عبد الغني حسن، ط2، دار الأضواء، بيروت، لبنان.

زادة، أبو محمد عبد اللّه بن محمد بن يوسف، (2004م)، **رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشّواذ**، تصدير وتقديم: عمر يوسف عبد الغني حمدان، تغريد محمد عبد الرّحمن حمدان، ط1، دار الفضيلة للنشر، عمان، الأردن.

الزّبيدي، محب الدّين أبو فيض السّيد محمد مرتضى، (د.ت)، **شرح القاموس المسمى تاج العروس، (د.ط)**، دار الفكر.

الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم السّري، (1986م)، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط3، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان.

الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم السّري، (1988م)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق، (1988م)، **كتاب الجمل في النّحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرّسالة، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،(1985م)، **كتاب اللامات**، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا.

الزّرقاني، مناهل العرفان، (د.ت)، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، خرَّج أحاديثه ووضع حواشيه: أحمد شمس الدّين، ط1، دار الكتب العلميّة.

الزّركشي، بدر الدّين محمد بن عبد اللّه، (د.ت)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.

الزركلي، خير الدين،(1984م)،**الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين**، ط2،دار العلم للملايين.

الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، (1977م)، **الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التّأويل**، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري،(1993م)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق : د.علي أبو ملحم،ط1، دار ومكتبة الهلال , بيروت

السّامرائي، إبراهيم، (1961م)، **دراسات في اللّغة**، (د.ط)، بغداد، العراق.

السّامرائي، إبراهيم، (1983م)، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط3، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

سحلول، محمد أحمد علي، (1993م)، **شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل، دراسة نحويّة تحليليّة**، ط1، دار الطّباعة المحمديّة، درب الأتراك بالأزهر.

السّخاوي، علم الدّين، (1408هـ)، **جمال القراء، وكمال الإقراء**، تحقيق: الدّكتور علي حسين البواب، ط1، مكتبة التّراث، مكّة المكرمة، السّعوديّة.

سفر، عبد العزيز علي، (2000م)، **الممنوع من الصّرف في اللّغة العربيّة**، ط1، مجلس النّشر العلمي، الكويت.

السّكري، عبد السّلام عبد الرّحيم، (1993م)، **فقه القراءات العشر** في بعض أحكام الأسرة، الإحصان وما يتعلق به السّلم في الإسلام، كفارة اليمين، ط1، دار الطّباعة المحمديّة.

السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (1994م)، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا.

السّندي، عبد القيوم عبد الغفور، (2001م)، **صفحات في علوم القراءات**، ط2، دار البشائر الإسلاميّة، المكتبة الآمريّة، مكّة المكرمة، السّعوديّة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (د.ت)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

السّيد، عبد الحميد مصطفى، (2003م)، **مسائل النّحو والصّرف في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي المتوفى سنة (745هـ)**، مدخل لدراسة نحو النّص، ط1، دعمته الجامعة الهاشميّة، الزّرقاء، الأردن.

السّيرافي، أبو سعيد، (د.ت)، **شرح كتاب سيبويه**، مخطوط، دار الكتب المصرية، رقم 137.

السّيوطي، (1975م)، **الأشباه والنّظائر في النّحو**، تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، (د.ط)، مكتبة الكلّيات الأزهريّة.

السّيوطي، جلال الدّين السّيوطي الشّافعي، (1996م)، **الإتقان في علوم القرآن**، حققه وراجعه: سعيد المندوه، ط1، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، لبنان.

السّيوطي، عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطي، (د.ت)، **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، دار الجيل، دار الفكر، بيروت، لبنان.

شاهين، عبد الصّبور، (1966م)، **القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث**، (د.ط)، دار القلم، دمشق، سوريا

الشايب، فوزي، (1999م)، **محاضرات في اللسانيات**، ط1، وزارة الثقافة، عمان الأردن.

الشّعراوي، محمد متولي، (د.ت)، **تفسير الشّعراوي**، (د.ط)، منشورات مجمع البحوث الإسلاميّة، الأزهر، مصر.

الشّعراوي، محمد متولي، (د.ت)، **قصص الأنّبياء**، جمع المادة العمليّة: منشاوي غانم جابر، كتب الحواشي، مركز التّراث لخدمة الكتاب والسّنة، مكتبة التّراث الإسلامي، مصر.

الشمسان، أبو أوس إبراهيم، (1981م)، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ط1، مطابع الدجوري، عابدين.

الشهاب، (د.ت)، **حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، (د،ط)، المكتبة الإسلامية، محمد ازمير، ديار بطكر، تركيا.

الشّوكاني، محمد بن علي بن محمد، (د.ت)، **فتح القدير بين الرّواية والدّرايّة من علم التّفسير**، (د.ط)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان.

الصبّان، محمد بن علي(د.ت)، **حاشية الصبان، على شرح الاشموني**، (د.ط).
الصّغير، محمود، (1990م)، **القراءات الشّاذّة وتوجيهه النّحويّ**، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا.
الضبيب، أحمد محمد، (1981م)، **الأعمش الظّريف أخباره ونوادره**، ط1، المكتبة الصّغيرة.
الطّبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، (1986م)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، تّصحيح وتحقيق وتعليق: هاشم الرّسول المحلاتي، فضل اللّه اليزيد الطّباطبائي، ط1، دار المعرفة.
الطّبريّ، جعفر محمد بن جرير، (1992م)، **تفسير الطّبريّ**، المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، دار الكتاب العلميّة، بيروت، لبنان.
الطّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، (1957م)، **التّبيان في تفسير القرآن**، قدم له: أغابزرك الطّهراني، (د.ط)، المطبعة العلميّة، النّجف.
عبابنة، يحيى، (1989م)، **منهج أبي حيّان الأندلسيّ في اختياراته من القراءات القرآنيّة في تفسير "البحر المحيط" في ضوء علم اللّغة المعاصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
عبابنة، يحيى،(2000م)، **دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية،ط1،عمان الأردن.**
عبد التّواب، رمضان، (1999م)، **فصول في فقه العربيَّة**، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
عبد الجواد، سمير أحمد،(1991م)، **التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش**،ط1، مطبعة الحسين الإسلامية.
عبد القوي، صبري عبد الرّؤوف محمد، (1997م)، **أثر القراءات في الفقه الإسلامي**، ط1، أضواء، الرّياض، السّعوديّة.
العُبيدي، فتحي، (2006م)، **الجمع بالقراءات المتواترة**، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

عتر، حسن ضياء الدّين، (1988م)، **الأحرف السّبعة ومنزلة القراءات منها**، دراسة في أحاديث الأحرف السّبعة مذاهب الأئمة منها، ضرورتها والحكمة منها، دحض التّخرصات عنها، ط1، دار البشائر الإسلاميّة.

عتر، نور الدّين، (1997م)، **منهج النّقد في علوم الحديث**، ط3، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، بيروت–لبنان، دمشق–سوريا.

العجاج، (د.ت)، **ديوان العجاج**، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي، (د.ط)، دمشق، سوريا.

العجاج، رؤبة، (1902م)، **ديوان رؤبة**، نشرح وليم بن الورد، برلين.

العسقلانيّ، ابن حجر الحافظ شهاب الدّين أحمد بن علي بن حجر،(1325هـ)، **تهذيب التّهذيب**، ط1، حيدر أباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمّانيّة.

العسكري، أبو هلال، (د.ت)، **الفروق اللّغويّة**، حققه: حسام الدّين القدسي، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

عفيفي، أحمد، (1996م)، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، ط1، الدار المصرية اللبنانية.

العكبري، أبو البقاء عبد اللّه بن الحسين، (1987م)، **التّبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد اللّه بن الحسين، (1996م)، **إعراب القراءات الشّواذ**، تحقيق: محمد السّيد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

العلائي، صلاح الدين أبو سعد خليل بن كيلكلدي، (1990م)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر(د.ط)، دار البشير، عمان.

عمر، أحمد مختار، (1992م)، **علم الدّلالة**، ط3، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

عنبر، عبد الله نايف(1991م)، **نظرية النظم عتد العرب، في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.

فارس، أحمد محمد، (1989م)، **النّداء في اللّغة والقرآن**، ط1، دار الفكر اللّبناني.

الفارسي، علي الحسن بن عبد الغفار، (2001م)، **الحجّة للقراء السّبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، وضع

حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي,ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، **معاني القرآن للفراء**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النّجار، (د.ط).

الفرزدق، (1936م)، **ديوان الفرزدق**، جمع عبد اللّه إسماعيل الصّاوي، مطبعة الصّاوي، مصر.

الفيروزابادي، مجد الدّين محمد بن يعقوب، (1986م)، **بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النّجار، ط2.

القاسمي، محمد جمال الدّين، (1978م)، **تفسير القاسمي المسمّى محاسن التّأويل**، وقف على طبعه وتّصحيحه: محمد فؤاد عبد الباقي، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان.

القرافي، شهاب الدّين أحمد بن إدريس بن عبد الرّحمن، (1986م)، **الاستغناء في الاستثناء**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

القرطبيّ، أبو عبد اللّه محمد بن أحمد الأنّصاري، (2003م)، **الجامع لأحكام القرآن**، (د.ط)، اعتنى به وصححه: الشّيخ هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرّياض، السّعوديّة.

القطامي، (1960م)، **ديوان القطامي**، تحقيق: إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب، مطبوعات دار الثّقافة، بيروت، لبنان.

القنوجي، أبو الطّيب صديق بن الحسن بن علي، (1992م)، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، تفسير سلفي أثري خالٍ من الإسرائيليات والجدلّيات المذهبيّة والكلاميّة، يغني عن جميع التّفاسير ولا تغني جميعها عنه، عي بطبعه وقدم له وراجعه: عبد الملك إبراهيم ا لأنّصاري، (د.ط)، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1984م)، **مشكلّ إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1987م)، **الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدّين رمضان، ط4، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

الكرماني، أبو العلاء، (2001م)، **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلّج، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

الكعبي، ربيعة، (1993م)، **التّركيب الاستثنائي في القرآن الكريم، دراسة نحويّة بلاغيّة**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

لنيل، عمر صبور، (1990م)، **بعض ظواهر علم الدلالة العربي** "من خلال ديوان حسان بن ثابت"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

مالمبرج، برتيسل، (د.ت)، **الصّوتيات**، ترجمة: محمد حلمي هليل، (د.ط).

المبارك، محمد، (1964م)، **فقه اللّغة**، ط2.

المبرّد، أبو عبّاس محمد بن يزيد، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت.

المثنى، أبو عبيد معمر بن المثنى، (1954م)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط2، مطبعة السّعادة، نشر مكتبة الخانجي، مصر.

محمد، أحمد سعد، (1998م)، **التّوجيه البلاغي للقراءات القرآنيّة**، ط1، مكتبة الآداب.

المخزومي، مهدي، (1986م)، **في النحو العربي، نقد وتوجيه**،ط2،دار الرائد العربي، بيروت دمشق.

المزني، جمال الدّين أبو الحجاج يوسف المزي، (1985م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرّجال**، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

المسدّي، عبد السّلام، والطّرابلسي، محمد الهادي، (1985م)، **الشّرط في القرآن على نهج اللّسانيات الوصفيّة**، (د.ط)، الدّار العربيّة للكتاب، ليبيا-تونس.

المطلبي، فاضل غالب، (1984م)، **الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربي**، (د.ط)، دار الحرية، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد.

النّابي، علي محمود(2003م)، **النحو العربي، جزم المضارع في جواب الطلب**،ط2، دار الكتاب الحديث.

النّجدي، عثمان، (1986م)، **رسالة في (أيّ) المشدّدة**، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار الفحاء، عمان، الأردن.

النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (1988م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، بيروت، لبنان.

النّديم، محمد بن إسحاق، (1997م)، **الفهرست**، تحقيق: الشيخ رمضان إبراهيم، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

نصر، محمد بن موسى بن حسيني، (1999م)، **اختيارات أبي عُبيد القاسم بن سلام ومنهجه في القراءات**، رسالة دكتوراه غير منشورة، ط1، جامعة القرآن الكريم والدّراسات العليا.

النّعيمي، حسام سعيد، (1977م)، **النّواسخ في كتاب سيبويه**، (د.ط)، دار الرّسالة للطباعة، بغداد، العراق.

النّيسابوري، نظام الدّين الحسن بن حسين، (1996م)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه: زكريا عميرات،ط1،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهلالي، هادي عطية مطر(1986م)، **الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين**، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر، والتوزيع.

وافي، علي عبد الواحد، (1972م)، **فقه اللغة**، ط7، دار النهضة، مصر القاهرة.

ياقوت، أحمد سليمان، (1981م)، **ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقات في القرآن الكريم**، ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرّياض، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة.

يعقوب، إميل بديع، (1992)، **الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي**، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الملحق (أ)

فِهرست الآيات الواردة في الرسالة

"محل الدراسة"

الملحق (أ)

فِهرست الآيات الواردة في الرسالة

الرّقم	السّورة	الآية	الآية الكريمة في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.1	الفاتحة	4	مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ	مالكَ	شاذة	166
.2	البقرة	34	وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ	للملائكةُ اسجدوا	شاذّة	116
.3	البقرة	74	وَإِن مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ	يَهْبِط	شاذة	146
.4	البقرة	105	مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ	ولا المشركون	شاذة	102
.5	البقرة	158	وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ	ومن يطّوعْ	اتفقت وقراءة بعض السبعة	93
.6	البقرة	164	وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ	الرّيح	شاذة	157
.7	البقرة	168	خُطُوَٰتِ	خطوات	شاذة	33
.8	البقرة	177	وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ	الصّابرين	موافقة للجمهور	103
.9	البقرة	187	وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ	وأتُوا ما كتب	شاذة/منفردة	39

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.10	البقرة	191	وَلَا تُقَـٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ	تَقْتُلُوهم	شاذة	170
.11	البقرة	214	وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ	وزلزلوا ويقولَ	شاذة	60
.12	البقرة	219	قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ	إثمٌ كثير	شاذّة	147
.13	البقرة	229	إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۖ	إلا أنّ يُخافا	اتفقت وقراءة بعض السبعة	64
.14	البقرة	249	فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ	إلا قليلٌ	شاذة	6، 81
.15	البقرة	259	وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا	نَنْشرُها	شاذة	130
.16	البقرة	280	وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ	كان معسراً	شاذّة	57
.17	البقرة	282	فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ	إنْ تضل... فَتَذكرْ	قرئ بها في السّبعة	93
.18	البقرة	285	كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ	وكتابه	قرئ بها في السّبعة	148
.19	آل عمران	39	فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى	فناداه الملائكة	اتفقت وقراءة بعض السبعة	150
.20	آل عمران	91	فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ۗ	ذهبٌ	شاذّة/ منفردة	36

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.21	آل عمران	140	إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ	قرح	اتفقت وقراءة بعض السبعة	144
.22	آل عمران	154	ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ	يَغْشى	اتفقت وقراءة بعض السبعة	149
.23	آل عمران	176	إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ	لن يضرُوا	شاذة/ منفردة	28
.24	النّساء	1	وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ	والأرحامِ	اتّفقت وقراءة القراءة السّبعة	19، 106
.25	النّساء	19	يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ	كُرهاً	اتفقت وقراءة بعض السبعة	168
.26	النّساء	36	وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ	الجنب	شاذّة	141
.27	النّساء	43	لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ	سكْرى سُكرى	شاذّة شاذة	140
.28	النّساء	94	يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ	فتبينوا	اتّفقت وقراءة القراءة السّبعة	125
.29	النّساء	95	يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ	غيرِ	شاذّة	100
.30	النّساء	120	يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ إِلَّا غُرُورًا	يعدْهم	شاذّة	96، 108
.31	النّساء	128	فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا	إصلاحاً	شاذة /منفردة	35

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.32	النّساء	154	وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي ٱلسَّبْتِ	لا تعتدوا	شاذّة	151
.33	النّساء	162	لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ	المقيمون	شاذّة	103
.34	المائدة	2	وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ	آمي البيتِ	شاذّة	84
.35	المائدة	6	وَٱمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ	وأرجلكم وأرجلِكم	شاذة اتفقت وقراءة بعض السبعة	52، 169
.36	المائدة	47	وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ	وليحكم	شاذة	119
.37	المائدة	71	وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا	تكونُ	اتفقت وقراءة بعض السبعة	108
.38	المائدة	89	وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ	عقَدتم	اتفقت وقراءة بعض السبعة	172
.39	المائدة	114	رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ	يكن لنا عيداً	شاذة	95
.40	المائدة	119	قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ	يوم	شاذّة	77

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.41	الأنعام	54	وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ	إنّه...فإنه	اتفقت وقراءة بعض السبعة	114
.42	الأنعام	57	يَقُصُّ ٱلْحَقَّ	يقضي بالحق	شاذّة	128
.43	الأنعام	61	حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ	تتوفّاه	شاذّة	36
.44	الأنعام	62	ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ	الحقّ	شاذّة	63
.45	الأنعام	63	تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً	خيْفَة	شاذة/ منفردة	37
.46	الأنعام	73	وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ	عالِم	شاذة	102
.47	الأنعام	74	وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً	إزْراً	شاذّة	31
.48	الأنعام	83	نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ	درجاتٍ من	اتفقت وقراءة بعض السبعة	83
.49	الأنعام	94	لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ	تقطّع ما بينكم	شاذة	161
.50	الأنعام	99	ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ	ثمّره	شاذة	34

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.51	الأنعام	105	وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ	دارسَ درسَ	شاذة شاذة	56
.52	الأنعام	153	وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ	وهذا صراطي	شاذّة	161
.53	الأنعام	154	ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ	أحسنُ	شاذّة	48
.54	الأنعام	159	إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ	فَرقوا	شاذة	153
.55	الأنعام	160	مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ	عشرٌ أمثالُها	شاذّة	37، 63
.56	الأعراف	44	فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ	إنّ لعنةَ	شاذّة	114
.57	الأعراف	47	وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ	وإذا قُلِبَتْ	شاذّة	136
.58	الأعراف	57	وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ	نَشْراً	شاذّة	127
.59	الأعراف	73	وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا	ثَمودٍ		89
.60	الأعراف	105	حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ	حقيقٌ على أنْ	شاذّة	86

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.61	الأعراف	127	وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ	وقد تركك وآلهتك	شاذّة	39
.62	الأعراف	144	قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى	تكلّمي تكلّيمي	شاذّة شاذّة	35
.63	الأعراف	146	وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا	الرَّشد	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	142
.64	الأعراف	149	لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا	لئن لم ترحمنا ربّنا	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	78
.65	الأعراف	150	قَالَ ٱبْنَ أُمَّ	ابن أمّ	شاذة	79
.66	الأعراف	170	وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ	استمسكوا	شاذة	164
.67	الأعراف	177	سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا	ساءَ مثلٌ	شاذة	99
.68	الأعراف	186	وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ	يذرْهم	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	96
.69	الأنفال	7	إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا	يثبكم	شاذّة	42
.70	الأنفال	19	وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ	إنّ اللّه	شاذة	112
.71	الأنفال	35	وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ	صلاتهم إلا مكاءٌ	شاذّة	66

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.72	الأنفال	39	وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ۚ	ويكونَ	شاذّة	122
.73	الأنفال	57	فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم	فشرِّد من	شاذّة	85
.74	الأنفال	59	وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ	تَحسَب، تَحسِب	شاذّة شاذة	64
.75	الأنفال	72	مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ	وِلَايَتِهم	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	20
.76	التّوبة	21	يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ	رُضوان	شاذّة	27
.77	التّوبة	40	وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا	وكلّمةَ الله	شاذّة	104
.78	التّوبة	54	وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ	صدقاتهم	شاذة	39
.79	التّوبة	61	قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ	أذنٌ خير	شاذّة	51
.80	التّوبة	111	يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ	فيَقْتُلون وتَقْتِلون	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	162
.81	التّوبة	112	ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ	التّائبين العابدين	شاذّة	58
.82	يونس	4	إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ	أنّه يبدأ	شاذّة	115
.83	يونس	30	هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ	تتْلوا	شاذّة	132

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.84	يونس	53	وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ	آلحقُّ	شاذة	163
.85	يونس	81	فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ	سحر	شاذة	163
.86	يونس	100	وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ	الرّجز	شاذّة/منفردة	26
.87	هود	7	ولئن قلت إنّكم مبعوثون من بعد الموت ليقولنّ الذين كفروا إنْ هذا إلا سحر مبين	أنّكم	شاذة	115
.88	هود	69	قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ ۖ	قالوا سِلْم قال سِلْم	اتّفقت وقراءة بعض القراء السّبعة	34
.89	هود	72	قَالَتْ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ	شيخٌ	شاذّة	51
.90	هود	111	وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ۚ	إنْ كلّ إلا ليوفينهم	شاذّة	109
.91	هود	113	وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ	فيمسّكم	شاذّة	150
.92	يوسف	29	يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ۚ	يوسفَ اعرض	شاذة/ منفردة	30
.93	يوسف	31	وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ	حشى لله حشاة لله	شاذّة شاذّة/ منفردة	44، 81
.94	يوسف	64	فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَـٰفِظًا ۖ	خيرٌ حافظٍ	شاذّة	84
.95	الرّعد	43	وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ	ومن عنده	شاذّة	86

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.96	الحجر	6	وَقَالُوا يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ	يا أيها الذي ألقي	شاذّة	41
.97	الحجر	66	وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَـٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ	إنّ دابر	اتفقت وقراءة بعض السبعة	98
.98	النّحل	3	خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ تَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ	فتعالى	شاذّة	43
.99	النّحل	59	أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ	على سوء	شاذة منفردة	42
.100	النّحل	78	وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا	بطونِ مِهاتكم	شاذّة/ منفردة	29
.101	الإسراء	29	وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا	البصط	شاذّة	131
.102	الإسراء	44	تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ	سبّحت	شاذّة	164
.103	الإسراء	85	وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا	وما أوتوا	شاذّة	166
.104	الكهف	14	إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَـٰهًا ۖ	إذ قاموا قياماً	شاذّة/ منفردة	43

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.105	الكهف	25	وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا	ثلاث مائةِ سنين	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	84
.106	الكهف	53	وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا	أنهم ملاقوها	شاذّة	138
.107	الكهف	64	قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ	نبغي	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	97
.108	الكهف	71	قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا	ليغرقَ أهلُها	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	67
.109	الكهف	86	وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ	حاميّة	شاذّة	155
.110	مريم	6	يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ	ويرثْ	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	94
.111	مريم	69	ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا	أيّهم	شاذة	75
.112	طه	12	إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى	طوَى	شاذّة	92
.113	طه	59	قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى	يومَ	شاذّة	59، 76
.114	طه	63	قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ	إنّ هذان لساحران	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	72
.115	طه	77	لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ	لا تخفْ	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	95
.116	طه	78	فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ	فغشّاهم	شاذّة	54

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.117	طه	96	فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ	قبصة	شاذّة	129
.118	الحج	4	كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ	إنّه... فإنّه	شاذّة	113
.119	الحج	22	كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ	رُدّوا فيها	شاذّة	41
.120	الحج	25	جعلناه للناس سواء فيه العاكف والباد	سواءً	شاذة	87
.121	الحج	36	فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ	صوافن	شاذّة	92، 155
.122	المؤمنون	14	فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا	عظماً	شاذة	156
.123	المؤمنون	20	وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ	سينا	شاذة	32
.124	المؤمنون	110	فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى	سُخريا	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	140
.125	المؤمنون	114	قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ	قُلْ إن	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	165
.126	النّور	11	وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ	كُبْرَه	شاذّة	144
.127	النّور	27	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟ وَتُسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا ۖ	تستأذنوا	شاذة	126

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.128	الشّعراء	91	وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ	فبرّزت	شاذّة	43
.129	النمل	11	إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ	حسَنا	شاذة	145
.130	النّمل	22	وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ	سبإ	شاذّة	37
.131	النّمل	25	أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ	ألا يسجدوا	شاذة	111
.132	النّمل	56	فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ	جوابُ	شاذة	70
.133	النّمل	60	أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ	أَمَنْ	شاذّة	53، 110
.134	النّمل	62	أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ	أمَن	شاذة	110
.135	النّمل	63	أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ		شاذة	110
.136	النّمل	64	أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ		شاذة	110
.137	العنكبوت	25	وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا	مودةٌ بينكم	شاذة	72
.138	السّجدة	10	وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۭ	صللنا	شاذّة	129
.139	السّجدة	24	وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ	لِما	اتّفقت وقراءة بعض القراء السّبعة	111

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.140	الأحزاب	14	ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا	لآتوها	شاذّة	151
.141	الأحزاب	50	وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ	وأمرأة مؤمنة وهبت	شاذّة	160
.142	الأحزاب	69	وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا	عبداً لله	شاذة	132
.143	الأحزاب	73	لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ	يتوبُ	شاذّة	121
.144	سبأ	3	وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ	ولا أصغرَ ولا أكبرَ	شاذة	74
.145	سبأ	52	وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ	التّناؤش	شاذة	134
.146	فاطر	3	هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ	غيرِ		119
.147	يس	35	لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ	ثُمْر	شاذّة	6، 33
.148	يس	55	إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ	فاكهين	شاذة	77
.149	يس	72	وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ	رُكُوبهم	شاذّة	143
.150	الصّافات	6	إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ	بزينةِ الكواكبَ بزينةِ الكواكبِ	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة شاذّة	87

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.151	الصّافات	47	لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ	يُنزِفون	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة	68
.152	الصّافات	102	فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ	تُرى	شاذّة	55
.153	الصّافات	123	وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ	وإن إدريس	شاذة	137
.154	الصّافات	153	أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ	اصطفى	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة	158
.155	ص	63	أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ	تخذناهم	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة	159
.156	الزّمر	9	أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا	أمَن	شاذة	110
.157	الزمر	42	فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى	قُضي	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة	54
.158	غافر	26	إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ	ويظهرُ في الأرض الفسادُ	شاذّة	67
.159	فصلت	6	قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ	قال إنما أنا بشر	شاذّة	165
.160	الشّورى	34	أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ	يعفو	شاذّة	97
.161	الزّخرف	56	فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ	سُلْفا	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة	142
.162	الزّخرف	77	وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ	يا مالِ	شاذّة	80
.163	الزخرف	88	وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ	وقيلِهِ	اتّفقت وقراءة الجمهور	59

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.164	الدّخان	7-6	رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦﴾ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ	ربُّ	شاذة	101
.165	الجاثيّة	28	كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ	كل أمة جاثية تُدعى إلى كتابها	شاذة/منفردة	44
.166	الأحقاف	25	فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ	مسكنهم	شاذّة	157
.167	محمد	17	وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ	أنطيناهم	شاذّة	138
.168	الفتح	11	إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا	ضرّاً	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة	143
.169	الفتح	25	فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ	فتنالكم	شاذّة	42
.170	ق	3	أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا	إذا	شاذّة	160
.171	الذّاريات	23	إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ	مثلُ	اتّفقت وقراءة بعض القراء السّبعة	100
.172	الذّاريات	58	إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ	المتينِ	شاذّة	117
.173	الطّور	45	فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ	يَصعقون	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة	68
.174	الطّور	49	وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ	أدبار	شاذّة	134
.175	القمر	10	فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ	إنّي	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة	113

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.176	القمر	53	وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ	مستطرّ	شاذّة	152
.177	القمر	54	إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ	نُهُر	شاذّة	148
.178	الرّحمن	24	وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ	المنشِآت	اتّفقت وقراءة بعض القراء السّبعة	154
.179	الحديد	9	هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ	أنزل	شاذّة	164
.180	الحشر	10	وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟	في قلوبنا غِمْراً	شاذّة	42
.181	الحشر	17	فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا ۚ	خالدان	شاذّة	70
.182	المنافقون	3	فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ	فطبع اللّه على قلوبهم	شاذّة	161
.183	المنافقون	10	فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ	وأكونَ	اتّفقت وقراءة بعض السّبعة	105
.184	القلم	1	نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ	نِ والقلمِ	شاذّة	62
.185	القلم	51	وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ	ليزَهقونَك	شاذّة	136
.186	المعارج	15-16	كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ	نزاعةٌ	شاذّة	50

الرقم	السورة	الآية	الآية الكريم في رسم المصحف	قراءة الأعمش	وصف القراءة	رقم الصفحة
.187	نوح	23	وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا	يغوثاً ويعوقاً	شاذّة	91
.188	المدثر	6	وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ	تستكثرَ	شاذّة	61
.189	المدثر	50	كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ	حُمْر	شاذّة	34
.190	الإنسان	15-16	وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا	قوايراً، قواريراً قواريراً، قوايرُ	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة شاذّة	37، 118
.191	المرسلات	35	هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ	يومَ	شاذّة	76
.192	النّبأ	23	لَّـٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا	لبثين	اتّفقت وقراءة القراء السّبعة	154
.193	النّبأ	36-37	جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴿٣٦﴾ رَّبِّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَـٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا	ربّ..... الرّحمنِ	موافقة لقراءة الجمهور	101
.194	النّازعات	16	إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى	طوى	شاذّة	92
.195	البلد	1	لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ	لأقسم	شاذة	120
.196	الصمد	1	قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ	واحد	شاذة	133

السيرة الذاتية

الاســـــــــــم: محمد أحمد بشير السلامين.

الكـــــلـــــيـــة: الآداب.

القـــســـــــــم: اللغة العربية وآدابها.

الســـــــــنـــــة: (2007).

العنوان البريدي: الأردن، وادي موسى.

الهاتف الأرضي: 0096232156355.

الهاتف النـــقال: 00962777323481.

البريد الإلكتروني: masalameen@yahoo.com.